المحور الثاني

الحب في الـمُعاش الاجتماعي والنفسي والصراع مع التقاليد

الحب في مرمى القانون

ماري روز زلزل

الحبّ حرّ يسخر من القوانين، هو مبدع ينتج سننه؛ الحب حالة تميز بين اثنين يعيشان مشاعر خاصة.

والحبّ أيضاً علاقة، إذا ما خرجت إلى الملأ رصدتها القوانين ورسمت لها أطراً وحدوداً وشروطاً لمشروعيّتها، ذلك أن الحب، فيما هو حرّ ومبدع، قد يتعارض مع المألوف والمقبول اجتماعياً، ويضع الآخرين أمام خطر الخروج عن القاعدة.

صحيح أن العلاقات الحرّة أصبحت اليوم أكثر شيوعاً، والمجتمع يغضّ الطرف عنها في بعض الأحيان، لكنّ القاعدة في لبنان تقضي بأن يكتسب الحب مشروعيته في إطار الزواج؛ والزواج مؤسّسة تقوم بين متعاقدين قالا «نعم» أمام الله والمجتمع والقانون.

الزواج عقد ينشئ شبكة من العلاقات ومن الحقوق والموجبات المنظّمة بالقانون وبالقواعد الاجتماعية؛ ويفترض لصحته أن يصدر الرضى عن الفريقين حراً وواعياً، فإذا قالا نعم، كانت هذه «النعم» تعبيراً عن إرادتهما الحرة والواعية.

إن موضوع عقد الزواج ثابت في القانون، أمّا ما يقصده الفريقان فإنه يختلف من حالة إلى أخرى.

والسؤال المطروح هو حول مدى تطابق موضوع الزواج كما تحدّده القوانين مع موضوع

الإيجاب والقبول الذي يعبّر عمّا يريده الفريقان. وبتعبير آخر هل ينطبق موضوع الزواج مع موضوع الإيجاب والقبول؟

ومن جهة أخرى، هل يصحّ الافتراض بأن «النعم» الصادرة عن أحد العاقدين تعني حتماً «النعم» التي قصدها العاقد الآخر؟ وماذا لو اختلفت بينهما مساحة الرضى، ألا يتعطّل القبول والإيجاب وبالتالي الزواج ؟

عندما يجمع الحبّ اثنين تصبح كل العقود شكلية، فعلاقتهما تتجاوز موضوع القبول والإيجاب كما تتجاوز موضوع الزواج، إذ إن كلاً منهما يقول نعم للآخر كما هو، لأنه يحبّه ولا يستثني منه شيئاً، يحبّه على إطلاقه. عن الحب يقول الأب بيار[١] في كتابه الله والإنسان: «أنا»، كلمة مطلقة تضيق مع كل إضافة، باستثناء الحبّ.

إذا رضي المحبّون بالزواج فيما هو مؤسسة اجتماعية لإضفاء المشروعية على علاقتهم، هل ترضى المؤسسة بهذا الحب وتتسع له؟

ليس الحبّ شرطاً من شروط الزواج، فالعلاقات متنوعة بتنوع الناس، وعقود الزواج التي نشهدها كثيرة الألوان ومتميزة المضامين. لكن هذا التميز والتنوع يبهت مع الوقت، ويصبح رمادياً ويضيع في الأطر القانونية الرمادية المرسومة لصالح الانتظام الاجتماعي.

عندما يقول العاقد نعم، أتراه يقول نعم للانتظام الاجتماعي وهو بغفلة عنه يقضي على تميّزه؟

حالات كثيرة وملتبسة من الزيجات نستعرضها في السياق تضع تميز الناس كأفراد بمواجهة الزواج كإطار، لكن أكثر هذه الحالات لا تصل إلى درجة النزاع القانوني؛ لأن للناس كأفراد توقعات تسقط عندما يصبح هؤلاء جزءاً من المؤسسة التي تقترح عليهم خيارات محددة؛ إذا اختلفت توقعاتهم الشخصية مع الخيارات التي تقترحها عليهم المؤسسة وكان الاختلاف في ترتيب الأولويات كان التأقلم ممكناً. لكن عندما يكون هناك تناقض بين ما يريده الفرد لنفسه وتصوره لحياته، وبين مؤسسة الزواج، تصبح المساومة ضرورية، وإلا سقط أحد الاثنين: الفرد أو المؤسسة.

إذا سقط الفرد، بإمكان المؤسسة أن تستمرّ، لكن استمرارها يكون شكلياً وتنتج علاقات شكلية، لا نبض فيها.

(١) Abbé Pierre, Bernard Kouchner. **Dieu et les hommes**. Ed. Robert Laffont.

عندما يقول اثنان نعم لبعضهما ولكن لا يقولانها للمؤسسة، ما هو مصير علاقتهما؟

تقول المؤسسة: المهم هو أن تكون الإرادة الفردية حرّة، وأن يكون الرضى تاماً، وإلا اعتبر الزواج باطلاً. لكن المؤسسة لا تكشف دائماً عن القسم الباقي: يجب أن توجّه هذه النعم لها أي للمؤسسة. فالقانون اللبناني، وهو قانون طائفي مرتكز على الدين، يحمل مضامين ومسلّمات دينية لا يتوقف عند حجم تأثيرها أكثر الناس. هذه المسلّمات التي يقول لها الناس من حيث لا يدرون «نعم» عند قبولهم بالزواج، إنما تعيد صياغة علاقتهم وتدخلها ضمن نمط لن يلبثوا أن يكتشفوا أنهم لم يفكروا به ولم يتحسبوا له، وأنهم محكومين بالانخراط فيه. كما يكتشفوا أنهم قالوا «نعم» لعقد الزواج الذي قال لهم «لا»، وغالباً ما يقول «لا» باسم الدين.

إن هذا الوضع مقبول من المؤمن الذي يطابق إيمانه إيمان المشترع. لكن ماذا عن الذي يحبّ ربّه بحرّية، وفي إطار وعيه المحدود لربّه غير المحدود، أي حباً متغيراً بالزمن، حياً وذاتياً.

ماذا لو تعارض إيمانه مع ما رسمه المشترع في زمن ما، وثبّته باسم الدين كما يراه هو، وواجه به كل من يحاول التغيير؟ أليس في ذلك إكراه باسم الدين، إلى أن يكتشف أن فيه إكراهاً لا يرضى عنه الدين؟

أليس بوسع المحبين وهم الأقرب إلى ربّهم أن يوسّعوا الأطر الاجتماعية ويخرقوا الحواجز، بحيث تجيز القوانين أن يقول الإنسان «نعم» للإنسان الآخر دون أن يضيّق عالمهما؟

ومن جهة أخرى ماذا لو نشأت علاقة حبّ خارجة عن المتوقّع والمتعارف عليه اجتماعياً؟

كانت هذه العلاقات في الماضي تأخذ بعد المأساة، وأدبنا العربي وأيضاً العالمي يزخر بقصص الحبّ بين شخصين لا ينتميان إلى الطبقة الاجتماعية نفسها أو حالت التقاليد بينهما، انتهت علاقتهما بالموت أو بالحرمان كقصة قيس وليلى، روميو وجولييت .....

ولا تزال حتى أيامنا هذه، بعض العلاقات غير مقبولة حتى ولو لم تكن القوانين تحرمها: فزواج البيض والسود في أميركا مثلاً، لا زالت استثنائية وتخرج عن المتوقّع اجتماعياً، لكن القوانين لم تعد تميّز على أساس العرق، وهي بالتالي حاضنة لهذه العلاقات.

ماذا عن قوانين الزواج في لبنان؟ تراها تحضن علاقات الحب الخارجة عن المتوقّع الاجتماعي؟

هل تتسع قوانين الزواج اللبنانية للحب؟

أم أن هذه القوانين هي تعبير عن مفاهيم نهائية نخضع لها بحكم الولادة، وننتظم داخل أطرها من المهد حتى اللحد؟

إن المشهد القانوني في لبنان في موضوع الأحوال الشخصية ومن ضمنه موضوع الزواج هو مشهد مركّب وغني. إنه أشبه ما يكون بمنزل لبناني بني على الطراز القديم: ١٨ غرفة مستقلّة كل واحدة عن الأخرى، تفتح على الديوان أي المساحة العامة المشتركة. القاعدة هي احترام الخصوصيّة داخل الغرف، وتنظيم المشاركة في المساحة العامة.

كان من الممكن أن يكون المشهد جميلاً قبل أن توصد الأبواب المطلّة على الديوان وتضيّق فرص التلاقي. في ظلّ هذه الظروف التي تؤدي إلى التقوقع والانطواء، يصدف أن ينتصر الحب.

في هذه الأمكنة تزهر تجارب متفرّدة في عبيرها تظهر أن الحب يبتكر قوانينه، ولكل ظرف قاعدة، وفي هذه المنطقة التي لا تيسّر القوانين الحياة فيها، يظهر الإنسان المتفرد الذي يلتقي بالإنسان الآخر خارج أي إطار آخر، في قبول تام لإنسانيته، ويقول له نعم.

سأعرض بسرعة لقوانين الأحوال الشخصية المتعددة (الأبواب الموصدة)، وبشكل خاص قوانين الزواج وذلك في إطار التساؤل عما إذا كان من طبيعة هذه القوانين أكان لجهة الهيكلية (التركيبة الطائفية) أم لجهة المضمون (في موضوع الرضى وأطرافه)، أن تحتضن الحبّ فيما هو تعبير عن تلاقي شخصين، قد يكون خارج المتوقع اجتماعياً.

ثم أتناول الحلول القانونية والمساحات التي لم ينظمها القانون للخروج من التقوقع (الأبواب الخلفية)، وأعرض بشكل خاص للزواج المدني والزواج المختلط، (الأبواب الرئيسية) ثم أروي قصة محبّين تعبوا إلاّ من الحبّ.

كثرة القوانين والأبواب الموصدة،

في لبنان قوانين كثيرة، لكن هذه الكثرة ليست بالضرورة مؤشراً على الفعالية، ففي كثير من الحالات تشكّل عبئاً على الحركة وعائقاً أمام التطوّر.

أما الحبّ، وهو الحرّ الهائم في فضاءاته، إنه يضيع إذا كبّلته القيود خاصّة تلك الخارجة من التاريخ.

للشيخ عبدالله العلايلي نظرة إلى التاريخ كان يرددها باستمرار في مجالسه فيقول: التاريخ جزءان، جزء منه يستمرّ لأنه حيّ ويساهم في الحاضر، فيصبح حاضراً بحكم وظيفته، وجزء آخر ميت نحمله ونتشبّث به مع أنه جدير بأن يرمى عن كواهلنا.

وقوانيننا هي مزيج من الاثنين معاً، وتفترض شجاعة وعزماً لتنقيتها، والشجاعة لم تعد من شيمنا، إذ إن علاقاتنا محكومة بالخوف وانعدام الثقة.

الحياة هي نبض دائم مستمرّ ومتحوّل، والحبّ هو حالة توتّر عال ومتوهج للنبض، أتراه يستمرّ في ظلّ الزواج؟ قيل في الماضي إن الزواج مقبرة للحب لأنه يقطفه من فضاءاته اللامحدودة ويزرعه في الزمن النسبي. فما هو مصيره عندما تقطفه القوانين وتزرعه في التاريخ؟

جمود الهيكلية

أسترجع مثل البيت اللبناني العريق والقديم لأنه يصوّر بدون تبسيط واقع النظام القانوني في مواضيع الأحوال الشخصية عامة، وفي موضوع الزواج بشكل خاص.

يعود تاريخ بناء هذا البيت إلى القرن التاسع عشر حيث وضع النظام العثماني أسس النظام الطائفي بهدف الحفاظ على التنوع وعلى خصوصيّة كل طائفة، هذا ما يقوله المتفائلون.

بدأ هذا البناء يأخذ شكله النهائي في عهد الانتداب: ففي العام ١٩٣٦، أصدر المفوض السامي الذي كان يمارس الدور التشريعي القرار رقم ٦٠ ل.ر. الذي أوجد النظام القانوني الحالي للأحوال الشخصية الذي يشتمل، فيما يشتمل، على قوانين الزواج. اعتبر هذا القرار أن الطوائف اللبنانية تقسم إلى قسمين، أحدهما تاريخي وكان عدد الطوائف التي يشملها سبع عشرة (أضيفت إليها فيما بعد طائفة الأقباط الأرثوذكس). وهذه الطوائف تضع قوانينها بنفسها كما تنشئ المحاكم الخاصة التي تطبق هذه القوانين؛ وقسم آخر غير تاريخي، جمع في طائفة الحقّ العام التي تقرّر أن تدير شؤونها الخاصة بنفسها في ظل القوانين المدنية التي ستصدر فيما بعد، والتي لم تصدر حتى الآن.

كان من الممكن أن تكون هذه المرحلة من النظام إيجابية لو أنها نفّذت وتمّ تجاوزها إلى مرحلة أخرى، لكن التقاعس وسوء التطبيق أضاعا هذه الفرصة وتحجّر هذا النظام كما تتحجّر الأسماك في الصخور بعد تراجع البحر.

بعد أن تمّ بناء الغرف، واحدة لكلّ من الطوائف الثمانية عشر، أنيط بكلّ طائفة، بصفتها شخصية معنوية مستقلّة، الحقّ بالتشريع، كما أنيط بها الحقّ بتطبيق تشريعاتها؛ بقيت إذن طائفة الحقّ العام بدون غرفة وضاعت في المساحة العامة، في الديوان الموحش، أرض الفراغ القانوني والتقصير الصارخ. ولعلّ هذا التقصير أتى نتيجة تواطؤ خبيث بين السلطتين الدينيّة والمدنيّة. فالتلاقي في المساحة العامة المنفتحة على كل التيارات قد يؤدّي إلى إيصال الانفتاح إلى الغرف الخاصة، الأمر الذي يشكل خطراً على التسلط المطلق لأرباب الطوائف، هو الخوف من التغيير؛ والتغيير كان باتّجاه توسيع المنطقة العامة أي المنطقة التي يكتسب فيها المواطن حقوقه بصفته مواطناً، فإذا شاء عقد زواجاً دينياً، وإلا كان له الحق أن يعقد زواجاً مدنياً. فكان خوف السلطات الطائفية على تسلّطها وعلى أموالها يختبئ وراء شعار الدفاع عن الدين.

قوانين مدنية الوظيفة دينية الزي

الثوب الفضفاض غالباً ما يعيق الحركة، خاصة إذا لم يكن من طبيعة المناسبة؛ فالثوب الاحتفالي لا يحوّل عقد الزواج إلى احتفال ديني، إلا إذا كان العاقد مؤمناً.

الزواج في الدين المسيحي سرّ من أسرار الكنيسة للمؤمنين الذين تمرّسوا في إيمانهم وفهموا معنى الأسرار فوجدوا في الزواج المسيحي محطة على طريق نموّهم الإيماني. الزواج المسيحي هو مرحلة من مراحل السالك في طريق المعرفة والحبّ الإلهيين.

أمّا بالنسبة لعامة الناس فإن الزواج هو من سنن الحياة يتزوّجون بدافع الحب أو لتأسيس عائلة أو لأي سبب آخر، ويُفترض بالتالي أن يكون متاحاً لهم أن يعقدوا زواجاً ييسر شؤونهم. وهذه وظيفة القانون المدني.

لكن بسبب عدم إقرار قانون مدني في لبنان، ليس أمام عامّة الناس إلا أن يتوجّهوا إلى المرجع الديني المختصّ. وفي الواقع أكثر الزيجات المعقودة بين المسيحيين في إطار سرّ الزواج إنما هي في حقيقتها عقود مدنية بين أشخاص يتفاءلون بالبركة الدينية لرباطهم لكن لا يؤرقهم عدم الفهم اللاهوتي لسرّ الزواج.

فالزواج الديني أي سرّ الزواج هو للخاصة، فيما عقد الزواج هو للعامة. المفارقة هي أن المتزوّجين يفاجأون عندما تعترضهم المشاكل العائلية؛ إن المفاعيل التي تعطى لزواجهم إنما هي تلك التي تعطى للزواج كسرّ من أسرار الكنيسة. وهذا الأمر يربك الكنيسة والمؤمنين معاً.

إن المنطقة الملتبسة بين الزواج كعقد يباركه رجل الدين، وهذا ما يراه عامة الناس عادة، وبين المفاعيل التي تعطى لهذا العقد بصفته سراً من أسرار الكنيسة يلتزم به المؤمنون بمشاركة النعمة الإلهية، تظهر أننا أمام تداخل عقدين مختلفين من حيث طبيعتهما، أحدهما مدني غُلّف بالستار الديني، والآخر عهد ديني نودي عليه باسم عقد مدني؛ كل ذلك تم بغفلة عن الناس الذين «وقعوا» في الزواج، وبغفلة عن رجال الدين الذين التبست عليهم التسميات. في هذا الإطار تضيع الحرية الفردية، ويصبح الدخول في الزواج كالدخول في المجهول؛ والمجهول يحمل مفاجآت بعضها سارّ، وللبعض الآخر وقع الكارثة.

أما القوانين التي تطبّق على المسلمين في لبنان، فهي استمرار لقانون العائلة العثماني الذي كان من حيث طبيعته قانوناً مدنيّاً. وبالعودة إلى نص المادة ٢٤٢ من قانون ١٦ تموز ١٩٦٢– التي تستعيد المادة ١١١ من المرسوم الاشتراعي رقم ٢٤١ تاريخ ٢٤ تشرين الثاني ١٩٤٢ – الذي أقرّ مشروع تنظيم المحاكم السنيّة والجعفرية الشرعية، نجد التالي:

«يصدر القاضي الجعفري السني حكمه طبقاً لأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة إلا في الأحوال التي نصّ عليها قانون حقوق العائلة الصادر في ٨ محرم سنة ١٣٣٦ و ٢٥ تشرين الأول سنة ١٩١٧، فيطبّق القاضي السني أحكام ذلك القانون ويصدر القاضي الجعفري حكمه طبقاً للمذهب الجعفري ولما يتلاءم مع هذا المذهب من أحكام قانون العائلة.»

وهذه المادة هي استعادة للمادة ١١١ من المرسوم الاشتراعي رقم ٢٤١ تاريخ ٢٤ تشرين الثاني ١٩٤٢ الذي نظم المحاكم الشرعية.

لكن هذا القانون أمام مأزق، فبعض النصوص مفقودة كقانون قدري باشا المعتمد كمرجع لأحكام المذهب الحنفي والنشرة القضائية المتضمنة نصوص الأحوال الشخصية...[٢]، لكن هذا القانون ثبت باسم الدين وأصبح أي بحث في

(٢) مقدمة **مجموعة قوانين الأحوال الشخصية**. منشورات هوفلين، الطبعة الثامنة.

تطويره أو أي نقد يوجه إليه بمثابة ضرب من ضروب الكفر.

يقول رجال الدين المسلمون إن عقد الزواج هو عقد مدني، إذ تكفي إرادة الطرفين الحرّة لإبرام العقد. لكن ما إن ينظم العقد حتى يجد الزوجان نفسهيما داخل الإطار الديني، إذ يجدان أنهما أمام مأزق مفاعيل الزواج التي تدخلهما في إطار لم يسعيا إليه، ويضعهما تحت رحمة التفسيرات الشائعة للدين التي يطبقها رجال دين متمرسون في الدين، وفي بعض الأحيان غير متفهمين لأمور الدنيا. فتكون الإرادة الفردية الحرّة التي عقدت الزواج، هي أيضاً دخلت في المجهول الديني، الذي خلافاً للدين لا يسمح لها دائماً بالتعبير عن ذاتها، ولا حتى بتفسير الدين بحسب سعة أفقها.

إن عدم إقرار قانون مدني للأحوال الشخصية في لبنان، بالرغم من المفارقات التي أثرناها أعلاه، إنما تشير إلى الخوف من التغيير. والتغيير يفترض المبادرة، والمبادرة هي النقص الأكبر في تركيبتنا ليس فقط القانونية بل أيضاً الذهنية والنفسية. نكتفي بردود الفعل ولا نبادر إلى إيجاد الحلول، خاصة عندما تكون المشاكل من النوع المتفاقم باطراد.

الحياد المتواطئ

يقال إن الدولة هي شخصية مجازية لا نشعر بها إلا عندما تطالبنا أو تنهانا عن أمر ما. وفي حالة قوانين الزواج، نشعر بقوة بالدولة وذلك بمعرض غيابها. وغيابها الفاضح في هذا المجال هو في عدم التشريع في مسائل الأحوال الشخصية لطائفة الحقّ العام، سنعود إلى هذا الموضوع في مكان لاحق.

وغياب الدولة يكمن أيضاً في عدم تأمين الحماية الكافية للمواطنين في كلّ مرّة يقارب الموضوع من قريب أو من بعيد قضايا الأحوال الشخصية؛ فكم من مرة سمعنا الأصوات تتصاعد من داخل الغرف الطائفية المتعدّدة طالبة النجدة. لكنّ الدولة تثير عدم صلاحيتها بالتدخل حتى عندما تكون القوانين المذهبية جائرة بشكل لا يحتمل. فالدولة تترك أمر المواطنين للطوائف وتسهر على عدم تعدّي طائفة على أخرى. وهذا الأمر يناسب الطوائف بشكل رائع؛ بل إنها تدعوها إلى تضييق فسحة تدخّل الدولة في مناطق نفوذها، وأبلغ مثال هو حالة العنف المنزلي: تخضع حالات العنف المنزلي في لبنان لقانون العقوبات، لكن العادات الخاصة بالطوائف تتمكّن في أغلب الأحيان من تطويق الحالة، وتجعل منها شأناً «عائلياً» وبالتالي تعالجها بطرقها الخاصة، أي بتحميل الضحيّة كامل الأوزار.

إن الهيكلية الطائفية جامدة، وهي لم تتغير مذ وضعت. الجمود هو عدو الحياة، وهو قاتل للحب؛ ترى هل يعوّض عن جمود الهيكلية تغيّر المضمون؟

المضمون المتغير بخفر

إن التطور القانوني هو أحد أهم مقاييس التطور الاجتماعي؛ والتطور يفترض التغيير في القواعد كما في الفكر الذي يحكم هذه القواعد، أي الذي يحكم صيرورتها في الزمن. التغيير القانوني هو اعتباري يقاس بالمفاهيم التي يفرزها وبالروح التي تسوده.(٣)

إن مقياس تطور القواعد القانونية هو في عدالتها، ومقياس تطور الفكر القانوني هو في درجة احترامه ومراعاته لكرامة الإنسان وسعادته.

«كل قاعدة قانونية هي مؤقتة ونسبية» قول مأثور لهرقليط أثبتت صحته عبر الزمن. فإذا كانت هيكلية القانون في لبنان جامدة، فلا بدّ أن يعوّض عنها مضمون متحرك. ماذا عن مضمون عقد الزواج، خاصة فيما يتعلق بحريّة العاقد، والرضى هو أبلغ تعبير قانوني عن الحريّة؟

إذا كان الحب حالة لاإرادية تجتاح الفرد بغفلة عنه، فإن الزواج هو عمل إرادي حرّ يرمي إلى تأسيس عائلة. لكن، هل هو فعلاً عمل إرادي حرّ؟ إن حريّة الإرادة واستقلالها، أي الرضى، من المواضيع التي شهدت تطوراً ملحوظاً في مضمونها وذلك بتأثير مباشر من التطور العلمي.

القاعدة المتحركة، الرضى

يقول علم النفس إن طرفي العقد هم ستة أشخاص على الأقل، هو وأهله، هي وأهلها؛ فحالة التفرّد والتميّز غير متاحة للجميع، هي حالة حضور ووعي للذات لا يعيشها إلاّ من عمل على تنميتها في ذاته وأعطاها من وقته ومن جهده، أو من أنعم الله عليه بها.

فعندما يقول العاقد نعم يشترك معه أهله الذين استبطنوا توقعاتهم وأحلامهم له وجعلوها جزءاً مكوناً من إرادته، وإن بطريقة غير واعية.

ويقول علم الاجتماع إن العاقد إنما يختار فيما أتاحه له المجتمع، إذ المجتمع هو الذي يحدّد الخيارات؛ فمن الأرجح أن يتزوّج اثنان ينتميان إلى المنطقة نفسها أو الطبقة نفسها أو الثقافة أو المهنة أو الدين.

(٣) Jean Carbonnier. **Flexible Droit**. LGDJ 8e édition.

أمّا علم الجينات فإنه يظهر إلى أي حدّ تتحكّم المكوّنات الجينية للفرد في خياراته.

إن هذه المقاربات المتعددة إنما تظهر الفضاء الواسع الكامن في كلّ منا، ويبقى أن الفرق بين إنسان وآخر يكمن في مقدار وعيه لهذه المكوّنات، وقيامه بفعل إرادي حرّ انطلاقاً من تحديده الشخصي لأولوياته بالاختيار أكان بالإيجاب أم بالقبول.

مقدار الوعي هو، إذن، أمر حاسم في حرية الاختيار الفردية.

عمّن يصدر الإيجاب والقبول؟

في العالم الغربي ينطلق الوعي من الفكر، «أنا أفكر إذن أنا موجود.» وحرية التفكير، وما رافقها من انفتاح علمي ووفرة الأبحاث، أدّت إلى الاستبطان الواعي للمعارف بكل أبعادها دون أي إقصاء. إن المقاربة العقلية التي تضع كل المواضيع على طاولة البحث، أدّت إلى بلورة الأنا الفردية، التي تشكّل منها الوعي الاجتماعي.

في العالم العربي عامة ترتكز معرفة الذات الفردية على الدين؛ وفي نطاق قوانين الأحوال الشخصية في لبنان وخاصة قوانين الزواج، ترتكز مشروعية هذه القوانين على الدين. فعندما يعبّر عاقد الزواج عن رضاه في العقد، يصح التساؤل عن أي «أنا» يصدر الرضى؟

يقول مالك شبل الذي عالج هذا الموضوع باستفاضة[٤] ما معناه: إن العرب عامة والمسلمون بشكل خاص يتعاملون مع العالم ويقاربونه بتنوع وغنى، لكنهم يقصون عن عالمهم كل ما لا يسعهم ربطه مباشرة «بالرحم القدسي». ويتابع أن غياب الفاعل المتمثل بعبارة «أنا أفكر إذن أنا موجود» حوّل الإنسان العربي من فاعل إلى مفعول به، «أنا أفكر إذن هو(الله) موجود.»

ففي هذا الإطار، عندما يختار ويقول نعم، لا يصدر الإيجاب عنه كفرد مكتمل، بل عن جزء من هذا الفرد يجوز له أن يظهر فيما باقي وعيه منبهراً فيما يشبه «البياض الجيني» بحسب تعبير مالك.

من تراه يقول نعم، ولمن يتوجه؟

إن للتطور العلمي انعكاسات أكيدة على القانون أو على الأقل على نظرة القاضي واتساع معرفته. إن المقاربات المتعدّدة والمتنوّعة للإنسان أدّت إلى تطوير

(٤) Malek Chebel. **Le sujet en Islam**. Ed. Le Seuil 2002.

داخلي للمفاهيم القانونية، أحد الأمثلة هو في تطور مفهوم الغلط بالشخص:

في الماضي القريب، كان الزواج يتمّ بمبادرة من الرجل أو من أوليائه، فيخطبون له فتاة قد لا يكون رأى لها وجهاً.

في بعض الأحيان كان يحصل خطأ ما، يؤدي بالرجل إلى الزواج من امرأة غير تلك التي أراد الزواج بها؛ والأمر صحيح بالنسبة للمرأة أيضاً، لكن العادات لم تكن تجيز لها الاعتراض، فإرادتها غائبة أمام إرادة وكيلها.

إذا تزوج ربيع من وداد وكان يعتقد أنها ليلى، جاز إبطال الزواج لعلة الغلط في الشخص.

مع تقدم الزمن، وتطور المفاهيم، أصبح الزواج معرّضاً للإبطال إذا كان الغلط قد وقع على صفة معينة بالشخص لم يكن الزواج ليتم بدونها. فإذا تزوجت ليلى من ربيع وهي تعتقد أنه إنسان كريم وشهم، فتبيّن لها أنه إنسان بخيل ومخادع، جاز لها أن تبطل الزواج. أصبح الغلط بصفة جوهرية يؤدي إلى إبطال الزواج كون الغلط بها يؤدي إلى الغلط بالشخص.

إن هذا التطور بالمضمون بالغ الأهمية لكنه بطيء ومحدود ويتمّ داخل كل طائفة من خلال الآليات المتاحة، وهي ليست كثيرة، فبالنسبة للطائفة السنيّة مثلاً، ومنذ إغلاق باب الاجتهاد، أصبحت المضامين مرسومة المعالم وتستلزم لتعديلها فتح باب الاجتهاد من جديد.

إن الالتباس في الرضى بين الشخصين الذين يصدر عنهما القبول والإيجاب لا يزول إلا بين المحبيّن الذين ينظمون عقدهم الخاص، فمن موقع العاطفة يقول المحبّ للآخر بعينه، وليس للمجتمع عبره، تزوجتك أنت، لأنني أحبك أنت، وأريد أن أعيش معك أنت، وأفعل ما يطلبه المجتمع لعدم التعرض لهذا الحب؛ في هذه الحالة يكون العاقدان معروفين وتكون مساحة الرضى مشتركة بشكل لا لبس فيه.

مساحة الرضى

يعتبر القانون أن الرضى هو من العناصر الأساسية للعقود، وصحة الرضى هي من شروط صحة العقد.

ما هو تعريف الرضى؟ سأعرض لتحديد الرضى في ثلاثة قوانين: قانون الموجبات والعقود، والقانون المطبّق على الطوائف الكاثوليكية، وقانون حقوق العائلة المطبّق على الطوائف الإسلامية.

يحدّد قانون الموجبات والعقود الرضى بشكل صريح في مادته ١٧٨ التي تنصّ على ما يلي: *إن الرضى في العقود هو اجتماع مشيئتين أو أكثر وتوافقها على إنشاء علاقات إلزامية بين المتعاقدين، وهو يتألف من عنصرين: العرض أو الإيجاب، والقبول.*

إن هذه المادة وإن كانت لا تطبّق في مواضيع الأحوال الشخصية إلاّ أنها تطبّق على العقود. والزواج هو عقد، وبالتالي تصح المقارنة.

وتنصّ الفقرة الأولى من المادة ٧٧٦ من القوانين الشرقية المطبّقة على الطوائف الكاثوليكية على ما يلي: عقد *الزواج الذي صنعه الخالق ونظمه بشرائعه، والذي به ينشئ الرجل والمرأة برضى شخصي لا نكوص عنه، شركة بينهما في الحياة كلها، من طبيعته أن يهدف إلى خير الزوجين وإلى إنجاب البنين وتنشئتهم.*

أمّا قانون حقوق العائلة الصادر في ١٩١٧/١٠/٢٥ والمطبّق على المسلمين، فهو ينصّ في المادة ٣٥ منه على ما يلي:

ينعقد النكاح بالإيجاب والقبول في مجلس النكاح من الطرفين أو وكيليهما.

تعتبر القوانين الثلاثة توافر الرضى بين الطرفين كشرط من شروط الزواج؛ في العقود المتبادلة يحدّد الطرفان موضوع العقد، فإذا كان موضوع العقد بيع عقار، أو تأسيس شركة أو شراء سيارة، يكون موضوع العقد واضح، وبالتالي موضوع الإيجاب والقبول متطابق مع موضوع العقد. لكن عقد الزواج، وإن كان عقداً متبادلاً، إلا أن موضوعه، وموضوع القبول والايجاب، يبقى في كثير من الحالات ملتبساً.

موضوع الزواج وموضوع الإيجاب والقبول في القانون

حدّد القانون الشرقي موضوع الزواج بأنه خير الزوجين وإنجاب البنين وتنشئتهم، فيما حدّد قانون حقوق العائلة موضوع الزواج بالنكاح. فهل نقيس صحّة الزواج لجهة توفّر الرضى بين الطرفين انطلاقاً من النصّ؟

من الواضح أن النص قاصر عن استيعاب أبعاد العلاقة: لكل من العاقدين توقّعاته أو أحلامه الخاصة الواعية أو اللاواعية التي يريد تحقيقها من خلال هذا العقد، فإذا لم يكونا يرميان إلى الغاية عينها، فيكون رضاهما ملتبساً.

كأن يهدف أحد الأشخاص من خلال الزواج إلى اكتمال نفسه أو صورته الاجتماعية أو المهنية، ولا يقيم اعتباراً للآخر إلاّ بصفته مكمّلاً لهذه الصورة، فيما يقصد العاقد الآخر أنه أوجد إطاراً للإنجاب ولتربية الأولاد.

أو أن يقصد أحد العاقديْن إلى تيسير شؤون حياته اليومية، فيما يسعى الآخر إلى ضمّ الثروات أو النفوذ.

وقد يصدر الرضى عن شخص يقصد أنه أخيراً سيمتلك هذه المرأة الجميلة، فيما تقول المرأة نعم للرجل الذي سيخرجها من ظلم أهلها وكبتهم لها.

صحيح أن المدخل إلى مساحة الرضى ليس واحداً في كل هذه الحالات لكنه لا يؤدي دائماً إلى النزاع القانوني، بل يحسم من ضمن إعادة تحديد الأولويات أو مراعاة هذه الأولويات: فالتباين هو في المدخل إلى الزواج فيما المساحة واحدة ومشتركة ومتوافق عليها.

هذا، وقد عرف موضوع عقد الزواج تطوراً أساسياً: كان يقصد من الزواج إنجاب البنين وإطفاء الشهوة. ومع الزمن أدخل مفهوم إنساني في علاقة الشخصين، أي خير الزوجين. إن العلاقة الإنسانية المبنية على المودّة كانت موجودة منذ أن كان البشر، لكنها لم تكن محصّنة بالقانون، كما أنها لم تكن تحمل معنى المشاركة. كما أن عقد النكاح، وبفعل التطور الاجتماعي، أصبح يقصد به العلاقة بين الزوجين القائمة على المودّة والرحمة والتكامل، وهي مفاهيم دينية وأخلاقية على حد سواء.

إن هذا التغيّر الإيجابي بخفر يحسّن من أداء مؤسسة الزواج، لكنه غير كاف لأنه يبقيها في خانة الاستنساب.

يطرح موضوع الزواج أيضاً مسألة استمرار الرضى في الزمن: كيف يكون الرضى مستمراً عندما يتغيّر الأشخاص تبعاً لتغير الأدوار داخل المؤسسة بحكم القانون؟

قصة أمال تعبر أصدق تعبير عن هذا التغيير وحدوده:

تعرفت أمال بوليد عندما كانت في الثامنة عشرة من عمرها وكان هو في الخامسة والعشرين؛ كانت متفوقة في دراستها فاشترطت للزواج به أن تتابع دراستها بعد الزواج فوافق. تزوجا، وأنجبت ثلاثة أولاد فيما كانت لا تزال تتابع دروسها الجامعية، وكانت تسود علاقتهما المودة والتفاهم. عندما نالت شهادة الليسانس، قال لها يكفي الآن يمكنك التوقف عن الدراسة وحصر اهتمامك بالأولاد. قبلت شرط عودتها إلى الدراسة عند دخول أولادها الثلاثة المدرسة.

بعد حوالي الأربع سنوات، سجلت أولادها في المدرسة وقالت لزوجها إنها تنوي متابعة الدراسة، فرفض بدون سبب منطقي، مكتفياً بالقول أنا زوجك ولي حق القرار. من هنا بدأت المشكلة، والمؤسف أن القانون هو الذي أوجدها: للزوج الحقّ

قانوناً أن يتفرّد في اتخاذ هذا القرار عن زوجته. أصرّت أمال فبدأ بالتضييق عليها: ألغى عقد الخادمة، منعها من استعمال السيارة، ضيّق عليها مادياً، وأخيراً هدّدها بحرمانها من أولادها إذا ما رآها تقرأ كتاباً مهما كان نوعه.

شكّل موقفه هذا صدمة لأمال التي كانت تعتبر أن العلم هو حاجة أساسية لها، وكان إرغامها على التوقف عن التحصيل العلمي بمثابة الحكم بالإعدام. بعدما فشلت كل وسائل الحوار بينهما، اعتقدت أن عليها إدخال وسيط، فلجأت إلى ذويها ثم إلى ذويه، وكان موقفهم واحداً، أي إقناعها بالعدول عن فكرة متابعة الدراسة، والاستعاضة عنها بالدخول بجمعية أو بنادٍ رياضي فإن ذلك أفضل بالنسبة لها.

حاولت أمال اللجوء إلى رجل دين، فأقنعها أنّ خيرها وخير أولادها يقضي بأن تكون ست بيت.

أمال اليوم ست بيت مثالية، تصنع الحلوى وتنسق الزهور، لكنها تعيش حالة حزن لا تنتهي، حداد على ذاتها وعلى علاقتها الطيّبة بزوجها التي اغتالها القانون بتواطؤ من الزوج، وبتفهّم تام من الجميع.

إن التغيّر السلبي الذي حصل في العلاقة بين الزوجين إنما كان نتيجة جمود القانون: عندما رضيت أمال بالزواج من وليد، كان رضاها مبنياً على الحب والمشاركة، فإذا بزوجها يقع في فخ القانون الذي سمح لنرجسيته أن تتنامى على حساب كرامة زوجته.

إن التغيير في مضمون القانون، وفي نصّه، إنما هو عمل بطيء ولا يتمّ دائماً بالاتجاه الصاعد؛ لذلك لا يمكن الركون إلى التغيير إذا لم يكن محصناً بالقوانين العادلة، وبالفكر القانوني الذي يحترم كرامة الإنسان.

البحث عن المنافذ

الجمود هو السمة الأساسية لقوانين الزواج، والحلّ هو بالتغيير.

لكن كيف والقوانين الطائفية أثبتت حتى الآن أنها عصيّة على التغيير، فلا هي تغيّرت ولا سمحت بإقرار قوانين مدنية تتفاعل في الزمن، فهل يكون الحل بالطرق غير المباشرة؟

الأبواب الخلفية

بعض هذه الطرق غير المباشرة هو غير قانوني وغير منصف بالنسبة للعلاقة الزوجية: ففي الكثير من العلاقات الزوجية، وبموازاة الانتظام الظاهري لا بل

الانسجام بين الطرفين، يقيم الزوجان أو أحدهما علاقات غير شرعية خارج إطار الزواج. وغالباً ما نفاجأ بأن أزواجاً كنا نعتقد أن علاقتهما مثالية على كل الصعد، فإذ بهذه العلاقة هشّة وشكلية ولكلّ من الزوجين حياة خاصة لا علاقة للآخر بها.

هذه العلاقات غير الشرعية يعاقب عليها قانون العقوبات، وهي لا تدخل في موضوع البحث، بالرغم من أنها تنتج مفاعيلها على مستوى استمرار عقد الزواج إذ إن القوانين المذهبية ترتّب عليها نتائج، فالزنى سبب للطلاق لدى بعض الطوائف، وهو سبب للهجر لدى طوائف أخرى.

وداوني بالتي كانت هي الداء

إن القوانين الدينية محكومة بعقائدها، والعقائد ثابتة. لكن ثبوت العقائد قد يستعمل وسيلة إما للتحايل عليها، أو للتحايل على القوانين استناداً إلى الدين، وسأعطي بعض الأمثلة:

الزواج الماروني غير قابل للانفصام لأن ما جمعه الله لا يفرقه إنسان؛[٥]

إن عدم قابلية الزواج للانفصام، تضع المؤمن أمام مشكلة قد يعيشها طوال حياته إذا لم يكن الانسجام سيّد العلاقة؛ لكنها أيضاً قاعدة قابلة للعكس: الزواج المشروط هو زواج غير صحيح وباطل في قوانين الكنيسة. فإذا اتّفق فريقان على التحسّب لعدم قابلية الزواج للانفصام، بأن نظّما عقداً متبادلاً سابقاً للزواج الكنسي يتضمّن تصوّرهما لحياتهما المشتركة وشروط كلّ منهما للاستمرار مع الآخر، فإن هذا العقد يبطل الزواج، إذ يثبت بالدليل القاطع أن الله لم يعقد هذا الزواج .

هذا مخرج طبّقته محامية كانت بصدد الزواج من رجل لم تكن تودّ المجازفة معه.

أصرّت على أن ينظمّا عقداً يضعا فيه شروط كل منهما للزواج، وذلك قبل عقد الزواج الكنسي. وكان هذا العقد مخرجاً لها عندما اختلفت مع زوجها.

إن العقد المتبادل، وإن كان قانونياً بالمعنى المدني، إلا أنه يشكّل تحايلاً على القانون الكنسي. وكان ردّ المحامية على هذا القول أن القانون لم يترك لها الخيار.

(٥) ينص البند الثالث من المادة ٧٧٦ من القانون المطبق على الكنائس الشرقية على ما يلي: «خاصتا الزواج الجوهريتان هما الوحدة واللا إنفصام، اللذان يكتسبان في الزواج المعقود بين المعمدين رسوخاً خاصاً بفضل السر».
مجموعة قوانين الكنائس الشرقية –منشورات المكتبة البولسية، بيروت ١٩٩٥.

الأمر الذي يثبت أن حرّية الإرادة في عقد الزواج إنما هي فقط بأن تقول نعم لما تقرره المؤسسة الدينية بدون مساومة.

لدى الطوائف الإسلامية أيضاً مشاكل كثيرة يمكن استباقها من خلال تطبيق القواعد الدينية. والعقود المشروطة هي أفضل مدخل قانوني للحلّ: عند عقد الزواج، يحقّ للمرأة أن تضيف إلى العقد الشروط التي تريدها، بإمكانها أن تمنعه من تعدد الزوجات، كما بإمكانها أن تبقي العصمة بيدها، أو ... وهذه الشروط تعتبر.

لكن العقود التي يوقع عليها الزوجان عند عقد الزواج هي عقود مطبوعة بحيث أنها لا تترك مساحة لكي تكتب عليها الشروط. أما إذا اختار الفريقان أن ينظّما ملحقاً بعقد الزواج، فإن هذا الملحق خاضع لاستنساب القاضي، فهو يقرّر ما إذا كانت هذه الشروط مقبولة أم لا.

الأمر الذي يشير إلى ضيق الهامش المتاح للإرادة الفردية على مستويي الشكل والأساس.

وفي حالتي الشرط لدى الطوائف المسيحية والإسلامية، يظهر بوضوح أن للإرادة دوراً سلبياً وليس دوراً إيجابياً ومبدعاً للحياة المشتركة.

من جهة أخرى، وبما أن قوانين الزواج هي جزء من نظام طائفي متكامل، فإن هامش الحرية المتاح هو بالانتقال من نظام مذهبي إلى آخر داخل النظام الطائفي.

بإمكان كل إنسان أن يغيّر طائفته بالاستناد إلى حرّية المعتقد التي تكرسها المادة التاسعة من الدستور.(٦) الانتماء إلى دين هو في الأصل اقتناع وجداني وإيماني؛ لكن الواقع يشير إلى أن الناس يلجأون إلى تغيير الدين بقصد تغيير النظام القانوني الذي يخضعون له، وقد شهدنا في الماضي حالات كثيرة حيث تحوّل المسيحيون إلى الإسلام للتمكن من التخلص من زواج قائم لم يتمكنوا من حلّه،(٧) أو للتمكن من عقد زواج ثان لا يتيحه القانون المطبّق على المسيحيين، بل يعاقب عليه بالحبس لعلة تعدّد الزوجات عملاً بقانون العقوبات.

---

(٦) تنص المادة التاسعة من الدستور على ما يلي: «حرّية الاعتقاد مطلقة والدولة بتأديتها فروض الإجلال لله تعالى تحترم جميع الأديان والمذاهب وتكفل حرّية إقامة الشعائر الدينية تحت حمايتها على أن لا يكون في ذلك إخلال في النظام العام وهي تضمن أيضاً للأهلين على اختلاف مللهم احترام نظام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية».

(٧) Pierre Gannage. **Le pluralisme des statuts personnels dans les états multicommunautaires**. Ed. Bruylant..

لكنّ تبديل المذهب غالباً ما يؤدّي إلى تنازع القوانين والصلاحيات لتحديد محكمة المذهب الصالح للنظر في الخلافات الناتجة عن عقدي الزواج الأول والثاني مما يعقّد الأوضاع المعقّدة أصلاً.

إن هذه الحلول وغيرها توجد متنفسات ضيقة ومحدودة. فضلاً عن أن تغيير الدين بهدف تغيير النظام القانوني الذي يرعى الأحوال الشخصية يشكل تحايلاً على القانون وعلى الدين على السواء.

الأبواب الرئيسية

كان يسود الاعتقاد بأن النظام القائم هو النظام الأنسب لأكثرية اللبنانيين وأن المداخل الطائفية هي الوحيدة المؤدية إلى العائلة التي يرتكز عليها البناء الاجتماعي في لبنان. لكن تبيّن أن هذا الاعتقاد خاطئ، فالأبواب الرئيسية للدخول إلى علاقة إنسانية وإلى عائلة منسجمة لا يمكن أن تكون موصدة، بل هي تلك المنفتحة على رحاب الوطن، حتى ولو تعبّدت طرقاتها بالأشواك.

قانون مدني للأحوال الشخصية

هل الزواج المدني شرعي؟

سؤال طرحته سيدة في معرض زواج ابنتها؛ بعد نقاش طويل قالت: اقتنعت عقلياً، لكن قلبي ليس مطمئناً؛ إن عدم اطمئنان السيدة إلى شرعية عقد الزواج يشير بوضوح إلى المشكلة التي تعترض الزواج المدني بالمقارنة مع الزواج الديني: فالمشروعية التي يكتسبها الزواج الديني بحكم ارتباطه، وإن المصطنع، بالدين إنما يوصله إلى عمق وجدان الناس بحيث يدخل في منطقة الإيمان، أي الدائرة المحمية بما يتجاوز العقل. فيما الزواج المدني هو جواب موضوعي وبالتالي عقلاني، للحاجة إلى تأطير العلاقات لبناء أسرة منسجمة داخل النسيج الاجتماعي.

مشروعية الزواج المدني الاجتماعية ثابتة من الوظيفة التي يؤديها، ومشروعيته القانونية ثابتة من الاعتراف به من قبل النظام القانوني وإفراد مكانة خاصة له، كما أن مشروعيته الدينية ثابتة أيضاً لكونه محايداً بالنسبة للدين أو يحترمه بحيث لا يستعمله كأداة.

المشروعية القانونية

إن المشهد القانوني الذي وضع تصميمه القرار رقم ٦٠ ل.ر. الصادر في ١٣

آذار عام ١٩٣٦ الذي أنشأ النظام الطائفي التعدّدي، لحظ طائفة القانون العادي التي تطبّق القانون المدني الذي سوف يصدر. وكان من المفترض أنّ كلّ من لا ينتمي إلى إحدى الطوائف التاريخية المعترف بها قانوناً والتي تتمتّع بقانون خاص للأحوال الشخصية، يدخل حكماً ضمن طائفة القانون العادي التي أعطاها القرار رقم٦٠ حرّية تنظيم شؤونها ضمن حدود القوانين المدنية. وعد المشترع بإصدار قوانين تنظم شؤون هذه «الطائفة»، لكن هذه القوانين لم تصدر، ولا يزال مكانها شاغراً.

إن غياب القانون المدني ليس صدفة، بل هو انعكاس لنظام قانوني ليس للإنسان مكانة الصدارة فيه. فالنظام القانوني وضع على خلفية الوطن – قالب الحلوى – الذي تقتسمه رموز الطوائف إياها وتقصي عنه الرعايا، ووسيلتها للاستمرار هي الجمود والانغلاق ورفع راية الدين؛ فيما الوطن – المساحة المشتركة – هو المشروع الذي يشارك في إنجاحه كل المواطنين لأنه منفتح عليهم جميعهم بدون استثناء.

إنّ هذا النمط من العلاقات أنتج مثيله في العائلة: تسلّط الرجل على العائلة ودائماً باسم الدين.

وهذا التسلّط لم يعد مقبولاً، إذ أصبحت كلفة انعدام المشاركة مرتفعة على الصعيدين الوطني والعائلي، ناهيك عن أن فيه انتقاصاً لكرامة المرأة والرجل على السواء. لذلك ارتفعت الأصوات عالية للمطالبة بإقرار قانون مدني للأحوال الشخصية. ففي ظل القانون المدني يتساوى الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات، ويتشاركان في مسؤولية بناء الأسرة، الأمر الذي يعكس بموضوعية الواقع المعيش.

إنّ المقاومة الشرسة التي قامت بوجه هذا القانون، ومحاولة إغلاق ملفّه، لم تُثنِ المواطنين عن اعتماده كخيار عندما يقدرون: العديد من اللبنانيين الذين يرغبون في عقد زواج مدني أو أولئك الذين يضطرون بحكم الفراغ القانوني، يذهبون إلى أيّة دولة أجنبية، خاصة تركيا أو قبرص أو فرنسا أو غيرها ليتزوّجوا، ثم يعودون إلى لبنان فيسجلون عقد الزواج . تعتبر الدولة أن الزواج صحيح وينتج مفاعيله.

لكن غياب القانون المدني اللبناني يؤدّي إلى تطبيق القانون الأجنبي[٨] من قبل المحاكم اللبنانية.[٩]

(٨) اجتهاد مستقر للمحاكم اللبنانية.

(٩) قرار محكمة التمييز رقم ٣٦ تاريخ ١٩٦٤/١٢/١٩.

المشروعية الدينية

بحكم الولادة يولد اللبناني منتمياً إلى جنسية والده وطائفته، والأرجح أنه سوف يبقى في طائفة والده حتى مماته. فالانتماء إلى طائفة لا يعني حتماً الانتماء إلى المعتقد الديني الذي تقدّمه. اللبناني يولد طائفياً أولاً، ثم ينتمي إلى المعتقد الخاص بطائفته، أي دين المولد. وقد يغيّر معتقده، أو يشارك غيره معتقدهم دون أن يؤثّر ذلك على الانتماء الطائفي ما دام لم يقم بالإجراءات الإدارية التي تؤدي إلى نقله من خانة إلى أخرى في دوائر النفوس: العبرة بالنسبة للانتماء الطائفي هي في القيود، فيما العبرة للانتماء الديني هي في الوجدان.

بحكم النظام القانوني اللبناني القائم على القوانين الطائفية لا بل المذهبية، يضطر اللبناني إلى عقد زواج ديني أرغب في ذلك أم لم يرغب.

المشكلة هي عندما يختلف لدى الشخص معتقده الوجداني مع معتقد طائفته التي ولد فيها؛ في هذه الحالة يشكّل إلزامه بإجراء عقد ديني ما يشبه الإكراه في الدين من قبل القانون، وتحايلاً على الدين من قبل العاقد.

كمثل مسيحي لا يؤمن بسرّ الزواج، مع العلم أن سرّ الزواج هو من أسرار الكنيسة؛

عملاً بالمادة التاسعة من الدستور ليس لأحد الحق بإرغامه على ما لا يؤمن به. لكن عدم إقرار قانون مدني في لبنان يلغي كلّ خياراته ويضطره إلى عقد زواج كنسي، هو موضوع أصلاً للمؤمنين.

فإذا صدف وكان من هو بصدد الزواج عاجزاً عن خيانة مبادئه، أو هو غير راض عما تلزمه به القوانين الطائفية فهو يعيش أزمة دائمة وخانقة.

مثال وجيه وندى، اللذين أجّلا زواجهما طوال ثلاث سنوات لأنهما عاجزان عن السفر إلى الخارج لعقد زواجهما المدني. والسبب يعود إلى كون وجيه يرفض الموقع الذي يوليه إياه العقد الشرعي، ويعتبر أنه لا يشكل ضمانة لزوجته في حال حصل ما غيّر من طبيعة العلاقة بينهما. فعقدا زواجاً مدنياً يساوي بينهما بالحقوق والواجبات.

أليس مستغرباً أن لا تسمح القوانين المذهبية بالصدق والأمانة!

مع العلم أن العقد المدني لا يشكّل ضمانة كافية في ظل نظام طائفي. ذلك أن الطوائف تملك أوراقاً كثيرة تلعبها في معرض ممارسة سلطتها، فهي لا تزال تملك

القدرة على استرجاع سلطتها في كثير من الأحيان على العقد المدني نفسه إذا كان الطرفان من مذهب واحد، وأيضاً على الأطراف الذين عقدوا زواجاً مدنياً من خلال تطبيق أحكامها على كلّ ما يتعلّق بالأولاد والبنوّة والوصاية، وأيضاً على الإرث عند الطوائف الإسلامية.

أما الحجّة الأساسية التي تثار لرفض الزواج المدني فهي أنه يتسبب بانحلال العائلة.

القانون المدني الذي عقد الزواج في ظلّه يطبّق مبدئياً على الزواج ومفاعيله؛ فإذا نشأ خلاف بين زوجين عقدا زواجاً مدنياً في الخارج، فإن الصلاحية منوطة بالمحكمة المدنية[١٠] لتطبيق قانون الزواج، أي القانون الأجنبي.

ومن العودة إلى سجّلات المحكمة التي تنظر في قضايا الطلاق المدني تبيّن أن عدد الذين يتقدّمون بدعوى طلاق أو إبطال أو فسخ الزواج المدني هو ضئيل نسبة إلى الذين يتقدمون بالدعاوى نفسها أمام المراجع الطائفية. فمعدل هذه الدعاوى لم يتجاوز ٢٥ دعوى سنوياً خلال السنوات الخمس الأخيرة الممتدّة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٢، وقد بيّن الإحصاء الذي قامت به د. يولاند خوري في أطروحتها حول «الدوافع إلى الطلاق»[١١] أن معدّل دعاوى الطلاق في السنوات الممتدة بين ١٩٧٠ و١٩٩٠ لا يتجاوز ١٢ حالة سنوياً، مع الأخذ بعين الاعتبار أن بعض هذه الدعاوى ينتهي بالمصالحة؛ فيما الذين يعقدون زواجاً دينياً يجدون سهولة أكبر في الطلاق، بدليل أن المحاكم الأخرى مكتظة، فيما الملفات المدنية قليلة.

ألا يصحّ القول إن الزواج المدني، وهو نتيجة خيار حرّ بين اثنين، هو أكثر احتضاناً للحبّ كونه يفسح في المجال للزوجين لصياغة حياتهما المشتركة؟

الزواج المختلط

الزواج المختلط هو الذي يعقد بين شخصين ينتميان إلى طائفتين دينيتين مختلفتين أو إلى جنسيتين مختلفتين. تعقد الزواج في لبنان السلطة التي ينتمي إليها الزوج ما لم يتّفق الفريقان على منح السلطة التي تنتمي إليها الزوجة هذه الصلاحية،

(١٠) عملاً بالمادة ٧٩ من قانون أصول المحاكمات المدنية.

(١١) في أطروحتها حول« الدوافع للطلاق» أجرت د. يولاند خوري دراسة إحصائية حول دعاوى الطلاق المدنية، فتبيّن أن متوسط عدد دعاوى الطلاق المدني لا يربو عن ١٢ دعوى سنوياً في الفترة الممتدة من ١٩٧٠ ولغاية ١٩٩٩.

عملاً بالمادة ١٥ من قانون تحديد صلاحيات الطوائف المسيحية، والمادتين ٦١ و٦٢ من قانون ١٦ تموز ١٩٦٢ الذي أقرّ مشروع تنظيم المحاكم السنّية والجعفرية. إن الزواج المختلط هو حالة شائعة في لبنان كون الاختلاط بين الناس يتمّ على الرغم من كل الحواجز القانونية المصطنعة.

العقبة الرئيسية المطروحة في حالة الزواج المختلط هي في زواج المسلمة من غير المسلم، إذ إن المادة ٥٨ من قانون ١٦ تموز ١٩٦٢ تنصّ صراحة على أن «تزوّج غير المسلم بالمسلمة باطل.»

لكن هذه العقبة ليست الوحيدة، إذ حتى سنوات قليلة خلت، كانت الكنائس تضع هي الأخرى عقبات قانونية أمام انعقاد الزواج وتحرّم زواج الكاثوليكي والأرثوذكسي مثلاً. والحوار بين الكنيستين لا يزال مستمراً لإزالة بعض العوائق التي لا تزال موجودة في قوانين الزواج الكنسية.

ومن جهتها، القوانين المدنية لا تقرّ بالزواج الديني المنعقد في لبنان بين شخصين من طائفتين مختلفتين أمام مرجع ثالث.

إن هذه العقبات وغيرها تضع الحواجز في طريق تلاقي الناس على قاعدة محض إنسانية، لكنها جميعها تسقط أمام المحبّين الذين يجدون دائماً طريقة لتجاوز العقبات القانونية ولعقد زواج صحيح.

فالقانون الطائفي يضع الناس في بعض الأحيان أمام خيار صعب، الحب أو المعتقد.

وهذا الموقف غير الإنساني يتعارض مع طبيعة الدين نفسه. فإذا أعطيت الأولوية للحب، كان على المحبيّن أن يقيموا على خطوط التماس بين الطوائف، حيث تغيب السلطة المدنية ويسود الفراغ القانوني الذي يملأه الحب ما دام هو سيّد الموقف. لكن إذا حصل خلاف بين الاثنين، انعكس هذا الخلاف إلى تنازع بين القوانين، فإنّ كلَّ واحد منهما يسعى إلى تطبيق القانون الأنسب له، أكان قانونه الشخصي أي قانون طائفته، أم قانون الزواج، يضاف إليها في حال اختلاف الجنسيات، قانون البلد الذي ينتمي إليه.

أما القاعدة القانونية فإنها تقضي بأن تناط صلاحية الفصل في النزاع الناتج عن زواج أشخاص منتمين إلى طوائف مختلفة إلى محكمة السلطة التي عقد أمامها الزواج.

في ظلّ واقع القانون اللبناني، حيث تشكّل كل طائفة نظاماً قانونياً قائماً بذاته، لا يوجد على تخوم الطوائف قوانين إلاّ تلك التي تنظّم علاقة الطوائف بعضها ببعض. فيجلس الذين عقدوا الزواج المختلط، وهم كثر، على خطوط التماس مع كل المخاطر التي تشكّلها هذه المنطقة.

لكن الحب أقوى من حواجز القوانين، إذ تنطلق العلاقة من العمق الوجداني للطرفين، من موقع إنسانيّتهما، وهو أقوى من الطائفة أو المذهب: فالإنسانية تدعو الواحد لأن يشعر بالآخر في علاقته معه، هو مكان لا يحتمل الزغل. فيما العلاقة القائمة على القوانين الطائفية تبرر مواقف قد لا ترضي الوجدان، لكنها لا تسائله، ولا تنطلق منه.

قصة هادي وكريستيان اللذين تعبا إلا من الحب

هو شاب سنّي من بيروت، وهي فتاة مارونية من بشري وتقيم في بيروت؛ كلاهما ملتزم وطنيّاً لكن في توجهات متناقضة كانت سائدة في بيروت عندما كانت لا تزال شرقية وغربية. كلاهما أرهقته الأحزاب والتقوقع.

عندما توقّفت الحرب لاحت فرصة جديدة لقيام وطن موحّد بسلطة موحّدة ذات مشروع ينهي الحرب ويزيل آثارها، ويبني وطناً ديمقراطياً للجميع. في هذا الإطار التقيا مع مجموعات كانت تبحث عن مشترك لبناء هذا الوطن.

كلاهما آمن بوطن اعتقدا أنه يؤمن بنفسه. في هذه الأوساط التي تنبذ الطائفية والتسلّط، وتعتقد بأن الوطن يبنى على قواعد إنسانية موحدة في إطار من المشاركة التامة التي تحترم الاختلاف، لا بل تثمّنه، نشأت بينهما علاقة حبّ ومودّة. مسلحين بالمشروع الواحد، تمكنا من مجابهة كل العقبات التي واجهتهما.

قرّرا الزواج، فكان عليهما إقناع الأهل. لم يواجها بمواقف متصلّبة، لكن واجههما الشكّ بإمكانيّة احترام الاختلاف بينهما. وقد تمثّل هذا الشك عندما بحثا عن المرجع الذي يعقدان الزواج أمامه؛ بالرغم من أن كليهما منسجم مع دينه ومع دين الآخر، آثرا عقد زواج مدني، لما شكّله طرح الزواج المدني في أواسط التسعينات من رمز لقيام سلطة الدولة وللانتماء إلى المساحة العامة. تزوجا في تركيا ثم عادا ليبحثا عن عمل وعن منزل.

كيف يجدان عملاً، وهما يرفضان، من حيث المبدأ، البحث عن عمل في المواقع الطائفية ومن خلالها؟ ألم يصدّقا أن انتماءهما هو للوطن وبالتالي على الساحة الوطنية يقتصر بحثهما عن العمل؟

لم تتوفّر لهما إلا فرص ضئيلة للقيام بأعمال مؤقتة، لكن ما همّهما ذلك، أليس كلّ واحد منهما غنيّ بالآخر؟

ثم كان البحث عن المنزل، هل يقيمان في الأشرفية ذات الطابع المسيحي، أم في البسطة حيث يغلب الطابع الإسلامي، وكيف يصمد انتماؤهما إلى الوطن في ظلّ اجتياح الموجة الطائفية والمذهبية؛ لذلك آثرا الإقامة على خطوط التماس. استأجرا منزلاً في بناية قامت على أنقاض السواتر الترابية التي كانت تقسم المدينة، ووجدا في هذا المكان ساحة الوطن الذي تغلّب على الموت.

رزقا ابناً هو عمر الذي يحبّه الجميع، ويسعى كل واحد من ذوي الزوجين إلى صبغه بلونه.

اليوم هادي وكريستيان متعبان بالبحث عن الاستمرار. يحملان في علاقتهما حلمهما ببناء دولة تتسع للجميع، ويأملان بإعطاء عمر المناعة الكافية بحيث يرسخ في إنسانيته على اختلاف تعبيراتها الدينية، ويرسخ أيضاً في حلمهما.

عندما تنام المدينة، وينتشي السياسيون من صدى تصاريحهم الرنانة عن الدولة التي يبنونها للمستقبل المزهر، ويطمئن رجال الدين إلى حضن ربّهم، يبدأ قلق هادي وكريستيان على الغد وعلى الحلم الذي جمعهما، ويبدأ الخوف على عمر الذي يريدون له كل الحبّ والأمل، فيما لا تزال على خطوط التماس ألغام لم تعطّل بعد. وما يداوي الخوف والقلق إنما هو الحب الذي يجمعهما، والحلم الذي لم يخبُ.

الشباب والزواج: المعوقات الاجتماعية والاقتصادية(*)

حسان حمدان

مقدمة

[...]

الشباب والزواج هو عنوان الدراسة الاجتماعية التي جرى تنفيذها، بهدف الإحاطة، ولو جزئياً، بالهموم التي تشغل الشباب اليوم لناحية الزواج، كخطوة طبيعية يقدمون عليها مثل كل البشر ويحققون من خلالها حاجاتهم العاطفية والجنسية والاندماج الاجتماعي ضمن أسرة مستقلة يكوّنونها على صورة حلمهم وينجبون فيها أولاداً، ويجدّدون من خلالها النوع البشري، ويعيدون إنتاج المجتمع في إحدى أهم مؤسساته الاجتماعية وهي العائلة.

إن دراسة حول الشباب والزواج تحتمل مقاربة جوانب وعناصر تكاد لا تُحصى نظراً لتعدّد الظاهرات الاجتماعية التي يشكّل الشباب أحد مكوّناتها من جهة، ولتعدد وتنوع وتشعب المسائل المتصلة بالزواج كظاهرة ومؤسسة تواجه اليوم في المجتمع مشكلات تكاد لا تحصى؛ ولأن كل دراسة مرهونة بشروط تحققها وملاءمتها وفقاً للإمكانات البشرية والمادية المتوفرة لها، فإن الدراسة الحالية وضعت لنفسها حدوداً أمْلتها ما توفر لها من بعض هذه الشروط.

(*) هذه مقدمة الدراسة التي أعدها د. حسان حمدان **الشباب والزواج: المعوقات الاجتماعية والاقتصادية** لمركز حقوق المرأة للدراسات والأبحاث، وبدعم من مؤسسة فريدريش إيبرت، بيروت، كانون الثاني ٢٠٠٢.

من هنا فإن الهدف الرئيسي من رصد وتبيان بعض جوانب العلاقة بين الشباب والزواج كاستحقاق قادم، يكمن في تظهير أهم العوامل والمؤثرات التي تؤدّي دوراً في تحديد موقف الشباب من الزواج، وبعض المسائل المرتبطة به، وبما يسمح للمنظمات الاجتماعية، ولا سيما النسائية والشبابية، ببلورة توجهات عمل وبرامج ملموسة للنشاط، تجاه هذه الفئة حول موضوع حيوي كالزواج، تسعى من خلاله ومع الفئة المعنية من الشباب إلى التصدّي بفعالية لبعض المشكلات التي تواجه الشباب حيال الزواج كمحور رئيسي من محاور النشاط الاجتماعي الخاص بتلك المنظمات.

أولاً- منهجية الدراسة وخصائص العيّنة

أ- منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة الميدانية منهجية الاستقصاء بالعيّنة مستخدمة الاستمارة كأداة معاينة وجمع المعطيات الضرورية عبرها، وتبيان العلاقة بين بعض المتغيرات التي تؤثر في تحديد مواقف وآراء الشباب حيال بعض المسائل المتصلة بالزواج.

لقد شملت العيّنة ٣٤٨ شاباً من الإناث والذكور ضمن الطلاب الجامعيين المتابعين لدراستهم أو أنهوها منذ فترة قصيرة جداً، وحصّلوا الإجازة ولكنهم يتابعون الدراسة العليا في اختصاصهم.

ب- خصائص العيّنة

- شملت المعاينة ٣٧٠ شاباً، ثم بعد التدقيق حُذفت ١٢ استمارة من أجل تأمين التوازن في التوزع بحسب الجنس على أساس ١٧٤ من الإناث و١٧٤ من الذكور.

- تراوحت أعمار الشباب في العيّنة بين ١٨ و٢٧ سنة، وجرى تقسيم المستجوبين إلى ثلاث فئات عمرية: الفئة العمرية الأصغر من ١٨ إلى ٢١ سنة، والفئة العمرية المتوسطة من ٢٢ سنة إلى ٢٥ سنة، وأخيراً الفئة العمرية الأكبر من ٢٦ سنة وما فوق.

- توزّع المستجوبون على الجامعات الرسمية والخاصة ومعاهد تعليم تقني عالٍ، وهي: الجامعة اللبنانية ببعض فروعها الأولى والثانية ضمن بيروت، الجامعة الأميركية (AUB) (رأس بيروت)، الجامعة الأميركية اللبنانية (LAU) رأس بيروت،

الجامعة اليسوعية في مجمّعيها في الأشرفية وطريق الشام – بيروت، معهد الحكمة في مركزه الجديد في التحويطة – بيروت، الجامعة الأميركية للعلوم والتكنولوجيا (AUST) في منطقة ساسين – بيروت، ومعهد بيجييه للعلوم التجارية والمحاسبة – الجميزة – بيروت.

– توزّعت الاختصاصات الجامعية التي يتابعها الشباب بين العلوم الإنسانية والاجتماعية وإدارة الأعمال والحقوق والإعلام والفنون الجميلة وعلوم الطب والصيدلة والرياضيات والكيمياء والفيزياء والمعلوماتية والهندسة على أنواعها والعلوم التجارية والمحاسبة واختصاصات مهنية وتقنية عالية.

– توزّع الشباب شبه مناصفة بين كل الطوائف المسلمة والمسيحية بدون استثناء.

– شملت العيّنة شباباً من أسر منتشرة بحسب مكان ولادة الشباب ومكان الإقامة الحالية في محافظة بيروت، وما يُعرف ببيروت الكبرى أي في الضواحي الجنوبية والشرقية والشمالية، إضافة إلى بعض البلدات في جبل لبنان ومحافظة الشمال والبقاع والجنوب.

– توزّع الشباب إلى فئات اجتماعية متفاوتة بحسب الدخل والمستوى السكاني للأسر، وبحسب معايير أخرى مبينة لاحقاً.

ثانياً– الفرضيات المعتمدة في الدراسة

تنطلق مقاربة موضوع الشباب والزواج من مجموعة فرضيات متداخلة فيما بينها، وهي:

أ– يربط الشباب الجامعي وضمن فئة عمرية معينة بين الزوج ومقوّمات العلاقة السابقة عليه والممهدة له، ولا يفصل الشباب بين مفهومه للزواج والمواصفات التي ينبغي أن تتوفر لدى الشريك (إناث أو ذكور على حدّ سواء).

ب– تتأثر صورة الزواج ومفاهيمه لدى الشباب بعوامل نفسية أسرية وثقافية واقتصادية واجتماعية وتتغير بتغيّرها.

ج– إن الانتظارات والتوقعات الشبابية حول استحقاق الزواج مرهونة بشروط تجاوز العراقيل والصعوبات التي تعترض تحقق هذا الاستحقاق.

وانطلاقاً من تلك الفرضيات، تضمّنت الدراسة محاور تشمل الخصائص

السكانية والسكنية والتعليمية والطائفية والاقتصادية للشباب وأسرهم. واعتبرت أن هذه الأوضاع الملموسة ترسم الإطار الذي تنبني فيه تصورات الشباب ومواقفهم من مسائل الزواج. أما المحاور الأخرى فهي تتصل بالعناصر الخاصة بالزواج، ومنها مفهوم الشباب للزواج، ومواصفات الشريك، وعوامل الاختبار من وجهة نظر الشباب، والعلاقة بين الرباط الزوجي والحرية الشخصية والتمتع بالحياة، والسن الأمثل للزواج لدى الشباب، والموقف من الخطبة والعنوسة، والطلاق وعملية بلورة القرار النهائي لدى الشباب حيال الزواج واختيار الشريك وطرق التعرف إليه والعلاقات الجنسية قبل الزواج، والزواج المدني، وتعدد الزوجات والمساكنة والصعوبات التي تعترض الزواج من منظور الشباب.

وانطلاقاً من التصور النظري للعلاقة الوثيقة بين المحورين الأول والثاني، تناولت الدراسة تلك العلاقة من خلال تأثير متغيرات الجنس والعمر والعمل ودخل الأسرة والانتماء الطائفي، إضافة إلى التأثر المتبادل بين تفضيل معين للشريك وبعض المواقف من عناصر محدّدة في الزواج.

نفذت الدراسة الميدانية خلال شهر تشرين الأول وقام بعملية الاستجواب بعد اختبار الاستمارة وتدقيقها مجموعة من طلاب معهد العلوم الاجتماعية – الفرع الأول في الجامعة اللبنانية ممن سبق لهم أن مارسوا تجربة الاستجواب الميداني للأفراد. ولم تلق عملية التنفيذ صعوبات كبرى، بل كان التجاوب واسعاً من قبل الشباب إلا في بعض المعلومات المتعلقة بالأجر والدخل وبعض المواقف الأخرى، ومن قبل عدد ضئيل من المستجوَبين، كما هو مبين لاحقاً في عرض النتائج التفصيلية.

ثالثاً– عرض النتائج العامة للدراسة

١– الخصائص الديمغرافية للشباب في العيّنة

شملت الدراسة كما ذكر ٣٤٨ شاباً من الفئة العمرية ١٨–٢٧ سنة، مقسّمة إلى ثلاث فئات: صغرى ومتوسطة وكبرى. وكون الدراسة تطال الكتلة البشرية من الشباب الذين يتابعون تعليمهم الجامعي، فإن الحصة الأكبر داخل العيّنة تعود إلى الفئة العمرية الصغرى وبنسبة ٦٢,١٪ من إجمالي العيّنة. والشباب من هذه الفئة العمرية عادة تكون قد تبلورت لديها القِيم والمفاهيم العامة التي تؤمن بها، وتتحرك في سلوكاتها وعلاقاتها بأثر منها في شؤون الحياة، ولا يمكن اعتبار أن هذه القيم والمفاهيم نهائية، بل تتطور وتنضج وتترسخ أكثر فأكثر، بما فيها التحولات التي

تطرأ عليها، وذلك مع تقدم السن واكتساب المعارف العلمية الجامعية والثقافية خارج الجامعة ومع التجارب الملموسة التي يخوضها الشباب في العلاقة مع الآخر.

إن التساوي بين عدد الإناث والذكور في العيّنة (١٧٤ شاباً لكل جنس) وفّر إمكانية المقارنة بين الآراء والمواقف والأوضاع المعيشية، وتبين أن الاختلاف بين الجنسين يعكس نفسه في التصور والمفهوم المنظور الخاص لكل جنس تجاه مسائل الزواج. فكانت الإناث تشدد على عناصر لم تكن تمثل لدى الذكور الأهمية نفسها حجماً أو وزناً أو تأثيراً. والتحدّي الرئيسي أمام الشباب من الجنسين يكمن في ضرورة معرفة الآخر بخصائصه وتميّزه بدون إسقاطات أو أحكام مسبقة. ومن هذه الزاوية في الرؤية فاجأت نتائج الدراسة ما هو «شائع» أو «معروف» لدى كل جنس من الجنسين تجاه بعض المسائل في الزواج. وبناءً على اعتماد متغير الجنس فقد ظهرت التفاوتات والفروقات إن في المشاعر والأحاسيس أو في المواقف والآراء والمفاهيم، وفي الوقت نفسه برزت تقاطعات والتقاء وتقارب في تلك المشاعر والأحاسيس والمواقف والآراء والمفاهيم بما يسمح التأكيد بأن التميّز في الشخصية لجهة الانتماء الجنسي لا يطغى على القواسم المشتركة التي تجمع بين الجنسين أو يطمسها ارتكازاً على الانتماء إلى الفئة العمرية نفسها، ومواجهة المشاكل والأزمات العامة نفسها والتي تزيد من صعوبات الزواج.

عكست العيّنة في خصائص مكان الولادة والسكن للشباب تنوعاً قائماً داخل جسم الشباب عموماً ولدى المتابعين للتعليم الجامعي على وجه الخصوص في المؤسسات التعليمية الجامعية في العاصمة. فالشباب وبنسبة الثلثين تقريباً مولودون خارج بيروت ومن المناطق والبلدات المدينية والريفية القريبة أو البعيدة نسبياً عن العاصمة. إلا أن نصف عدد الشباب المولود خارج العاصمة، يسكن داخل أحياء ومناطق بيروت الإدارية (حدودها الجناح ومجرى نهر بيروت) وتصل نسبة الساكنين داخل بيروت وضواحيها الجنوبية والشرقية والشمالية إلى حوالي ٩٨٪ من إجمالي عدد الشباب في العيّنة، وهم في الإجمال مشبعون بنوعين من الثقافة والقِيم المتداخلة فيها صفتا المدينية والريفية والتي تعكس تمازجاً وتبايناً في الوقت نفسه بين المفاهيم «التقليدية» و«الأكثر حداثة» للزواج. وتبين من جهة أخرى أن الأكثرية الساحقة من الشباب في العيّنة هم من فئة العازبين وبنسبة ٩٢٪، في حين شكل المتزوجون منهم نسبة ٥,٥٪. وظاهرة متابعة المتزوجين من الشباب تعليمهم أصبحت ملحوظة، ولا سيما في الجامعة اللبنانية، حيث تشهد بعض الكليات والمعاهد

فيها عودة من انقطع لفترة معينة عن التعليم لأسباب الزواج. ونذكر هنا وخارج إطار الدراسة، أنه تزداد أعداد المتزوجات المتقدمات نسبياً في السن (بين ٣٥ و٤٠ سنة) في الانتساب إلى الجامعة، ويُبرِزن متابعة أكثر حضوراً وجدّية من الطلاب الآخرين.

٢- الخصائص السكنية

ينتمي الشباب إلى أسر نواتية في معظمها تعيش تحت سقف واحد، أكثريتها الساحقة من أب وأم و٦ أولاد وما دون، وتتحمل أعباء مادية ومعيشية لجهة السكن والتعليم والصحة والنقل والسكن، إضافة إلى الغذاء. وتواجه اللبنانيين في سوادهم الأعظم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تولدها السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية الرسمية. وهي أسر عايشت في مواقع سكنها، كما يدل عليه تاريخ السكن، الحرب الأهلية بمآسيها وبشاعاتها وإفرازاتها والمؤثر على أوضاعها الداخلية الأسرية، كما في تعاطيها مع القضايا العامة.

ويشير وضع المسكن إلى أنها مستقرة في سكنها كونها تملك المنازل التي تقطنها، وذلك بنسبة ٧١,٦٪ مقابل عدد يتجاوز ربع أسر شباب العيّنة من فئة المستأجرين، وفي الحالتين تتحمل أكلاف السكن المتزايدة. وإذا أخذنا في الاعتبار عدد أفراد الأسرة المقيمين وعدد الغرف في المسكن فإن احتمال بقاء الأولاد الذين يقدمون على الزواج في مسكن الأهل يصبح ضعيفاً لجهة القدرة الاستيعابية لمساحة المنزل، مما يدفع الشباب إلى تأجيل الاستحقاق لحين توفر الإمكانات المادية لإشغال مسكن مستقل. ونزعة الاستقلالية الظاهرة لدى الشباب عن الأهل، تشكّل عامل ضغط إضافي على تأجيل خطوة الزواج وتكوين أسرة خاصة.

٣- الخصائص التعليمية

تعكس الخصائص التعليمية للشباب في العيّنة لجهة نوع الاختصاص العلمي الميل المتزايد إلى تحصيل المعارف في الاختصاصات العلمية كون أزمة العمل بين خرّيجي الاختصاصات الإنسانية والاجتماعية تتفاقم أكثر فأكثر، مقابل ما هو «شائع» بأن الاختصاصات العلمية تُزوّد الشباب فرصاً أكبر لإيجاد عمل. غير أن الواقع الملموس لوضع سوق العمل والبطالة في صفوف الشباب الجامعيين يظهر أن فرص العمل تضيق باستمرار على حاملي الإجازات في علوم الرياضيات والعلوم الأخرى والهندسة والمعلوماتية وسواها.

أما نوع التعليم للشباب في العيّنة إنْ في المرحلة الثانوية أو الجامعية يبين أن

المؤسسات في التعليم الخاص لا تزال تجتذب العدد الأكبر وسط إصرار العديد من العائلات على تعليم أبنائهم في جامعات خاصة، ولو اقتضى الأمر الاستدانة. إن موقف السلطات الرسمية من التعليم الرسمي والجامعة اللبنانية لجهة التلكّؤ في تطويرهما وتوفير شروط تحسين المستوى والتجهيزات الضرورية وتقليص الموازنة الخاصة بالجامعة الرسمية، يضاعف ذلك كله من ميل الأهل إلى تفضيل الجامعات الخاصة على الجامعة الوطنية.

٤- خصائص العمل للشباب ودخل الأسرة

إن متابعة التعليم الجامعي تفرض على الطالب شروط التفرغ لها بالكامل، غير أن عدداً من الشباب يبدأ في العمل خلال متابعته للتعليم بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية للأسرة والتي تستوجب مساهمة الأولاد في تحمل الأعباء المعيشية. وتبين أن ٢١٪ من الشباب في العيّنة يعملون مقابل ٧٨,٣٠٪ من الشباب المتفرغين للدراسة. ومن خلال ملاحظة أوضاع الطلاب الجامعيين يمكن القول إن أعداداً أكبر منهم مستعدون للعمل قبل الحصول على الإجازة غير أن سوق العمل لا تستوعبهم. وظهر في نتائج الدراسة أن الخبرة في العمل لا تزال ضئيلة من خلال حداثة الدخول إلى العمل وهي تقل عن ثلاث سنوات كمعدل وسطي. ولكن الشاب العامل يدخل في ظروف ومناخات مغايرة تماماً عن تلك السائدة في الجامعة أو الأسرة وتنعكس في فعلها بالملموس في الاختلاف ولو النسبي عن الشباب الآخرين تجاه موضوعات الزواج.

معظم العاملين من الشباب هم أجراء أو مستخدمون في مؤسسات قطاع الخدمات على أنواعها، ولكن يتّسم عملهم بالموسمي والطارئ بنسبة ٥٢٪ من إجمالي العاملين، مما يجعل وضعهم غير مستقر ومعرّض في كل لحظة للتغير والوقوع في البطالة. وهذا الأمر يضغط بثقله على مفاهيم وتصورات وانتظارات الشباب حيال الزواج، وينعكس قلقاً مستمراً وتردداً، لا سيما أن مستوى الأجور التي تتسم بها شروط عملهم لا تبعث بعناصر تخفف من هذا القلق. فالأكثرية الساحقة من العاملين يقلّ أجرهم عن ٦٠٠ ألف ل.ل. ولا يغطي سوى جزء معين من الحاجات الشخصية للشباب ويرسّخ ذلك الوضع القناعة لدى الشباب بأن أجراً في هذا المستوى ولو مضاعفاً لا يمكّن من الدخول في مغامرة تكوين أسرة جديدة.

وتبين في الدراسة أن حوالي نصف عدد الشباب يستفيد من التقديمات الاجتماعية، إما من خلال أسرهم أو كونهم مسجّلين إلزامياً وعلى حسابهم في إحدى

أنظمة الحماية الاجتماعية والصحية حصراً وفق شروط الانتساب إلى الجامعة. ولكن تفاصيل الأجوبة أظهرت أن أكثرية الشباب العاملين ولا سيما الموسميين منهم لا يستفيدون من الضمان الاجتماعي بصفتهم أجراء، ويعكس ذلك استغلالاً واسعاً من أصحاب العمل وتهرباً من واجبات يفرضها قانون العمل والتشريعات الاجتماعية القائمة.

لا يستطيع العدد الأكبر من الشباب المساهمة في أعباء الأسرة رغم كون البعض منهم يعمل. وعلى العكس من ذلك فإن كل الشباب في العيّنة يستحصلون على مصروف من أهلهم لتلبية احتياجاتهم، وهذا يضعهم في تبعية تجاه الأهل كعنصر إضافي من استمرار تلقّي أثر التوجيهات والتعليمات من الأهل في مسائل عدة، بما فيها السلوكات اليومية وصولاً إلى المسموح والممنوع في العلاقات فيما بين الشباب ولا سيما تمضية أوقات الفراغ.

إن الأوضاع الاقتصادية للأسر ولا سيما لجهة الدخل تشكل متغيراً كبير الأهمية في تبلور مفاهيم وتصورات الشباب تجاه مسائل عديدة جداً في الحياة وأبرزها الزواج. وأسر شباب العيّنة بمعظمها من ذوي الدخل المتوسط وما دون، ووفق مؤشرات دراسة الأوضاع المعيشية للأسر الصادرة عن مديرية الإحصاء المركزي تقع أسر عديدة في خانة خط الفقر أو ما دونه، في حين تصطف أسر أخرى في خانة ما فوق خط الفقر بقليل. وفي تفاصيل النتائج كما هو مبين لاحقاً، فإن عنصر الدخل مؤثر في مواقف عدة تجاه الزواج.

وكما هو سائد لدى العديد من الأسر اللبنانية في ظل الأزمات الاقتصادية، فإن اللجوء إلى قروض والعيش بالتقسيط أصبحا ظاهرة شبه شاملة في الاستهلاك وتلبية الحاجات المعيشية، غير أن أنظمة وسياسات منح القروض من المؤسسات المصرفية والخاصة لا تسمح كثيراً للشباب الاستفادة منها إلا ضمن شروط تبدو للعديد منهم تعجيزية ومكلفة. وفي مسألة الزواج يعتمد أكثرية الشباب على القروض التي ينوون الحصول عليها بالتلازم مع الإقدام على الزواج، إلا أن شرطي العمل الدائم والأجر المؤاتي المتصلين بعملية منح القرض غير متوفرين دائماً.

٥- خصائص الانتماء الطائفي للشباب

يجمع الباحثون الاجتماعيون على أن مسألة الطائفية أصبحت خلال الحرب وما بعدها متغيراً كبير الأهمية في المواقف وسلوكات الجماعات والأفراد تغذيها طبيعة

النظام السياسي الطائفي المتأزّم والسياسات المتبعة من المراجع الرسمية، وتأثير العنصر الطائفي على ظروف الشباب في لبنان يتنامى في ظل الفرز السكاني والسكني والاجتماعي والسياسي الذي ولّدته الحرب والحياة السياسية في العقد الأخير. ولكن «الشائع» في الوعي العام في المجتمع غير دقيق في الملموس فيما يتعلق بالمواقف والتصورات لدى الشباب، حيث إن نتائج الدراسة أظهرت بوضوح أن بعض المسائل يلتقي عليها الشباب حيال الزواج بغض النظر عن الانتماء الطائفي أو المذهبي، ويحمل بعضها أملاً وأفقاً رحباً لقواسم مشتركة بين الشباب تخترق الحواجز الطائفية لتؤسس لاحتمالات فعلية لدى العديد من الشباب بحسب استعداداتهم للخروج من القوقعة الطائفية والانخراط بأعمال ترتكز على المصالح التعليمية والاقتصادية الواحدة بما فيها وبالدرجة الأولى التصدّي للمعوّقات والصعوبات أمام تكوين أسرة جديدة على أساس الزواج.

٦- مفهوم الزواج عند الشباب

من خلال الخيارات التي عرضت أمام المستجوَبين لانتقاء ثلاثة منها بحسب درجة الأهمية في مراتب أولى وثانية وثالثة، ظهر أن العناصر النفسية تتفوق في أهميتها على العناصر المادية والاجتماعية التي تحتل أيضاً مواقع أساسية في مفهوم الشباب تجاه الزواج. فالاستقرار النفسي وتكوين الشخصية والاندماج والتفاعل والمشاركة مع الآخر، إضافة إلى تلبية الحاجات الجنسية بشكل شرعي هي عناصر استحوذت على قسط كبير من الأجوبة في الخيارات الواردة في الاستمارة. وفي الموقع الثاني تأتي العناصر المادية الضرورية والمكمّلة لمفهوم الزواج. ويعكس ذلك أمرين أساسيين: الأول أن الزواج لا يزال في مفهوم الشباب علاقة شخصية إنسانية بالدرجة الأولى بين طرفين، وليس مؤسسة تقوم على قواعد ومرتكزات تفرض نفسها فيما بعد في تكوين الأسرة. والأمر الثاني أن هذا المفهوم الذي يحمل تثقيلاً هاماً للعنصر النفسي يلقي الضوء على العامل الحاسم في التربية الأسرية والعلاقات بين أفرادها والمستندة إلى مؤسسة زواج الأهل والتي منها يستمد الشاب في طفولته ومراهقته، وفيما بعد في نضوجه واكتمال شخصيته مكوّنات صورته ومفهومه عن الزواج.

٧- مواصفات الشريك وعوامل الاختيار له

إن القرار الذي تتخذه الإناث تجاه شريك حياتها المقبل ينبع من قناعتها

ورغباتها في توفر مواصفات معيّنة لديه والأمر نفسه بالنسبة للذكور تجاه شريكة حياته العتيدة. وضمن الخيارات التي عرضت أمام كل من الإناث والذكور حول مواصفات الشريك تبين أن الذكور لا تزال قيم الأنوثة والجمال لدى الإناث مصدر الاهتمام الأول وتليها المواصفات التي لا تتعلق بالشكل والخصائص الفيزيولوجية ومنها المستوى التعليمي للشريكة وقوة الشخصية واستقلاليتها والأخلاق التي تتحلّى بها. إلا أن ما تُبيّنه الدراسة يكشف أن سلم المواصفات لدى الجيل الجديد يختلف عن سلم الأهل والأجيال السابقة، حيث لم يعد الشباب يفتشون عن المرأة المطيعة والمستسلمة، بل يفضلون الفتاة التي تبرز في شخصيتها عناصر الإقدام والقوة والثقة بالنفس واستقلالية القرار. وما كان يغذيه بعض الأهل أو يصرّون عليه في أن تكون «العروس» حاملة «دوتا» أو متمكنة مادياً (عبر ثروة أهلها) لم يتوقف عنده الشباب الذكور في مواصفات الشريكة.

وفي المقابل، ما تعزز في نتائج الدراسة لدى الإناث في تمسكهم بمواصفات يطلبونها لدى الشريك هو المبدأ الحاسم في احترام المرأة وحقوقها من قبل الرجل ووفائه للشريكة والتزامه بها، إضافة إلى القدرة المادية التي تؤهّله في تحمل أعباء أسرة. كما ظهر في موقف الإناث أن مواصفات كالمستوى التعليمي والتحلّي بذهنية عصرية منفتحة غير متزمّتة إضافة إلى قوة الشخصية لا تزال عناصر تجذب الفتيات في عملية اختيار الشريك.

وتبين من جهة أخرى أن العامل الأول في اختيار الشريك إضافة إلى المواصفات هو الحب العاطفي وبشكل كاسح في فعله وتأثيره على الجنسين معاً. وينسجم ذلك بقوة مع مكوّنات مفهوم الزواج لدى الشباب والمتصل بالعناصر النفسية والشخصية، ويبدو أن الشباب في الجيل الطالع أكثر تمسكاً بالمشاعر والأحاسيس العاطفية كأساس للاختيار في المعادلة الشائعة في الأجيال السابقة بأن الزواج هو مزيج من الحب والعقل معاً. وانعكس ذلك في ما يعود إلى العقل أي الاستطاعة المادية ونوع المهنة والانتماء الاجتماعي بما فيه الطائفي والانسجام بالآراء والأفكار ومن ضمنها السياسية والتي نالت كعناصر تؤدي دوراً في اختيار الشريك أنصبتها في الأجوبة وضمن أحجام وأوزان مختلفة بحسب العمر والجنس والعمل والدخل والانتماء الطائفي للشباب.

وما ينبغي التوقف عنده في هذا السياق، أن معتقدات وقِيم معينة كانت ولا تزال تحتل أهمية لدى الأسر وعبرها لدى الشباب، مثل مواصفات أن تكون الأنثى

عذراء أو ربة منزل أو عوامل مثل أن يكون الشريك أو الشريكة من عائلة معروفة، لم تحظ لدى الشباب من أهمية ملحوظة ومجسدة في عدد الأجوبة وضمن ترتيب الأهمية. ويفرض هذا الأمر مسألة إعادة النظر أو ضرورة التعديل في النظرة لدى الأهل حيال صورة معينة عن الزواج التي يُربّون أولادهم من أجل اقتنائها.

٨- الموقف من مسائل مختلفة من الزواج

بيّنت نتائج التحقيق الميداني أن الشباب يعرف جيداً العلاقة بين الزواج كارتباط والتزام مع الشريك في مسار مشترك يختلف عن الحياة الفردية ما قبل الزواج، وهم لم يروا تناقضاً بين أن يكون الشاب متزوجاً وأن يحافظ في الوقت نفسه على قدر من الحرية الشخصية، فالزواج عندهم لا يلغي هامش الحرية لكل شريك من الشريكين ولا يعني العيش معاً في ظل علاقة مؤسساتية القضاء على متع الحياة، بل هو يفتح أمامهم إمكانية تحقيق متع مختلفة عن تلك التي يعرفونها في حياتهم ما قبل الزواج.

وإذا ما كانت الإحصاءات الرسمية في التقديرات السكانية تشير إلى أن معدل سن الزواج الذكور تخطى الـ٣٠ سنة، وكذلك معدل سن الزواج للإناث تحدّد بـ٢٧ سنة، فإن شباب العيّنة اعتبروا أن السن الأمثل للزواج لدى الذكور والإناث هو دون هذا المعدل، ويميلون إلى تقدير سن أمثل يقل بسنوات عما هو في الواقع الفعلي. فالأوضاع السكانية والاقتصادية والاجتماعية ما بعد الحرب دفعت سن الزواج في لبنان إلى عتبة هي الأعلى بين الدول العربية وحتى في العالم. ولا شك أن الصعوبات التي تعترض زواج الشباب في سن مبكر وهي صعوبات شديدة في تأثيرها، أمر لا يستطيبه الشباب كما صرّحوا في أجوبتهم، ويشكل الواقع الفعلي تعارضاً مع انتظاراتهم وتمنّياتهم، حتى أن البعض منهم لديه رغبة في الزواج في سن تتناسب مع الفئة العمرية التي ينتمي إليها فيما لو توفرت له الظروف في تحقيق رغبته، فالشائع أن الشباب اليوم لا يرغبون في الزواج في حين أن تمنيات الشباب تشير إلى عكس ذلك.

وعلى خلاف ما كان سائداً قبل الحرب في معدل عدد أفراد الأسرة، فإن الشباب في العيّنة يميلون إلى عدد من الأولاد يتراوح بين ولدين وثلاثة كمعدل عام، ولا شك أن ضغوطات الحياة ومشاغلها ولا سيما ظروف المعيشة المتأزمة تدفع إلى هذا الموقف.

لا يخاف الشباب من العنوسة ولكنهم يقلقون لاحتمال انطباقها عليهم في المستقبل ولا يزال الموقف من الخطبة بأنها ضرورية حتى لو تكاثرت التزاماتها المادية والاجتماعية، إذ إنها مرحلة انتقالية يختمر خلالها القرار النهائي. إلا أن «الشائع» من إيمان لدى الشباب بما يسمى القدر أو بالعامية «القسمة والنصيب» حيال الزواج مسألة فعلية وتؤدّي دوراً لدى شباب اليوم وتعبّر عن جانب القلق وعدم اليقين تجاه المستقبل وترددا في الثقة بالنفس.

ما كان قدراً مشؤوماً في السابق والمتمثل بالطلاق وما هو مدان في التعاليم الدينية وغير محبذ قوله، يتعامل الشباب معه (فكرة الطلاق) على أنها مسألة ممكنة ويتقبلونها، وفي الوقت نفسه يرفضون الطلاق كطريقة لحل الخلاف مع الشريك، بل يفضلون معالجة الخلل بالتفاهم والتنازل المتبادل.

وأعرب معظم الشباب من كل الأعمار ومن الجنسين معاً تفضيلهم ليكون الشريك مؤمناً والبعض تطلب أكثر من ذلك إذ يفضل أن يكون متديناً يمارس واجباته الدينية بالكامل، مقابل نسبة ضعيفة ممن يرغبون في أن يكون الشريك غير مؤمن أو لا يهتمون إذا كان كذلك. إلا أن الإيمان عندهم لم يمنعهم من اتخاذ مواقف منفتحة تجاه بعض المسائل الحساسة من وجهة نظر الدين والمرجعيات الدينية مثل الطلاق والعلاقات الجنسية قبل الزواج، والزواج المدني وحتى المساكنة بدون زواج. وإذا ما كانت النسب لجهة الحجم تميل على وجه العموم إلى رفض هذه المسائل ولكن النسب التي عبّرت عن تأييدها هي ملفتة للاهتمام وبخاصة لدى الفئة التي تفضل الشريك مؤمناً وحتى متديّناً.

ووجدت هذه المواقف المؤيدة لدى فئات من الشباب في العيّنة ممن صرحوا أنهم نشأوا على تربية أسرية محافظة متشددة أو حتى على قدر متوسط من الانفتاح.

لا تزال العلاقات الأسرية مؤثرة في تحديد سلوك وتصورات وقيم ومواقف الشباب. وانعكس ذلك في حجم التأثر في القرار النهائي للزواج واختيار الشريك وكذلك في الصورة التي يكوّنها الشباب عن الزواج. ورغم ذلك فإن الميل إلى اتخاذ القرار بشكل فردي ومستقل عن الأهل والأصدقاء المقرّبين واضح وملحوظ في أجوبتهم ويعكس قدراً من الاستقلالية رغم استمرار علاقات التبعية تجاه الأسرة في الوجهة المعنوية والمادية على وجه الخصوص. وتظهر ميزة الثقة بالاستقلالية الفردية في تفضيلهم لطريقة التعرف بشكل مباشر وبمبادرة من أحد الطرفين إلى

الشريك المستقبلي بدل اللجوء إلى طريقة التعرف بواسطة الأهل أو الأصدقاء في مقابل رفض واضح لطريقة «مدبرة الزواج» أو مكاتب متخصصة للزواج.

تبيّن في الدراسة أن آراء الأهل والأصدقاء أكثر تأثيراً في تكوين صورة الزواج لدى الشباب من مصادر أخرى، منها الإعلام المرئي والتلفزيوني ولا سيما المسلسلات والأفلام اللبنانية والعربية والأجنبية التي تعرض كل منها أنواعاً وأنماطاً من العلاقات الخارجية وتروّج لها. وتبين أيضاً أن تأثير التعاليم الدينية في تكوين صورة الزواج لدى الشباب مؤثرة، ولكنها ليست لدى الأكثرية من جهة عدد أجوبة الشباب، وتتفاوت تأثيراتها وفق العمر والجنس والعمل والدخل والانتماء الطائفي. فالربط الميكانيكي والشكلي بين الإيمان من جهة، والتعاليم الدينية من جهة أخرى لا يُعتد به في الموقف حيال صورة الزواج، وأن المسألة أكثر تعقيداً وتحتاج إلى تبصّر وتمعن وإلى دراسة معمّقة حول هذا الموضوع وهي خارج اهتمام هذه الدراسة وأهدافها.

٩- الصعوبات أمام الزواج

إذا ما كانت العناصر والدوافع النفسية والعاطفية تشكل الرافعة الأولى للقرار في الزواج، فإن العناصر نفسها احتلت مواقع الأهمية في تحديد الصعوبات أمام الزواج من وجهة نظر الشباب. غير أنها جاءت وبمسافة بعيدة جداً في الموقع الثاني بعد الصعوبة الأكثر جدية وبنسبة قاربت الـ٨٩٪ من أجوبة الشباب، هي إيجاد العمل. وظهر في هذا السياق فعل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية الضاغطة في مسألة الزواج، إذ بدون عمل مستقر يؤمن دخلاً ملائماً هنالك استحالة للزواج وتكوين أسرة جديدة.

وتبين بوضوح في نتائج العيّنة أن مسائل أخرى مادية كإيجاد مسكن مستقل، تشكّل إحدى الصعوبات، إذ إن صورة الزواج في ذهن الشباب تعني أسرة مستقلة وفي منزل مستقل.

في المواقع الأخرى التي احتلتها أنواع من الصعوبات، برزت عناصر مثل صعوبة التعرف إلى الآخر وإقامة علاقات عاطفية معه، كما صعوبة إيجاد شريك ينسجم معه بالكامل.

في الواقع إن الاعتراف بهاتين الصعوبتين لدى الشباب الجامعي، يعكس أزمة في العلاقات بين الجنسين في هذه الفئة العمرية وتصريحهم مبني على التجربة

الملموسة والمعاشة يومياً في حياتهم الجامعية وخارج الجامعة.

وفي مقام آخر من الصعوبات برز ضغط الأهل وتدخلهم في اختيار الشريك محدد وهي ليست من الصعوبات الناشئة عن التوقع المستقبلي بل هي ناتجة عن معطيات معاشة بين الشباب وأهلهم إن في النقاش حول الموضوع أو في ممارسة الموقف في مناسبات عدة. وتنعكس مجمل هذه الصعوبات والضغوط على الشباب لدرجة جعلت البعض منهم يعبر عن خوفه من تحمل مسؤولية تكوين أسرة، وهي في الواقع الأسري والاجتماعي تعكس حجم المأساة النفسية التي تنتاب قسماً من شباب اليوم وتدفعهم إلى اليأس والإحباط.

إن هذه الخطوط العامة لأهم وأبرز النتائج التي توصل إليها التحقيق الميداني لا تعطي صورة وافية عن واقع الشباب في العيّنة لجهة الوضع الملموس. فالنتائج التفصيلية عبر العرض اللاحق تكشف بصورة أوضح تلوينات هذا الوضع وتنوع المواقف والقيم لدى الشباب، ولا سيما في العلاقة مع متغيرات كالعمر والجنس والعمل والدخل والانتماء الطائفي.

وهي على وجه التوكيد نتائج خاصة بالعيّنة المدروسة، غير أنها تكشف واقعاً يعيشه شباب اليوم ويدعو إلى التبصر من الأهل والمرجعيات المهتمة بأوضاع الشباب، وبشكل خاص الهيئات والمنظمات الطامحة لأداء دور مع الشباب والدفاع عن مصالحهم وحمل مطالبهم والسعي إلى تحقيق آمالهم.

بعض الجداول التي اختارتها «باحثات»:

جدول رقم (٣٩) توزع الشباب بحسب تحديدهم لعوامل اختيار الشريك (في المرتبة الأولى)

عوامل اختيار الشريك	العدد	النسبة
حب عاطفي	٣٣٠	٩٤,٨
الاستطاعة المادية	٩	٢,٦
الانتماء الطائفي	٦	١,٧
نوع مهنة الشريك	٣	٠,٩
المجموع	**٣٤٨**	**١٠٠**

جدول رقم (٤٠) توزع الشباب بحسب تحديدهم لعوامل اختيار الشريك (في المرتبة الثانية)

عوامل اختيار الشريك	العدد	النسبة
الاستطاعة المادية	١١٣	٣٢,٥
المستوى التعليمي للشريك	١٠٨	٣١,٠
الانتماء الطائفي	١٠٣	٢٩,٦
نوع مهنة الشريك	١٨	٥,٢
عائلة معروفة	٤	١,١
حب عاطفي	١	٠,٣
انسجام في الآراء	١	٠,٣
المجموع	**٣٤٨**	**١٠٠**

جدول رقم (٤١) توزع الشباب بحسب تحديدهم لعوامل اختيار الشريك (في المرتبة الثالثة)

عوامل اختيار الشريك	العدد	النسبة
انسجام في الآراء	١٥٦	٤٤,٨
المستوى التعليمي	١٣٥	٣٨,٨
الانتماء الطائفي	٢٧	٧,٨
عائلة معروفة	١٧	٤,٩
نوع المهنة	٧	٢
متمكن مادياً	٢	٠,٦
لا جواب	٤	١,١
المجموع	**٣٤٨**	**١٠٠**

جدول رقم (٥٥) توزع الشباب بحسب الرأي من الطريقة التي يفضلها في التعرف إلى الشريك

طريقة التعرّف	العدد	النسبة
مباشرة	٣٢٤	٩٣,١
أقارب	١٤	٤,٠
مدبرة	٢	٠,٦
لا جواب	٨	٢,٣
المجموع	**٣٤٨**	**١٠٠**

جدول رقم (٥٦) توزع الشباب بحسب الموقف من العلاقات الجنسية قبل الزواج

الموقف	العدد	النسبة
نعم	١٣١	٣٧,٦
لا	٢١٧	٦٢,٤
المجموع	**٣٤٨**	**١٠٠**

جدول رقم (٦٥) توزع الشباب بحسب تحديدهم لأهم الصعوبات بوجه الزواج (في المرتبة الأولى)

نوع الصعوبات	العدد	النسبة
إيجاد عمل	٣١٠	٨٩,١
التعرف إلى الآخر وإقامة علاقات عاطفية معه	٢١	٦,٠
ضغط الأهل لاختيارك شريك محدد	١٠	٢,٩
إيجاد شريك ينسجم معه بالكامل	٦	١,٧
لا جواب	١	٠,٣
المجموع	**٣٤٨**	**١٠٠**

جدول رقم (٦٦) توزع الشباب بحسب تحديدهم لأهم الصعوبات بوجه الزواج (في المرتبة الثانية)

نوع الصعوبات	العدد	النسبة
إيجاد شريك	١٦٩	٤٨,٦
ضغط الأهل	٧٣	٢١
إيجاد مسكن	٦٧	١٩,٣
تعارف	٣٦	١٠,٣
إيجاد عمل	١	٠,٣
لا جواب	٢	٠,٦
المجموع	**٣٤٨**	**١٠٠**

جدول رقم (٦٧) توزع الشباب بحسب تحديدهم لأهم الصعوبات بوجه الزواج (في المرتبة الثالثة)

نوع الصعوبات	العدد	النسبة
خوف من تحمّل مسؤولية	١٦٠	٤٦,٠
إيجاد مسكن	١٣٥	٣٨,٨
إيجاد شريك	٤٥	١٢,٩
لا جواب	٤	١,١
ضغط الأهل	٣	٠,٩
تعارف	١	٠,٣
المجموع	**٣٤٨**	**١٠٠**

الحب والجنسانية عند المعوق[1]

منى فياض

«أنا لا أحيا، أنا موجود فقط»

معوق من كزاخستان.

I ـ المقدمة أو إطار المشكلة

عندما عدت إلى أوراقي كي أحاول أن أعرف متى بدأت أهتمّ بالنواحي العاطفية عند المعوق، أو بما يمكن أن نطلق عليه تعبير جنسانية[2] بالمعنى الفرويدي، وجدت أنني أكثر ما تأثرت اثناء زيارة لي مع طلابي إلى مؤسسة تديرها جمعية لتدريب المعوقين،[3] وأكثر ما لفت نظري حينها الحياة الاجتماعية،المكثفة والغنية، التي يمارسها هؤلاء الأولاد في المؤسسة والمحصورة فيها ربما. وأذكر أن طالبتي التي أجرت هناك تدريبها الميداني، دهشت إثر أول زيارة لها، كالعادة في مثل هذه الأحوال، من كل الأشياء التي صنعوها: سجاجيد صغيرة وتكايات ومراييل مطبخ، وقالت إنها أشياء صعبة التحقيق. فلكل من هؤلاء الذين نطلق عليهم صفة «معوّقين»

(١) هذا البحث لم يكن ممكناً القيام به لولا تعاون طلاب الدبلوم في التربية المتخصصة، دفعة العام ٢٠٠-٢٠٠١ (وهم عزيزة عيسى، عايدة بزي، جواد كوثراني، داوود فرج، سلام بشارة، بهجة التقي، عبير الحايك).كذلك مشاركة طلاب السنة الرابعة في تخصص الإعاقات للعام الحالي ٢٠٠٢-٢٠٠٣. كذلك مساهمة طالبتي في الدبلوم السيدة صونيا شمعون زينو.

(٢) Sexualité تبنينا هنا تعبير الجنسانية بالمعنى المستخدم من قبل مدرسة التحليل النفسي، والتي تميز بين الناحية التناسلية المشتملة على الخصائص المرتبطة بالأعضاء الجنسية وبالجماع، عن الجنسانية بالمعنى الواسع الذي يشمل الحب بشكله العام. وتبدأ الجنسانية بهذا المعنى منذ الطفولة الأولى وليس فقط عند البلوغ.

(٣) مهى البيت السعيد في صيدا.

مهارة صغيرة يتقنها. لا يستطيعون في البداية القيام بشيء ويجهلون مقدراتهم، أو أنهم لم يحدسوا إمكانية وجود هذه المهارات لديهم؛ ففي الأسرة تمضي الأوقات بطيئة ومتشابهة وفارغة. لكنها تمتلئ في المدرسة وتنتظم وتتمحور حول أشياء يقومون بها، تنتج أغراضاً جميلة وذات فائدة واستعمال. تنتج علاقات اجتماعية وصداقات وغرام أيضاً! فمنذ أن أتت رانية إلى المدرسة تحسّن زهير، صار أكثر فعالية وازدادت رسومه وأشغاله اليدوية وتعلم القراءة والكتابة البسيطتين. يجلس زهير قبالة رانية ينظر إليها ويرسم بيتاً يُسكِنه بهما ويكتب اسميهما: رانية وزهير. أما رانية التي كانت شديدة الانطواء ولا تجرؤ على الكلام ولا على النظر، فلقد تحسنت منذ أن أحب زهير النظر إليها وصارت ترسم مثله وجلست تكمل تطريز غطاء الطاولة. يكثر زهير من الدعاء: يا رب ساعدني على الزواج بها.. مرة أراد تقبيلها، لكن هل يمكن السماح له بذلك؟ وما هي مسؤولية المدرسة؟ وإلى أين يمكن أن تصل مثل هذه المشاعر؟ ما العمل مع هؤلاء المختلفين؟ صحيح أن قدراتهم محدودة لكن هل مشاعرهم كذلك؟ هل يحقّ لهم ما يحقّ للآخرين؟

تجلس هناك بينهم وتشعر بهم يعانون ويريدون أشياء كثيرة. لكن من يسمع ومن باستطاعته تحقيق بعضها؟ ثم من هو هذا المعوّق؟ وكيف يمكن لنا تعريفه؟ بالطبع هناك طرق عديدة جداً لتعريفه، ويمكن اختيار تعريفات أكاديمية أو فلسفية أو إجرائية... لكني أفضّل تعريفه، في إطار هذا البحث، كشخص مثل باقي الأشخاص(٤): ينام ويأكل، يشعر ويحس، وهو لطيف وقريب من القلب أو العكس. وهو مثل باقي البشر، قد يرغب بركوب دراجة أو بالتسوق أو المشي... يحب ويكره، وقد يغرم أيضاً! لكن هل باستطاعته صرف مشاعره تلك! هل يحقّ له بها هو المعوق؟

وأفضل من عبّر عن هذه الوضعية حياة، وهي فتاة تبلغ من العمر الآن ١٤عاماً وتعاني من إعاقة حركية بالغة نتيجة نقص في الأوكسجين عند الولادة (شلل دماغي). وهي تذهب إلى المدرسة، تنجح في الدروس الشفهية أما في الكتابة

(٤) من أجمل الملاحظات تلك التي نقلتها لي طالبتي صونيا شمعون عن معوقة تهتم بها واسمها حياة، فهذه الأخيرة سرّت كثيراً ذات مرة عندما طلب منها ابن خالها، وعمره ٣ سنوات، أن تعطيه ليشرب. انتابها عندها شعور رائع ان هذا الطفل يعتبرها «نافعة» على الأقل، عكس الآخرين. وخلال اجتماع للشبيبة في الضيعة، أُفسح في المجال لحياة كي تتكلم عن موضوع الإعاقة، فقالت: «في واحد عنا في المنطقة اسمه «جواد»، أخوت، لماذا تضحكون عليه؟ لماذا نضحك عليه بدل أن نساعده؟ أرجوكم لا تفرقوا المعاق عن الانسان، إنه إنسان وليس حية: هذه الأمور تأتي من الله..» تقول إنها كانت تضحك لكي تخفي غصّتها فلا تبكي.

فتحاول بذل مجهود كبير للسيطرة على حركة اليد.

برزت مشكلتها مع الحب في جلسات المساعدة النفسية، فهي تكن مشاعر حب لابن عمتها الذي كان مقرباً منها لفترة طويلة، والذي يسعى حالياً للارتباط؛ أي أنه يبحث عن شريكة للمستقبل. ومن حينها تطرح حياة، أسئلة كثيرة حول أنوثتها وحول حقّها أو قدرتها على أن تُحَب وتُحِب.

هناك حلم يتكرّر عند حياة ويعبّر عن مدى مخاوفها وقلقها حول أنوثتها، أو المقومات التي تؤهلها للحب والزواج: «صحوت البارحة من نومي وأنا أبكي، حلمت أن أهلي اصطحبوني عند الطبيب وهناك قال لهم إن..إن..حياة لن «يقوِّص صدرها» (بمعنى لن تحظى بنتوء طبيعي في الصدر)، فصرت أبكي في المنام. وعندما صحوت وجدت نفسي أجهش بالبكاء. قلت في نفسي «ماذا جرى لي؟ إنه مجرد حلم»! أخبرت أمي، فأجابتني: «لا توجد فتاة في الكون لا تنمو طبيعياً من هذه الناحية». سألتها حياة، «بالرغم من وضعي؟» أجابت الأم نعم. سألتها عندها: «وهل ستعاملوني كفتاة كبيرة»؟

مشكلتها الآن أن إحدى قريباتها أخبرت ابن عمتها عن حب حياة له، عندها طلبت من عمّتها أن تخبره أنها تحبّه مثل أخيها، وهو أجاب العمة: «أنا أفهم حياة جيداً، ولا يمكن أن أزعل من ذلك»![٥] أحسّت أنه لا يحبها وصارت تشعر باليأس: "أنا صايرة إكره هالعيشة، وحياة الله رح موت يا مدام صونيا، أنا عم اتعذب... أريد أن أخبرك أنني عندما أمشي على الطريق، أرى خيالي وأتضايق..أودّ لو تعلم أختاي ورفيقاتي أنني مثلهم، أستطيع أن ألعب مثلهم، أنا لست مختلفة عنهم... طلبت من أمي أن تضع لي البِكلْ، وأن تسمح لي بعدم قصّ شعري، لأن الجميع يعتقدوني صبياً وهذا يزعجني... أفضل أغنية تعبر عن حالتي هي أغنية نجوى كرم «أول كلمة حبيتك، آخر كلمة ندمانة».

إن إشكالية الحياة الجنسية للمعوقين مطروحة الآن بقوة، بعد تجاهل وإهمال تاريخيين؛ ولقد أفردت جريدة لوموند[٦] مكاناً في صفحتها الأولى لهذا الموضوع معتبرة أن هؤلاء الأشخاص اعتبروا طويلاً كأشخاص لا- جنسيين asexuées وأن

(٥) وكأن في الأمر ما يزعل!

(٦) "La sexualité des handicapés sort difficilement de la clandestinité", in: **Le Monde**, 2002, 23 oct. pp. 10-11.

المؤسسات فضلت خلال سنوات إغلاق أعينها عن حياتهم الجنسية. ولقد جعلت الجريدة رنيه كلود لاشال، وهو شخص مصاب بشلل ثلاثي ومدير أبحاث في CNRS، يحكي كيف كان على المرء أن يخرس رغباته عندما يعيش في كرسي، حتى أن أمه قالت له: «على كل حال، حتى ولو وجدت امرأة، فكيف بإمكانك ممارسة الحب معها»؟ وهو يبتدع حلولاً وطريقة في التعبير قد يعتبرها البعض صادمة وتتطلب شجاعة ودرجة كبيرة من المصارحة مع النفس. فلا يجب أن ننسى أنه مدير أبحاث على كل حال. لكن عندما لا يكون الشخص هو نفسه معوقاً ولكنه يعمل معهم وينتبه لحاجاتهم، فيصبح أكثر تحفظاً مثلما فعل جان لويس شابولييه[٧] فيبحث عن حلول حذرة. يشير روبرت مورفي[٨] إلى المسألة الجنسية عند المعوق الجسدي وإلى الخصاء الرمزي والمختلف عمّا يسميه الخصاء الحصري وإلى صعوبة المسألة والحصر الوجودي الذي تسببه عند كل رجل، واهتزاز وضعه كرجل.

يكتب باتريك دو نوتر، في مقدمة عدد خاص بالحبّ[٩]: «الحبّ متعدد. يستحيل الحديث عنه بالمفرد؛ هذا العدد من المجلة يبرهنه مرة أخرى؛ هناك الحب الشغوف، الشغف العاشق، ارتباط شغوف، حب حقيقي وحب نرجسي، حب مجنون وجنون الحب، حالة حب وحب غيور وشغف غلمي هوسي، كلها دالات مستخدمة من الكتاب لمحاولة الإحاطة بموضوعها. وإذا كان الحب يستدعي تأليف كتب بكاملها»[١٠]، ولا نجد فيه شيئاً عن جنسانية المعوقين؛ فكل هذا التوصيف في الأحوال العادية، نجد أنه يصبح موضوعاً محرماً عندما يتعلق الأمر بالمعوق.

لا نشير هنا إلى الإعاقات العقلية وذلك بسبب الخصوصية التي يطرحها هذا

---

(٧) J. L. Chapelier: ''La sexualité des personnes handicapées. Quels repères déontologiqes pour l'éducateur''. in: **Construction de soi et handicap mental**. Ed E. N. de la santé mentale. 2000. pp 171-178.

(٨) R. F. Murphy: **The Body Silent**, W.W. Norton. New York- London. 1990.
وهو عالم انتروبولوجيا أميركي كان في اوج مهنته عندما تعرض لمرض عضال أصاب عضلاته وسببه ورم في الحبل الشوكي منعه عن الحركة وأقعده في كرسي متحرك، وهو يتكلم عن تجربته بطريقة أخاذة في هذا الكتاب.

(٩) P. De Neuter: In **Cahiers de psychologie clinique**, No 19, 2002/2 De Boeck. Paris.

(١٠) ومن الملفت هنا أن العرب هم أول من التفت إلى موضوع الحب بجديّة وأول من ألّفوا في هذا الموضوع على يد العلاّمة الأندلسي ابن حزم في مؤلفه المعروف: **طوق الحمامة**، وهو من تحقيق فاروق سعد (حققه أيضاً إحسان عباس) منشورات مكتبة الحياة، بيروت من دون سنة نشر. تجدر الإشارة إلى أن جريدة السفير وزعته مجاناً مع الجريدة.

النوع من الإعاقة[١١] فيترتب عليها مسؤوليات جسيمة وتبعات قانونية في حال الانجاب؛ بينما في حالة الإعاقة الجسدية يختلف الأمر، ويصبح الفرد مسؤولاً عن نفسه وعن خياراته والعائق أمامه متعلق بردود الفعل الاجتماعية.

ولقد جعلنا من هذا الموضوع محور اهتمامنا في العام الدراسي ٢٠٠٠-٢٠٠١ في مادة التربية المتخصصة من أجل الاستطلاع حول هذا الأمر. اعتمدنا فرضيات بسيطة مثل: إن المعوق شخص غير مندمج تماماً في المجتمع وهو يعاني من كبت وصعوبات على الصعيد الجنسي والعاطفي. والمجتمع يتجاهل حاجات المعوقين الجنسية. محاولين الإجابة على التساؤلات التالية:

هل يتجه المجتمع إلى كبح الحياة الجنسية عند المعاق؟ هل تشكّل الجنسانية حاجزاً يقف بين الإنسان العادي والإنسان المعوق؟

هل يرتبط الاعتراف بجنسانية المعاق بنوع الإعاقة ودرجتها؟ هل يقبل المعوق الارتباط بشخص طبيعي؟ و هل العكس صحيح؟ وما هي مواصفات الشريك الذي يريده؟

ولم نرد التعامل مع المعوق على مستوى الحياة الجنسية بشكل منقطع عن كونه كائناً اجتماعياً بالدرجة الأولى، لذلك بحثنا عن النظرة إلى المعوق الجسدي والحسي وهل تغلب الشفقة عليها؟ وهل تساعد الشفقة المعوق نفسه؟ وعن مدى استقلالية الشخص المعوق على المستوى المالي والدراسي والعاطفي وموقف المجتمع. لذلك كان لا بدّ من العمل على عينتين، واحدة نتوجّه فيها إلى أفراد المجتمع لكي نتفحص موقفهم من المعوق واتجاهاتهم نحوه، وأخرى إلى المعوقين أنفسهم مع اعتماد أسئلة مشتركة وأسئلة خاصة بكل فئة على حدة.

وفيما يتعلق بخصائص عينة المجتمع، تمّ التوجه إلى أفراد منوّعين قدر الإمكان مع مراعاة بعض الشروط المتعلقة بالجندر وأماكن السكن والعمل والمهنة والمستوى العلمي[١٢]..

(١١) في دراسة ميدانية سابقة١١ قامت بها الطالبة سهى عماشة على ٤٥ والد أو والدة لطفل متخلف عقلياً في العام ١٩٩٦، كان توقع ٥،٣٢٪ أن لا أمل بمستقبل جيد، و٢،٢٣٪ توقع حياة عادية و٦،١٨٪ توقع مستقبلاً جيداً. و٩،١٣٪ أنه سيكون لديه شخصية مميّزة، ومن تبقّى بعضهم تمنّى له الدخول إلى مؤسسة والبعض تمنّى مهنة ما والبعض الآخر أجاب لا أدري.

(١٢) ١٥٠ فرداً ٣،٦١٪ من الذكور و٧،٣٨٪ من الإناث، ٣٦٪ ينتمون إلى المدينة و٧،٦٢٪ ينتمون إلى الريف. =

أما فيما يتعلق بخصائص عيّنة المعوقين أنفسهم، فحاولنا التنويع قدر الإمكان ضمن الإعاقات الحسية والحركية[١٣] وذلك لخصوصيّة الإعاقة العقلية إن بالنسبة للمعوق نفسه أم بالنسبة لنظرة الآخرين إليه.

II ـ المعوّق ككائن اجتماعي

هل المعوق شخص عادي؟

ليس ممكناً أن نعالج موضوع الحب والجنس والزواج عند المعوق، وحقه بها جميعاً، دون أن نحاول تعريف الصعوبات التي تواجهه ككائن إجتماعي أولاً، أي لديه أحاسيس ومشاعر وأسرة ومهنة وزملاء وأصدقاء ويتطلب التكيف على عدة أصعدة، ومنها ميدان الجنسانية أو الحب. وإذا كنا نضع حق المعوق بالحب والزواج والجنس

= الأعمار:
من ١٥–٢٤: ٢٨,٧٪
من ٢٥–٣٤: ٤٠٪
من ٣٥–٤٤: ٢٢,٧٪
من ٤٥ فما فوق: ٨,٧٪

المستوى التعليمي:
٠,٧٪ أمي
١٤٪ تعليم إبتدائي
٢٦٪ تعليم متوسط
٧,٢٤٪ تعليم ثانوي
٣١,٤٪ تعليم جامعي وما فوق
١٦٪ غير ذلك (من دون عمل)
٣,٣٪ تعليم مهني

توزيع المهنة:
٣٨,٧٪ رجل أعمال ومهنة حرة
٣٧,٣٪ موظف (قطاع عام وخاص)
٢٪ عامل
٢٪ قطاع عسكري

الحالة المدنية
٥٢٪ متزوج
٤٦,٧٪ أعزب
٠,٧٪ مطلق
٠,٧٪ أرمل

(١٣) بلغ عدد الأفراد الذين وجهت إليهم الأسئلة ٦١ شخصاً توزعوا كما يلي:٥٩ ٪ ذكور٤١٪ إناث.
توزعت أماكن سكنهم إلى ٣٩,٣٪ من الحضر و٦٠,٧٪ من الريف.

فئات الأعمار	نوع الإعاقة	المستوى التعليمي	الحالة المدنية
٤٤,٣٪ من ١٥–٢٤	٢٩,٥ ٪ مكفوف	٨,٢ ٪ أمي	١٨٪ متزوجون (رجال فقط)
٣٧,٧٪ من ٢٥– إلى ٣٤	٣٤,٤٪ أصم	٣٧,٧٪ ابتدائي	٧٧٪ عزاب
١٤,٨٪ من ٣٥–٤٤	٦,٦٪ شلل دماغي	٣١,٧٪ متوسط	١,٦٪ مطلق (امرأة)
٣,٣٪ من ٤٥ فما فوق	٢٦,٦٪ شلل جزئي	١١,٥٪ ثانوي	٣,٣٪ لا جواب
	٣,٣٪ شلل كلي	٨,٢٪ جامعي وما فوق	
		١,٦٪ مهني	

المهنة
١,٦٪ موظف قطاع عام (من الملاحظ هنا أن القطاع العام لا يوظف الكثير من المعوقين)
٣٢,٨٪ موظف قطاع خاص (يعني ان الدولة لا توظف كثيراً هذه الفئة من المواطنين)
٩,٨٪ مهنة حرة
١٢,١٪ عامل
٨,٢٪ مزارع
٢١,٣٪ غير ذلك (عاطلين عن العمل مع ملاحظة أن أي امرأة لا تعمل في مهنة حرة).
وجدنا أولاً أن المعوقين يجدون بنسبة ٤٥,٩٪ أن الشلل الدماغي هو أصعب الإعاقات يليه الشلل الكلي بنسبة ٣٤,٤٪ ثم الكفاف ٩,٨٪ ثم الشلل الجزئي ٣,٣٪ مثل الصمم.

موضع تساؤل، فهذا يفترض موقفاً ضمنياً أو سؤالاً وهو هل يعتبر المعوق كشخص عادي[١٤] يحق له ما يحق لكل إنسان؟ عندما تم توجيه هذا السؤال إلى عينّة المجتمع كانت النتيجة أن ٢٠,٧٪ من أفراد العينة لا يوافقون على أن المعوق شخص عادي مثلهم. بينما وافق على الفكرة نسبة ٧٩,٣٪ . ومن الملاحظ أن ٦٢٪ ممن وافقوا هم من الرجال مقابل ٣٧,٩٪ فقط من النساء. وتنعكس الآية عند الموافقة نوعاً ما، فتصبح ٤٤,٨٪ للنساء مقابل ١٥,٢٪ للرجال. فهل يعني هذا موقفاً تمييزياً من المرأة ضد المعوق؟ أم أنه تحسس أكبر للمشكلة! ذلك أن نسبة من رفض اعتباره كعادي من الرجال أكبر بقليل لدى الرجال ٢٢,٨٪ مقابل ١٧,٢٥ للنساء.

لكن هذا ليس رأي المعوق نفسه، فعادل، وهو رجل عمره ٣٩ سنة، تعليمه متوسط وموظف قطاع خاص له ٤ أولاد ويعاني من شلل جزئي، رأى أن الاستمارة عامة، غير كافية للتعرف إلى المعاق[١٥] «الذي هو إنسان عادي ويحقّ له بكل شيء». وهو يتمنّى أن يكبر أولاده ويذهبوا إلى الجامعة. ردّ مريم التي فقدت قدمها وركّبت قدماً اصطناعية وعمرها ٣٧: «يمكن أن أختلف عنهم قليلاً من ناحية الشكل ولكن ليس من ناحية المضمون، ممكن أن أحرم من بعض التجارب أي لا أستطيع أن أقوم بجميع الأعمال بسبب إعاقتي، لكن مضموناً أملك نفس مؤهلات الانسان الطبيعي».

أما رنا، وهي فتاة عمرها ٢٠ عاماً، مكفوفة بسبب حادث سيارة وهي في عمر ٣ سنوات، مستوى تعليم ابتدائي، فتعلّق قائلة: «عن سؤال هل الشخص المعاق يختلف عن الشخص العادي؟ بالطبع لا، لأن الإنسان المعاق والإنسان العادي يجمعهما الموت، فالموت هو حق على كل إنسان وعندهما آخرة أيضاً. لا أرغب بشيء، إني أحمد الله عزّ وجل، فهو خلقني إنساناً طبيعياً جداً ولكن إصابتي هي التي سببت لي هذه الإعاقة. إن الله خبير بعباده واستفقاد الله رحمة لكل إنسان وشكراً لك. وان يقنع الإنسان لأن القناعة كنز لا يفنى». ونلاحظ هنا أن اعتبار المعوق كشخص غير عادي أو غير طبيعي تثير لديه مشاعر حادة تتعلق بجوهر السواء نفسه، فأن تولد طبيعية وتصاب بحادثة يخفّف عنها كثيراً ولا يجعلها مختلفة في جوهرها، الأمر صعب الاحتمال.

(١٤) استخدمنا تعبيراً عادياً مميزين له بالطبع عن «طبيعي» التي تعنى «سويّ» مع كل ما تتضمنه من إشكالية المرضي/السوي.

(١٥) وهذا صحيح ولكنه ليس هدف الاستمارة، ولكنه يعبر عن حاجة المعوقين إلى التوجه إليهم والتعبير عن أنفسهم ومشاكلهم.

إن ردود فعل المعوقين تجعلنا نعتقد أن التعامل معهم لا يتمّ بالتسامح الذي تعبر عنه إجابات الاستمارة. الأمر الذي يجعل نسبة ١٦,٤٪ تعتبر نفسها غير مفهومة أبداً وهم في غالبيتهم من الرجال ومن فئة عمر ٢٥-٣٤، ونسبة ٢٤,٦٪ يشعرون أنهم غير مفهومين معظم الأحيان وهم غالبيتهم من النساء (٥٣,٣٪). يبدو إذن أن نسبة ٣٧,٧٪ يشكون على هذا الصعيد ومن فئة السن ٢٥-٣٤ أيضاً. وامتنع عن الإجابة ١٣,١٪ معظمهم من الرجال. لكن هناك من اعتاد أيضاً، فخالد شاب عمره ٢٧ عاماً ومصاب بشلل دماغي، يقول: «بما أنى شخص يعاني من إعاقة فمن الطبيعي أن تكون نظرة الآخرين لي مختلفة عن نظرتهم إلى شخص طبيعي ولكني اعتدت على هذا الأمر. لكني لا أشعر بوجود فرق بيني وبين الآخرين».

لذلك نجد أن الأمنية التي تتردّد هي: «أن أعيش مثل الإنسان العادي». أو: «لا أرغب بشيء فقط أن أعيش عادي وأكمل حياتي». وهذه ليست مشاعر تتعلق بحساسية زائدة من المعوق، بل هي مشاعر ملموسة من قبل أفراد عيّنة المجتمع الذين اعتقد ٣٧,٣٪ منهم أن المعوق شخص غير مرغوب فيه، وأغلبهم من الرجال ٤١,٢ ٪، ومن فئة سنّ ٢٥-٣٤. مقابل ٣٦,٥٪ من النساء. مع ذلك رفض هذه الفكرة نسبة ٦٢,٧٪.

وإذا كان بعض أفراد المجتمع يبدون قساوة وعدم تفهّم للمعوقين، إلا أن ذلك لا يمنع أن نسبة ٨٨,٥٪ يعتبرون أنهم محبوبون، فهناك الأسرة بالطبع. ولو أن نسبة من يعتبرون أنهم محبوبون دائماً تبلغ ٤٩,٢٪ ولم يجب ١١,٥٪.

صعوبة التعامل مع الآخرين!

ينتج عن هذا التباين بين النظرة إلى الذات ونظرة الآخر، معاناة عند المعوق بشكل عام وصعوبة في التعامل مع الآخرين، بلغت نسبتها ٣٤,٥٪ (توزّعت ٦,٦٪ دائماً و٢١,٣٪ معظم الأحيان) وهم في غالبيّتهم من الذكور ٧٢,٧٪ ومعظمهم من فئة سنّ ١٥-٢٤ (٥٣,٨٪). وهناك فقط نسبة ٣٤,٤٪ لا تعاني أبداً. وأكثر ما تبرز هذه الصعوبة في ميدان التعليم ٧٢,١٪. وأقل قليلاً في العمل، فهناك ٦٨,٩٪ يعانون مقابل ١٨٪ لا يعانون أبداً وامتنع عن الإجابة نسبة ١٣,١٪.

نظرة الآخر إلى المعوّق ونظرته إلى نفسه

ما هي المشاعر التي يثيرها المعوق؟

خيار عينة المجتمع	متوسط عينة المعوقين	خيار المرأة المعوقة	خيار الرجل المعوق
شفقة ٤٦٪	٣١,١٪	٤٠٪	٢٥٪
إيجابية ٣٨٪	٣٩,٣٪	٣٦٪	٤١,٧٪
قلق ٦,٧٪	٩,٨٪	٨٪	١١,١٪
حيادية ٥,٣٪	٩,٨٪	٤٪	١٣,٩٪
خوف ٤٪	٦,٦٪	١٢٪	٢,٨٪
لم يوجه السؤال	٣,٣٪	٠٪ نبذ	٥,٦٪ نبذ

من الملاحظ أن شعور الشفقة هو الغالب عند أفراد عينة المجتمع هذه، فبلغ ٤٦٪. تلاه الشعور الإيجابي ٣٨٪ و٥,٣٪ لديهم مشاعر حيادية. أمّا الخوف (٦,٧٪) والقلق (٤٪) فبلغت نسبة من يحملونهما ١٠,٧٪ وهي نسبة مرتفعة. وإذا كانت مشاعر الخوف والقلق هي من أكثر المشاعر السلبية وضوحاً، لكننا نعلم جميعاً أن أسوأ المشاعر التي يمكن إظهارها هي مشاعر الشفقة؛ فتردّ سعاد: «البعض يشعر بالشفقة تجاهي لكني لا أدعهم يحافظون على هذا الشعور». أما نادية فتعلّق: «لا أتقبّل من أي شخص مشاعر الشفقة، عاملني أهلي منذ صغري كطفلة عادية وقد اعتدت على هذا الأمر لذا قد تكون مشاعر الآخرين تجاهي إيجابية».

وكانت مشاعر الشفقة هذه أكثر ارتفاعاً بقليل عند الرجال ٤٧,٨٪ مقابل ٤٣,١٪ عند النساء. ومن الملاحظ أن فئة العمال لم تختر سوى مشاعر الشفقة، فلم يختر أيّ منهم أيّ شعور آخر. أمّا بالنسبة إلى المشاعر الإيجابية، فكانت أكثر ارتفاعاً عند النساء: ٤١,٤٪ مقابل ٣٥,٩٪ عند الرجال. وهي في غالبيتها من قبل الموظّفين.

أمّا عن تقدير المعوقين أنفسهم تجاه تعامل الآخرين معهم، فنجد أن ٣١,١٪ من المعوقين يشعرون أن الآخرين يتعاملون معهم بشفقة، بينما في الواقع عبّرت عينة المجتمع عن مشاعر شفقة بنسبة أعلى وبلغت ٤٦٪، ونلاحظ هنا أن النساء عبّرن عن إحساس قريب من نظرة الآخرين الواقعية إليهم وكانت تقديراتهن أكثر دقة وبلغت ٤٠٪ مقابل ٢٥٪ للرجال. أمّا بالنسبة إلى النظرة الإيجابية فقد أجاب المعوقون أن الآخرين يعاملونهم بإيجابية بنسبة ٣٩,٣٪ بينما بلغت النسبة عند عينة المجتمع ٣٨٪ وهي نسبة متقاربة. لكن لاحظنا أن الرجل المعوق يبالغ في الشعور بالإيجابية عند الآخرين أكثر مما عبروا هم عنه فبلغت ٤١,٧٪. بينما بلغت نسبة القلق ٩,٨٪ عند عيّنة المعاقين مقابل ٦,٧٪ عند عيّنة المجتمع. وبالغ الرجل في

استشعار القلق بينما بالغت المرأة كثيراً في استشعار الخوف عند الآخرين أكثر من الرجل، ذلك يعني أن المرأة المعوقة تستشعر المشاعر السلبية تجاهها بدرجة أعلى قليلاً مما عبرت عنه عيّنة المجتمع. وبالطبع وجدنا أن المعوق يفضل أن ينظر إليه بإيجابية وبلغت النسبة ٩٣,٤٪ ما يعني أن الواقع بعيد جداً عما يتمنّاه المعوق.

أمّا عن إمكانية اكتساب صديق، فبلغت نسبة من يعاني من المعوقين من صعوبة دائمة على هذا المستوى ٩,٨٪، نصفهم بعمر ١٥–٢٤ و٧،٦٦٪ من الذكور. ونجد أن نسبة ٤،٣٤٪ لا تعاني أبداً في اكتساب صديق وهم في معظمهم من الذكور وهي ٧١,٤٪، ومن فئة سنّ ٢٥–٣٤.

لكن معظم أفراد العينة، فيما عدا ٣,٤٪، يوافقون على اختيار صديق معوق. من الملفت أن غير الموافقين على اختيار صديق معوق يمارسون مهنة حرة. من الملفت أيضاً أن أكبر نسبة ممّن رفضوا اعتبار المعوّق كشخص عادي (١٤,٥٪) ونفوا وجود رغبة في الزواج عنده (٩,١٪)، ولا يقبلون مشاركته في العمل (٧,٣٪)، هم من أصحاب المهن الحرة[١٦].

أولويات المعوّقين: خيارات العمل والزواج والصداقة

ترتيب الأوليات بحسب الخيار الأول	اختارت المرأة	اختار الرجل
٣٩,٣٪ العمل	٣٦٪ العمل	٤١,٧٪ العمل
٢٤,٦٪ التحصيل العلمي	٤٠٪ التحصيل العلمي	١٣,٩٪ التحصيل العلمي
٢٤,٦٪ الزواج	١٢٪ الزواج	٣٣,٣٪ الزواج
٩,٨٪ العلاقات الاجتماعية	٨٪ العلاقات الاجتماعية	١١,١٪ العلاقات الاجتماعية
٣,٣٪ الصداقة	٠٪ الصداقة	٥,٦٪ الصداقة
٣,٣٪ القرابة	٨٪ القرابة	٠٪ القرابة

وهكذا نجد أن العمل هو أولوية عند الرجل، بالطبع وخاصة في فئة سن ١٥–

(١٦) وبلغت نسبة من رفضوا منهم تزويج أحد اقاربهم لمعاق (٣٦,٤٪)، وهناك نسبة ٥,٥٪ نفوا وجود رغبة جنسية عنده، وهم أيضاً من أصحاب المهن الحرة البسيطة. وينطبق ذلك على معظم الآراء الرافضة فيما يتعلق بالحق بالعمل مثلاً أو اتخاذ القرارات المالية ومن أجابوا بأنه لا يحقّ له الزواج هم حصراً من أصحاب المهن الحرة ...ومن الملفت أيضاً ان نسبة ٢١,٨٪ منهم يعتقدون أن المعوق لا يتوصّل إلى الاستقلالية مع ذلك هناك ١٤,٥٪ منهم يجيبون بأنه لا يحتاج إلى المساعدة دائماً. ونسبة ١٨,٢٪ منهم يعتقدون أن المعاق لن يسعد في حياته ونفس النسبة تعتقد أنه غير مرغوب فيه.

٢٤(٤٤,٤٪)، يلي ذلك التحصيل العلمي وهو أولوية عند النساء وخاصة فئة سن ١٥-٢٤ (٣٧٪). كما أن الزواج مسألة تشغل بال الرجال بالدرجة الثانية بعد العمل، وبنسبة ٣٣,٣٪. وهذه نتيجة معقولة لأن الرجل هو من يبادر ويختار وهو المسؤول مبدئياً عن إعالة أسرته. وكما ستؤكد النتائج فيما بعد، وكما هو متعارف عليه اجتماعياً.فالإعاقة أكثر ما تؤثر على حظوظ الزواج بالنسبة إلى المرأة، خاصة أن أي امرأة لم تكن متزوجة من العينة؛ لذلك كانت درجة الزواج الثالثة بالنسبة للعينة من النساء بينما هي الثانية للرجل، مع فارق أساسي أنها لا تشكل سوى ١٢٪ من خيارات المرأة. الصداقة تأتي في نهاية سلم الأولويات مثل القرابة، مع ملاحظة أن النساء اخترن القرابة ومن فئة سن ١٥-٣٥، فيما الرجال اختاروا الصداقة من فئة سن ٢٥-٣٤.٠ ويبدو إذن أن علاقات القرابة بدأت تفقد أولويتها، كما أن الصداقة ليست خياراً أساسياً بالطبع، فهم معنيون أكثر بالتحصيل العلمي للنساء والعمل للرجال والزواج..

تمضية أوقات الفراغ

متوسط العينة	المرأة	الرجل
٣٧,٧٪ سرحان	٣٦٪ سرحان	٣٨,٩٪ سرحان
٣٢,٨٪ تأمل	٣٢٪ تأمل	٣٣,٣٪ تأمل
٢٩,٥٪ راديو وألعاب تسلية	٢٨٪ راديو	٣٠,٦٪ راديو
٢٧,٩٪ كمبيوتر	٢٤٪ كمبيوتر	٣٠,٦٪ كمبيوتر
٢٣٪ تنزه	٢٤٪ تنزه	٢٢,٢٪ تنزه
٢١,٣٪ قراءة	١٦٪ قراءة	٢٥٪ قراءة
١٩,٧٪ محادثة	١٢٪ محادثة	٢٥٪ محادثة
١٨٪ تلفزيون	٣٦,٣٪ تلفزيون	٥,٦٪ تلفزيون

وهكذا نجد أن السرحان والتأمل هما أكثر نشاطين يمارسهما المعوقين ومن الجنسين معاً. مع نسبة أعلى عند سن ٢٥عاماً وما فوق و نسبة أعلى قليلاً عند الذكور. الأمر الذي يعبر عن وجود مشكلة تواصل على الأقل إذا لم يكن صعوبة على مستوى التأقلم النفسي وتقبل الإعاقة. الأمر الذي يتوضح ربما مع السن فتبرز نسبية صعوبة وضعية المعوق الخاصة.

أكبر نسبة من القراء جاءت من الذكور ٢٥٪ ومن فئة سن ٢٥-٣٤. أما

التلفزيون فهو نشاط أنثوي ٣٦,٥٪ مقابل ٥,٦٪ للذكور. لكن المحادثة هي للذكور من فئة سن ٣٥-٤٤. أما الكمبيوتر فهو نشاط أهم للرجال من فئة سن ٢٥-٣٤، بعد الراديو (للمكفوفين ربما) والكمبيوتر.

المشاعر السائدة بين المعوّقين

الحزن: هناك فقط ١٨٪ من أفراد العينة لا يشعرون بالحزن أبداً وغالبيتهم من الرجال ٧٢,٧٪. بينما يعاني ٥٩٪ منهم الحزن على درجات متفاوتة، وامتنع عن الإجابة نسبة ٢٣٪، وهي ليست إشارة إيجابية. وقد تمّت ملاحظة أن نسبة الإحساس بالحزن عند الرجال أكبر (٦٦,٦٪ و٧٥٪). بينما أجابت النساء بأحياناً بنسبة أكبر ٥٦٪.

السعادة: هناك نسبة ٨,٢٪ يشعرون بالسعادة دائماً، أغلبهم في عمر ٣٥-٤٤ ولا توجد بينهم أي امرأة. ونسبة ٤,٩٪ لا يشعرون بها أبداً وهم من الرجال حصراً أيضاً ومن فئة سن ٢٥-٣٤. وجاءت إجابة «معظم الأحيان» بنسبة ٤١٪ معظمهم من النساء، وأحياناً ٣٦٪ (أيضاً معظمهم من النساء). وامتنع ٢٤,٦٪ عن الإجابة وهذا مؤشّر سلبي.

أمّا عيّنة المجتمع فلقد وافقت نسبة ٥١,٣٪ على أن بإمكان المعوق أن يسعد بحياته (معظمهن من النساء ٦٠,٣٪). ولم يوافق على ذلك ١٣,٣٪. والباقي انقسم إلى موافق نوعاً ما وغير موافق. ومع أن هذه المشاعر ذاتية وتعبر عن تقدير يتعلّق بشروط يقدّرها المستوجب نفسه إلا أن تقدير عيّنة المجتمع جاءت أكثر تفاؤلاً من تقدير المعوق نفسه لواقعه. وهذا يعبّر عن سوء فهم.

التشاؤم: بلغت نسبة من يعانون من التشاؤم، دائماً ٨,٢٪ هناك٨٠٪ منهم من الرجال ومن فئة سن ١٥-٢٤. أما إجابة معظم الأحيان وهي ١٤,٨٪ فنسبة ٨٨,٩٪ منها للرجال. وهناك ٣٢,٨٪ لا يتشاءمون أبداً وهم في معظمهم من النساء ومن عمر ٢٥-٣٤.

العدوانية: بلغت نسبة من لم يجيبوا على هذا السؤال ٢٩,٥٪، واعتبر غالبية أفراد العينة الذين أجابوا أنهم لا يعتبرون أنفسهم عدوانيين ونسبتهم ٥٩٪،، بينما يعتبر ١١,٥٪ أنهم عدوانيون (٣,٣٪ دائماً) وهم في عمر ٣٥ وما فوق وبالتساوي بين الجنسين، وكأن مراقبتهم لأنفسهم تصبح أكبر، أو أنهم أكثر قدرة في التعبير عن مشاعرهم. ونفس النسبة يعتبرون أنفسهم أنانيين. كذلك يعتبرون أنفسهم عادلين

في الغالب ٧٧٪. و٦٠,٧٪ يشعرون بمسؤولية تجاه الآخرين. بينما نفى ذلك فقط ٨,٢٪.

III ـ المعوّق والزواج والحب

الاهتمام بالمظهر الخارجي

٦٥,٦٪ من المعوقين يهتمّون بمظهرهم الخارجي، ومعظمهن بالطبع من النساء إذ بلغت نسبتهن على هذه الإجابة ٨٠٪. بينما أجاب٢٣٪ من أفراد العينة بأنه معني بذلك أحياناً وهم من الرجال في معظمهم ٣٠,٦٪. بينما نجد أن١١,٥٪ لا يهتمّون أبداً وهم أيضاً في معظمهم من الرجال. مع ذلك نجد أن نسبة ٣٤,٤٪ يعتبرون أن المظهر الخارجي غير مهم لجذب الجنس الآخر، لمَ الاهتمام إذن؟ لإرضاء الذات ربما، خاصة عند النساء. لكن مع ذلك هناك٣١,١٪ يعتقدون العكس، المظهر مهم في جذب انتباه الجنس الآخر. وهذا ما يفعلونه.

العلاقة بالجنس الآخر

هنا يختلف الأمر والنسب، فهناك فقط ٢٣٪ يعتبرون أنهم مقبولون من الجنس الآخر دائماً ومعظمهم من الرجال (٦٤,٣٪) ومن فئة السن ١٥-٢٤(٥٧,١٪)؛ و٣٧,٧٪ يجيبون معظم الأحيان، ولقد أجابت معظم النساء بذلك. و٢٤,٦٪ يشعرون أنهم مقبولون أحياناً و٩,٨٪ يشعرون أنهم غير مقبولين أبداً. ما يعني أن قرابة الثلث لديها مشكلة على هذا الصعيد.

مع ذلك نجد أن هناك ٥٩٪ يشعرون بالانجذاب نحو الجنس الآخر، وهو الأمر الطبيعي، ومعظمهم من فئة سن ٢٥-٣٤ بنسبة ٤٧,١٪. بينما ٩,٨٪ لا يشعرون بذلك أبداً وهم من فئة سن ١٥-٢٤ (٦٦,٧٪) ومن الذكور (٨٣,٣٪). و٢٩,٥٪ أحياناً. ذلك يعني أن ٣٩,٣٪ يعانون من كبت ومن فقدان للأمل على هذا المستوى.

إمكانية اكتساب حبيب

وافق ٨٧,٣٪ على إقامة صداقة مع المعوق، ووافق نوعاً ما ٩,٣٪. فيما عارض الفكرة بصراحة أو بتحفظ ٣,٤٪. فإذا كانت إمكانية اختيار صديق طبيعي متاحة للمعوق، نجد أن الأمور تختلف كثيراً عندما يتعلّق الأمر باكتساب حبيب. أجاب ٨٩,٣٪ من أفراد عيّنة المجتمع أن بإمكان المعاق أن يمتلك مشاعر حب، (و١٠٪ توافق على هذا نوعاً ما). لكن نسبة أقل، بلغت ٨٢,٧٪، وافقت على أن باستطاعة المعاق أن يعبّر عن مشاعر الحب هذه (كانت نسبة النساء هنا أعلى بقليل من الرجال:

٨٤,٥٪ مقابل ٨١,٥٪). ومن الملفت أن نسبة ٦١٪ منهم فقط وافق على أن باستطاعة المعاق أن يختار شريكاً طبيعياً، (بلغت نسبة من لا يوافق ولا يوافق نوعاً ما ١٤٪). وهذا يعني أن المعوق يمتلك مشاعر حب ولكن لا يوافقه الجميع على التعبير عنها. وعليه أيضاً أن يوجّه مشاعر الحب التي يمتلكها نحو شريك «غير طبيعي» بالضرورة. وكانت نسبة المعارضة بين النساء أعلى منها بين الرجال، وهي ١٢,١٪ مقابل ٨,٧٪. وهنا يمكن أن نستدلّ على تحفظ النساء (٣١٪ وافقن نوعاً ما) فهل يعبّر ذلك عن تعصّب؟ أم تمييز؟ أم تحسباً من إمكانية فشل مثل هذا الزواج؟ أم ماذا؟

الحب ليس سهلاً في كل الأحوال، لكنه أكثر صعوبة بالنسبة للمعوقين. فعن تأثير الإعاقة على الحب نجد أن نسبة ٧٣,٨٪ منهم تعاني من الحب على درجات مختلفة (٩,٨٪ دائماً. ٧،٣٧٪ معظم الأحيان و٢٦,٢٪ أحياناً). مع ذلك نجد أن هناك نسبة ٢٤,٦٪ لا تعاني أبداً (وهم في معظمهم من الرجال ٨٠٪ مقابل ٢٠٪ من النساء). ونسبة من يعاني معظم الأحيان هم من فئة سنّ ٢٥-٣٤ وهم في معظمهم من النساء ٦٥,٢٪. ولقد عبّر شاب بعمر ٢٨ عاماً، تعليمه ابتدائي وأعزب ويعمل في قطاع خاص وهو أصم، أنه يتمنى «أن يقول لفتاة أحبك وأن يسمع منها ذلك».

القدرة الجنسية:

بلغت نسبة من نفوا قدرة المعوق الجنسية ٧,٤٪، وكان أكثرهم من الرجال (٨,٧٪ مقابل ٤,٤٪ من النساء). ومعظم من اختار هذه الإجابة هم من فئة سن ٢٥- ٣٤ (٨٠,١٪).

أما عن أهمية الجنس في إنجاح الزواج، فنفى ٦٪ من أفراد العينة أن يكون الجنس عاملاً مهماً. وكانوا في معظمهم من فئة سن ٥٢-٣٤ (١٠٪ لإجابة نوعاً ما و٤٢,٩٪ للرفض التام).

أجاب بعض المعوقين ممن يعانون من شلل دماغي عن السؤال المتعلق بالجنس، أن هناك من يستطيعون ممارسة الجنس فهذا متعلق بالإعاقة. لكن عبر البعض بتلقائية عن هذا الموضوع وتمنّى ٣ معوقين (عبر إبداء تعليقهم على الاستمارة) إما إقامة علاقة جنسية بصراحة، وعلّق ثالثهم، وهو مصاب بشلل جزئي وأعزب ولا يعمل وتعليمه ابتدائي وعمره ٢٥ عاماً، أن ما يريده: «العمل والأكل والجنس».

أما في حالة سعاد مثلاً (سبقت الإشارة إليها) وهي عزباء ومقعدة بسبب إصابتها بشلل نصفي أنه: «لم يسبق أن مررت بتجربة حب. ولا أحد من الأقارب متزوج من شخص معوّق. لكن عندما يكون هناك تقبل (لشريك معوّق) لا يوجد مشاكل».

أما مريم صاحبة القدم الاصطناعية (ما يعني عملياً قدرتها على الحركة بشكل طبيعي)، فقالت عن مشاعر الحب عند المعوّق: «من المحتمل أن يمتلك هذه المشاعر، لأنها من حق كل إنسان. فأنا أحياناً أشعر أنني معجبة بشخص ما، وأمتلك مشاعر تجاهه؛ هذه الحالة لم تحدث معي في مدينتي لكن هنا في المؤسسة. هناك شخص أكن له مشاعر وأشعر بإعجاب نحوه، لكنني لا أعلم إذا كان هذا الإعجاب من طرف واحد. هذا الشخص يعمل هنا وهو غير معاق». وعلى الأرجح أنها تفضل أن لا تعرف مشاعره. لكن نادية أوفر حظاً، وهي مكفوفة ذات شخصية قوية ومنفتحة، فتقول عن الحب: «بالتأكيد، مررت بتجربتي حب، الأولى كانت مع شخص أحببته كثيراً، تقبّل مشكلتي إلا أنه كان متزوّجاً فرفضت الارتباط به لكي لا أهدم العائلة. أما الثاني فكان مقتنعاً بمشكلتي واجه معي بعض التحديات رغم رفض أهله لهذا الزواج ومع الوقت انفصلنا بعد أن اقتنع أنه لا يستطيع الارتباط بي».

وهذا يعطينا فكرة عن معاناة المرأة المعوقة. ففي مقابلة مع رجل يعاني من الشلل الدماغي الذي يؤثر على نطقه ومشيته نجد أنه متزوج من امرأة طبيعية ولا يعاني من مشاكل على هذا الصعيد.

ومع أن وضع المرأة أصعب من وضع الرجل (بدليل عدم وجود أي امرأة متزوجة في العينة، وواحدة مطلقة)، إلا أن إجابة الجنسين كانت متقاربة فيما يتعلق بتأثير الإعاقة على الحب (٢٤٪ للنساء مقابل ٢٧,٨٪ للرجال) هل تعاني المرأة بصمت ولذلك كانت إجابتهن بـ«أحياناً» أعلى بكثير فبلغت ٤٨٪ مقابل ٣٠,٦٪ للرجال. لكن الرجال على كل حال أكثر ثقة في هذا المجال وأتت إجابتهم بنفي تأثير الإعاقةً أعلى بكثير ٣٦,١٪ مقابل ٢٤٪ للنساء.

هل يصرّح المعوق بحبه بسهولة؟ عندما ننظر إلى متوسط الإجابات على هذا السؤال نستنتج أن نسبة مهمة تفعل ذلك ٤٤,٣٪، لكن عامل الجندر يظهر أن نسبة النساء اللواتي اخترن هذه الإجابة هي ١٦٪ مقابل ٦٣,٩٪ للرجال. كذلك نجد أن المرأة تكبت مشاعرها أكثر فمن نسبة ٤٢,٦٪ كانت حصتها ٦٤٪ مقابل ٢٧,٨٪ للرجال، وهذا يتماشى مع العلاقات التقليدية المقبولة بين الجنسين في بلادنا عامة.

وهي كانت أكثر حيرة بالطبع فاختارت الحيرة بنسبة٢٠٪ مقابل ٨,٣٪ للرجل.

الزواج

أما عن رغبة المعوق في الزواج فلقد نفى وجودها ٧,٣٪ من عيّنة المجتمع كانت نسبة الرجال ٨,٦٪ مقابل ٥,١٪ من النساء. ووافق على وجود هذه الرغبة نسبة ٧٨٪. وهناك نسبة ١٤,٧٪ وافقوا نوعاً ما، (١٩٪ منها للنساء مقابل ١٢٪ من هذه الإجابة للرجال).

أما بالنسبة لتأثير الإعاقة على الزواج في عينة المعوقين، فظلت المرأة المعوقة مكابرة ولم تعبّر عن واقعها كما يجب لجهة تأثير الإعاقة السلبي على حظها في الزواج فوافقت على تأثير الإعاقة بشكل شديد التقارب من إجابة الرجل ٤٠٪ مقابل ٤١,٧٪ للرجل. ونفت تأثير الإعاقة على الزواج بنسبة ٢٨٪ مقابل ٣٣,٣٪ عند الرجل. هل الرجل أكثر واقعية من المرأة ويعترف بظروفه بينما تنفيها هي! مع أنها تعيها في داخلها ويدلّ على ذلك موقفها من الزواج من شخص غير معوّق إذ بلغت نسبة من يقبلون الزواج من شخص عادي من المعوقين ٦٥,٦٪ (٨٠,٦٪ من الرجال مقابل ٤٤٪ من النساء)؛ وهن اخترن الحيرة تجاه الأمر فبلغت نسبة من اختاروا الحيرة كإجابة ١٨٪ نسبة النساء منهم ٣٢٪ مقابل ٨,٣٪ للرجال. ورفض الزواج من غير معوق ١٦,٤٪ كذلك أكثريتهم من النساء ٢٤٪ مقابل ١١,١٪ للرجال. وبالطبع نجد أن اكثر من يهتمّ بالزواج هم فئة سنّ ٢٥-٣٤ (٥٣,٣٪ من أصل ٢٤,٦٪).

يظلّ الزواج هاجساً طبيعياً بالتأكيد فلقد عبّر الكثير من المعوقين، ذكوراً وإناثاً، بالإضافة إلى تمنّي تحسن الأحوال المادية، عن تمني الزواج، أكثر من ٧ من الشباب و٥ من الفتيات، وهناك من يؤكد على ضرورة وجود صفة متفهّم عند الشريك المحتمل.

ومثال مريم يفسر لنا وضعية المرأة تجاه الزواج؛ ترى مريم: «أن المعوق أو المعوقة يختار في معظم الأحيان شريكاً طبيعياً، لأنه من الأفضل أن يكون أحد الطرفين سليماً كي يدعم الآخر، لأن الشخص المعاق بحاجة لمن يتفهم وضعه». أما عن معاملة الشريك الطبيعي لشريكه المعوق فتقول: «أنا أخاف أن أتزوج ويعاملني في البدء معاملة طبيعية. ولكن من المحتمل أن يحسسني في يوم من الأيام بأني معاقة، هذا ما أخاف منه».

فهل يفضل المعوّق أن يتزوج من شخص عادي؟ أم لا؟

فضّل ٦٥,٦٪ الزواج من شخص طبيعي، ورفض ذلك ١٦,٤٪، أما الباقون فقد احتاروا تجاه الأمر. وخالد، شاب عمره ٢٧ عاماً متزوج ويعاني من شلل دماغي يرى أن أمر اختيار لشريك طبيعي يتوقف على نوع الإعاقة وشدتها التي يعاني منها الشخص.

بينما احتارت سعاد المقعدة والتي تعمل كمساعدة طبيب في اختيار الشريك الطبيعي: «هذا الأمر صعب جداً رغم أن البعض يعتبره مقبولاً. لا أعلم لمَ هذه نظرتي إلى الموضوع». مع أنها تجد نفسها «طبيعية مئة في المئة» كما عبرت، وهي لم يسبق لها أن مرت بتجربة حب. ولا أحد من أقاربها متزوج من شخص معوّق. لكن عندما يكون هناك تقبّل (لشريك معوّق) لا توجد مشاكل.

أمّا عن الحياة الجنسية الطبيعية للمعوّق فتقول: «أظن أن البعض منهم يستطيع». أما عن الزواج؟ «مطلقاً، لا يخطر الموضوع على بالي. لكن إذا أردت الزواج فيهمني أن يكون أولاً إنساناً طبيعياً. ومن المؤكد أريده أن يعاملني كزوجة طبيعية». لكن تجيب نادية وهي مديرة في مؤسسة للإعاقات عن مسألة اختيار شريك طبيعي: «إن المعوق يستطيع، بالطبع، أن يختار شريكاً طبيعياً، المشكلة تكمن في الشخص الطبيعي ومدى قدرته على تقبّل إعاقة الشريك».

أمّا مريم فترى عن اختيار شريك طبيعي: «في معظم الأحيان يختار المعوّق أو المعاقة شريكاً طبيعياً، لأنه من الأفضل أن يكون أحد الطرفين سليماً كي يدعم الآخر، لأن الشخص المعوّق بحاجة لمن يتفهم وضعه». وعن مميزات الشريك: «أن يكون اجتماعياً، متفهماً لوضعي، غير متكبر، لا يشعرني بوضعي. أفضل أن يكون عنده إعاقة وعاش نفس المشكلة، يصبح أكثر تفهماً عندها. المظهر الخارجي لا يهم». ربما في العمق تشعر المعوقة بأمان أكبر مع شريك معوق مثلها.

العلاقة بالشريك

هل يجب التسامح دائماً مع شريك/ة معوق؟

جاءت الإجابات متشابهة تقريباً، إذ اعتقد معظم أفراد عينة المجتمع أن على الزوج أن يتسامح مع شريكة معوقة، بنسبة بلغت ٦٣,٣٪. ورفض هذا التسامح نسبة ٣٤,٧٪. كذلك الزوجة يجب أن تتسامح مع الزوج المعوق بنسبة أعلى قليلاً من نسبة الزوج، وبلغت ٦٥,٣٪، أمّا نسبة الرفض فجاءت متقاربة وهي نسبة ٣٤٪. من الملاحظ هنا أن أفراد العينة يراعون وضع الشريك المعوق ويتسامحون معه

دائماً في ثلثي الحالات تقريباً، ولو أنهم يطلبون هذه المراعاة من الزوجة بنسبة أعلى بقليل مما هو مطلوب من الزوج. ربما هذه الفكرة تجعلهم يتردّدون في القبول بسهولة أن يحب المعوق ويتزوج، فالتساهل هو عبء بحد ذاته، كما أنه يعبّر عن اعتراف بأنه غير طبيعي وغير كفوء..

قبول الزواج من معوق

لكن هذا التسامح الذي بدا كبيراً وسائداً في عينة المجتمع هذه، يقل بشكل ملحوظ عندما يصبح الأمر متعلقاً بزواج أحد أفراد الأسرة من معوق، فقبل بها نسبة ٥٠٪ وعارضها نسبة ٤٨,٧٪. ومن الملاحظ أن نسبة الرجال الذين وافقوا أكبر من نسبة النساء، فجاءت النتيجة: ٥٣,٢٥٪ من الرجال (٣٠,٤٪ منهم موافقة أكيدة) مقابل ٤٤,٨٪ من النساء. والنساء لم يوافقن من دون تحفظ فبلغت نسبة الموافقة «نوعاً ما» ٣١٪ بينهن مقابل ٨،٢٢٪ من الرجال. أما المعارضون لمثل هذا الزواج فكانوا أيضاً في معظمهم من النساء. ٥٣,٤٪ مقابل ٦،٤٥٪ من الرجال. هل يمكن اعتبار النساء أقل تسامحاً؟ أم ماذا؟

استمرارية الزواج

تخوّفت نسبة ٣٨٪ من أفراد العينة من عدم إمكانية نجاح الزواج من معوق، كانت نسبة الرجال بينهم أكبر ٣،٤٠٪ من الرجال، مقابل ٥،٣٤٪ من النساء. ومن الملفت أن نسبة كبيرة من النساء وافقن على نجاح الزواج من دون تحفظ: ٩،٢٥٪ ! مقابل ٧،٢٠٪ للرجال. وهنا أيضاً هل يبدي الرجال عدم الثقة هذه بسبب موقف غير متفهّم، أم بسبب موقفهم الأكثر جدّية تجاه تحمل المسؤولية!

مميزات الشريك

تطلب المرأة من الرجل الصفات التالية	يطلب الرجل من المرأة الصفات التالية
٣٦,١٪ التفهم	٣٤,٤٪ الحب
٣١,١٪ الحب	٣١,١٪ متفهمة
٢٦,٢٪ قنوع	٢٩,٥٪ جميلة
١٩,٧٪ متعلم	٢٤,٦٪ متعلمة
١٦,٤٪ وسيم	١٩,٧٪ قنوعة
٤,٩٪ غني	١٤,٨٪ غنية

كما هو ملاحظ تطلب المرأة من الرجل التفهم بالدرجة الأولى والحب في الدرجة الثانية، بينما يطلب الرجل العكس، الحب في الدرجة الأولى والتفهم ومن ثم الجمال. بينما عند المرأة تأتي الوسامة بعد القناعة والعلم. الغنى هي آخر اهتمامات الجنسين، لكن مع فارق أن من اختاروها من الرجال أكثر بكثير، فلم تختر المرأة سوى نسبة ٤,٩٪ مقابل ١٤,٨٪ عند الرجل.

وإذا نظرنا إلى النتائج من منظار عكسي، نجد أن أكثر الصفات غير المرغوبة من أفراد العينة هي التالية

ترفض المرأة أن يكون الرجل	يرفض الرجل أن تكون المرأة
١٣,١٪ غنياً	١٣,١٪ غنية
٩,٨٪ وسيماً	٩,٨٪ جميلة
٨,٢٪ متعلم	٨,٢٪ متعلمة
٨,٢٪ قنوع	٨,٢٪ تحبني
١,٦٪ متفهم	٦,٦٪ قنوعة
١,٦٪ حب	٣,٣٪ متفهمة

يتعادل الجنسان في رفض الغنى وفي رفض الوسامة، لكنهما يختلفان بالنسبة للتفهم والقناعة والحب. ونجد أن إجابة النساء كانت أكثر تجانساً، فاستبعد التفهّم، وهو كان مطلباً أولوياً، قبل الحب. بينما اختلف الوضع عند الرجال، واستبعد الحبّ قبل التفهّم والقناعة.

أما متوسط ردود فعل مجمل أفراد العينة تجاه الجنس الآخر فكانت:

٥٠,٨٪ الجرأة

٣١,١٪ الخجل

١١,٥٪ الهجوم

٤,٩٪ الانسحاب

وعندما ننظر إليها من زاوية الجندر تختلف الوضعية فنجد أن الأولوية لكل من الجنسين هي:

المرأة	الرجل
الانسحاب ٦٦,٧٪	الهجوم ٨٥,٧٪
الخجل ٤٢,١٪	الجرأة ٥٨,١٪
الجرأة ٤١,٩٪	الخجل ٥٧,٩٪
الهجوم ١٤,٣٪	الانسحاب ٣٣,٣٪

كما لا حظنا جاءت النتائج متجانسة لجهة تباينها، فخيارات طرف هي عكس خيارات الطرف الآخر. فماذا نتبيّن؟ إن المرأة هي التي تنسحب بمعدل ضعف ما يفعله الرجل (٦٦,٧٪ مقابل ٣٣,٣٪) وتخجل أكثر بالطبع. وذلك لا يمنع أنها «تجد نفسها» جريئة بنسبة أعلى مما فيها الرجل نفسه كذلك ٥٢٪ مقابل ٥٠٪ للرجل. أما الهجوم فلا تمارسه إلا بنسبة ضئيلة ٤٪ مقابل ١٦,٧٪ للرجل.

خاتمة

يطرح فيلم «نظرية الطيران»[١٧] حق المعوق الجسدي بالحب والجنس. جين فتاة مصابة بمرض يصيب العضلات بالتشنج ويمنع التحكم الطبيعي بها ويتطور تدريجياً حتى موت الشخص بسبب عدم قدرته على التنفس. يتعرف البطل عليها بسبب حكم المحكمة عليه بعقوبة يقضيها في القيام بالعمل الاجتماعي (بدل السجن) من أجل التعويض عن مخالفة ما ارتكبها. مرض جين لا يؤثر إلاّ على عضلاتها وتظل تحتفظ بكل قواها العقلية كما بحواسها. تطلب من مايكل أن يساعدها على فقدان عذريتها، وتبدي ندمها لأنها لم تقبل بممارسة الجنس مع الشاب الذي صادقته بعمر ١٧ عاماً. فهي كما تخبر مايكل كانت فتاة سوية ويمكنها أن تحظى بإعجاب رجل حتى سن ١٨، وأن إعاقتها تصيب عضلاتها لكنها لا تؤثر على حاسة اللمس. يذهل مايكل ويفاجأ بالطبع من طلبها ويرفضه رفضاً قاطعاً وينقطع عن رؤيتها. تندهش الأم وتسأل جين عن سبب غيابه مع أنها قبلته وتكنّ له المودّة، وهل سبب ذلك شيء قام به؟ تردّ جين انه بسبب شيء لم يقم به. لكنه يعود إليها ويخبرها أنه سوف يساعدها، وعلى مسؤوليتها. يصطحبها إلى لندن مع طلبها الغريب الذي لا تقبل أي مؤسسة اجتماعية أو خيرية بتحقيقه. أخيراً يتمّ العثور على مؤسسة تسهل

(١٧) **Theory of flight** من إخراج كينيث براناه وتمثيله مع كارين كارتر قصة فتاة ولدت عام ١٩٧١ وتوفيت عام ١٩٨٩.

لقاء المعوقين وهم يتدبرون أنفسهم بأنفسهم. لا ترتاح جين إلى هذا الأسلوب في التعارف ويبدو لها الجو غير طبيعي بسبب كل هؤلاء المعوقين الذين يحيطون بها. ويجربان خدمة جنسية مأجورة لكنها تسبب لها حالة تروما (هلع). تخرج من هناك وتسأله لمَ لا يقوم هو بالمهمة، هل لأنها معاقة؟ يرد بأنه هو المعاق (لعدم قدرته على القيام بمثل هذا الأمر). تسأل جين عن السبب الذي يمنع فتاة مثلها من إقامة علاقة مع شاب يعجبها مثل ريتشارد غير مثلاً؟ ولماذا يحظى الرجال ذوي السلطة بالرغم من دمامتهم بأجمل الفتيات وتكرّ تساؤلاتها: عن دور الجمال وهل يكفي وحده وعن الذكاء والإعاقة وأمور أخرى...

وإذا كان طرح هذا الموضوع يشكل إحراجاً ويثير تساؤلات في المجتمعات المتطورة والمنفتحة، فكيف هي عليه الحال في بلادنا حيث الإنسان العادي والطبيعي لا يحصل على حقوقه البديهية؟

فالمسألة متعلّقة بالمجتمع ككل، يكتب J-L. Chapellier[١٨]: «إن ظهور أولى الأبحاث السويسرية مع J-L. Lambert سببت صدمة لطيفة للمهنيين الشباب الذين كانوا يعملون مع معوقين شباب، ولقد برهنت أبحاث لامبير المرتكزة على الأرقام أن برنامجاً تربوياً محفزاً كان يساهم بتقدّم حاصل الذكاء عند المصابين بمتلازمة داون وبشكل له معنى حتى سن الثلاثين. فلنحاول أن نجعل حياة هؤلاء البشر أكثر احتمالاً كي لا يكثروا التساؤل حول معنى وجودهم وفائدته في هذا العالم.

ربما في مجرد طرح الموضوع فائدة.

(١٨) سبق ذكره.

«مرايا المروءة: قبس من مفهوم الحب عند العرب في العصور الوسيطة»

أبو بكر أحمد باقادر

مقدمة: الحب/المروءة

تناولت كتب الأدب العربي موضوع الحب من زوايا مختلفة، ويمكننا القول إن موضوعات العلاقة بين الحب والمرأة والجنس والعفّة من الموضوعات الأثيرة في الأدب العربي القديم والوسيط، ولعلّ ما قيل في الغزل أو ما أوردته كتب الأدب من قصص وطرائف يكاد لا يخلو منها كتاب من كتبهم. ولقد تناول فقهاء كبار من أصحاب المواقف الفقهية المتشددة نسبياً: الحنابلة والظاهرية – من أمثال داور الظاهري وابن حزم وابن قيّم الجوزية موضوعات الحب والعشق والغرام بوصفها موضوعات تعكس إلى حدّ ما درجات في العلاقات بين الناس. أما الشعراء ولا سيما الماجنون المبدعون من أمثال أبي نواس وبشار بن برد وغيرهما فقد تناولوا موضوع الحب والغرام بشكل حسي، لكن بمسحة إنسانية تؤكد الطرافة والاستملاح والخروج على الآداب العامة مع قوة في التخييل ورشاقة في التعبير. لكن وعلى الرغم من حسية الكثير من هذه الأشعار وخلاعتها فإنها كانت واسعة الانتشار ومقبولة لدى جمهور محبي الأدب بوصفها أعمالاً «أدبية»، رغم خدشها للحياء أحياناً.

ولقد تناولت الصوفية، وبشكل إبداعي رفيع المستوى، موضوع الحب، لكن عن طريق نقل الوصف الحسي إلى وصف رمزي يؤكد العلاقة

بين العاشق البشري والذات الإلهية. ولعل أعمال الشعراء الكبار من أمثال أبي الفارض ومحيي الدين بن عربي والشعراء الفرس الكبار من أمثال جلال الدين الرومي وحافظ ورودكي وغيرهم كثيرون تعكس هذا الواقع وكيف أن الحب هنا أخذ أبعاداً رمزية في غاية السمو والروحانية.

ويغلب على الشعر، بل وحتى في بعض القصص، الوصف الحسي للمرأة أو الوصف الخلاعي للعلاقة بين الجنسين، سواء كان عنصر النرجسية أكثر وضوحاً وتأكيداً كما هو الحال عند ابن أبي ربيعة وبشار أم مجرد نزوات توصف بتفصيل كما هو الحال عند أبي نواس. لكن على الرغم من ذلك، فإن هناك أنواعاً من الغزل، تسعى إلى أن تكون غير حسية، معنوية، تصف حالة الوله والتعلق والولع وحب المحبوب بشكل يؤكد على طهريته وسموه. ولقد ظهرت في الأدب العربي ظاهرة ما عُرف بالحب العذري.

لكن يمكننا القول إجمالاً بأن العرب وإن كانت تقبل على شعر الحب والغزل وقصصهما وأخبارهما إلا أنها وبسبب منظومة قيم تُعرف بالحشمة والشرف والسمعة والعرض لا تقبل التشبيب أو التغزل ببناتها، رغم أن الغزل، كما يقال، يجعل الفتاة معتزة بنفسها فخورة بجمالها. وفي أعراف بعض العرب لا يمكن للبوح بمشاعر الحب والغرام – إن عُرفت وتأكد أمرها – أن تؤدي إلى زواج أو قبول من أسرة الفتاة. ولعل ما هو معروف شعبياً عن حب قيس وليلى أو كثيّر وعزّة بل عنترة وعبلة في الوجدان الأدبي العربي لم ينته بزواج هؤلاء العشاق بفتياتهم!

سنتناول في هذه الورقة علاقة الحب بمفهوم محوري في الحياة العربية هو المروءة. وكما يوضح جولدتسيهر، فإن المروءة عند العرب – وبالذات في الجاهلية – كانت مدار الأخلاق ومفتاحها في مجالها العملي. فالدافع لعمل الخير وتحمل النتائج المترتبة على ذلك هو المروءة. ويمكننا إجمالاً تعريف المروءة – في سياقنا – بالعمل الحسن الصالح حتى لو كانت له نتائج سلبية أو ضارة بالذات، فمقابلة تلك المخاطر تعد من المروءة. والرجل صاحب الأخلاق عليه أن يتحمل ويصبر من أجل الغير إيثاراً ومروءة.[١]

والنص الذي نسعى إلى تحليله هنا يدور حول قصة حب خاصة جداً، انفضح أمرها بشكل مفاجئ ولكن في سياق ملتبس – أي لا يُعرف لماذا كان الفتى العاشق

(١) Ignaz Goldziher, **Muslim Studies**, London: George and Unwin Ltd, 1967, PP. 11-44.

في المكان وفي الزمان اللذين وجد فيهما، وكان المنتظر إنقاذاً للذات توضيح أمر علاقة الحب القائمة والسعي إلى الوصول إلى حل، غالباً ما يكون منجى للذات وتبعاته، في أحسن الأحوال «غسل العار» عن أسرة المعشوقة، أو الحسم في أن لا تنتهي مثل هذه العلاقة بنهايتها السعيدة: الزواج. وكما سنرى كانت أمام العاشق خيارات عديدة، لكن المروءة تقتضي العديد من التضحيات والإيقاع بالذات. والسؤال هو: كيف تم ذلك في سياق الثقافة السائدة في المجتمع والثقافة العربية الوسيطية.(٢)

تفكيك الحكاية: من ملاحقة «اللص» إلى تحرير العاشق

ورد النص في كتاب من كتب «الأدب» في طبعته أو صورته الشعبية، فهو يدعي أنه كتب بما يشبه الفصحى، لكن أسلوبه ومحتواه أقرب إلى ذوق عامة الجماهير، وموضوعاته يغلب عليها ما يدور في أوساطهم. وهو مقدّم في قالب حكاية، كمعظم ما قُدّم في الكتاب الذي ورد فيه النص. لكن الكتاب يقدّم قصصه على أنها من الأدب الواقعي، بمعنى أنها قصص يمكن تتبعها ومعرفة أبطالها الحقيقيين، فهي حكايات عما جرى وتداوله الناس مشاهدةً ومعرفةً عيانية. والحكاية تُنسب إلى راوٍ مشهور وإن كان مختلف في أمره، ويقدّم النص الحكاية على أنها من الحكايات التي عاش الراوي أحداثها أثناء قيامه بعمله الميداني في جمع الروايات والحكايات العربية من أفواه العرب في البوادي.

فيوضح الأصمعي تأكيداً على صدق الحكاية أنها حكاية وقعت في البصرة، عندما كان يهم بزيارة بادية بني سعد. ولا ندري هل أبطال الحكاية من العرب، ممن تعود أصولهم إلى البادية وبادية بني سعد، فهذا أمر يتركه النص لك، والربط وارد وإن جاء عابراً في النص! ويؤكد الراوي وقوع الحكاية في زمن وتاريخ محدّدين، ولا بأس بأن يكون في ولاية حاكم مشهور من حكّام البصرة وممّن تميّزوا بالنباهة وتذوّق الأدب وحسن التصرّف والعدل، لذا اختار صاحب الحكاية أن يكون الحاكم هو خالد عبدالله القسري.

ولكي يكون الراوي أكثر دقة وتحديداً، فلا بد أن تكون روايته لما رأى، وإخالنا نكون أكثر تصديقاً إن كان الراوي متمرساً حاذقاً في فنون الرواية من ناحية، وصاحب أدب ومعرفة بأحوال العرب وأخبارهم من ناحية أخرى. فالحكاية التي

(٢) محمد دياب الأتليدي: **أعلام الناس بما وقع للبرامكة مع بني العباس**، بيروت: دار صادر، ١٩٩٠.

سنجيء على ذكرها هي حكاية لما وقع، ومشاهدة لما تمّ أمام الراوي. بطبيعة الحال لا نستغرب دخول شخصية أدبية معروفة على الوالي، ويزيد من صدق ذلك أنه من أهل الأدب، ومن ثمّ فهو يقدّر أصحابه، ولعلّ زيارة الأصمعي، وإن كانت زيارة مجاملة للوالي، إلاّ أنها يمكن أن تكون أيضاً من أجل مساعدته في عمله الميداني في بادية بني سعد!

«اللص» وقوم الفتاة

ثم يورد الأصمعي قصة أسرة تحيط بشاب تتّهمه بأنه لص، وجدوه في دارهم فيرفعون أمره إلى الوالي للحكم عليه. قصة بسيطة وواضحة ولعل عقابها أيضاً واضح. لكن السرد المقدّم يقدّم العديد من الإضافات التي تلفت النظر وتتطلب تفسيراً. بل ربما شكلت لهذا السبب بعض بذور الشك في صحة ظاهر الحكاية وإمكانية قبولها. فما هي هذه الإشارات السردية؟ أولها، تقديم صفات تفصيلية عن الشاب: «ذي جمال وكمال وأدب ظاهر، بوجه زاهر حسن الصورة طيب الرائحة جميل البزّة، عليه سكينة ووقار.» والصفات والخصائص التي يوردها النص، تحيلنا إلى صفات وخصائص غائبة هي صفات وخصائص من يمكن أن ينطبق عليه وصف «لص» أو «سارق». فمن مجمل الصفات لا يمكن أن تكون مبرّرات «السرقة» الحاجة أو بعبارة أخرى دوافع مادية، فهي متوفّرة فيه. كذلك – بحسب الصفات المذكورة – لا تنم شخصية الشاب الاعتبارية وسلوكه الشخصي على أنه ممن يقدمون على عمل إجرامي أو مؤذٍ مخرّب ضد الآخرين، ومن ثم فإن دافع حب التخريب أو السلوك الشاذ يكاد يكون غير وارد.

إذن بذكر هذه الأوصاف التي يبدو للوهلة الأولى أنها من المحسنات والإضافات غير الضرورية في النص، ما يمكن أن يكون محرضاً لمزيد من السرد ومن ثم سبر المشكلة أو القضية المعروضة أمام الوالي. والغريب في الأمر أن أهل الدار ويسميهم السرد «قوماً»، هم مجموعة من الناس تنتمي إلى عصبة واحدة، لم يكونوا هم أيضاً على قناعة بالسرقة، فهم لم يكونوا يمسكون بثياب الشاب وإنما كانوا «متعلقين به». وهنا يمكننا القول إن العبارة تميل إلى الإحاطة به دون عنف أو قسوة وإنما كانوا حوله، لعلهم في دهشة من أمره، فكيف يكون سارقاً وهو على تلك الشاكلة؟! وكل ما فعلوه هو أنهم «قدموه إلى خالد.» وكان على الوالي أن يسألهم عن قصته، مما يعني أنهم لو بادروا وقالوا «حرامي في دارنا»، لكانت حكايتهم نوعاً ما غريبة! فجاءت عبارتهم محايدة باردة: «هذا لص أصبناه البارحة في منازلنا.»

والتهمة بهذا الشكل عرضية، فلقد وجد في منازلهم، ومن ثم فالعبارة – التهمة – نوعاً ما غامضة.

«الشاب» والوالي

ويورد الراوي أن الوالي عندما نظر إلى المتّهم: «أعجبه حسن هيئته ونظافته» وهو إعجاب، يظهر من الوهلة الأولى أن لا علاقة له بالتهمة، لذا أمرهم بأن يخلوا سبيله، ليستوضح الحكاية من المتهم. وهنا أيضاً كان المتوقع من أن يوضّح المتّهم بتهمة عامة غير مؤكدة، أن في الأمر التباساً أو مفارقة قد توضح الأمر وتنهي الحكاية. لكن من الواضح أن السارد لا يريد ذلك، لذا كانت إجابة الشاب المتّهم: «إن القول ما قالوه والأمر على ما ذكروه.» وهي إجابة صادقة في موقف كهذا في المتوقع أن يبادر فيه المتّهم إلى الدفاع عن نفسه، خاصة وأنه على الحالة التي وُصفت!!

إنه أمر محيّر، فالإجابات الصادقة الخارجة عن المتوقّع، تثير التساؤل أكثر ممّا تؤكد ما يذكر من دوافع وأسباب منطقية ظاهرة. ومن ثم فإن صياغة الإجابة بالشكل الذي جرى على لسان الشاب تبذر بذور أسئلة إضافية أكثر ممّا تساعد على قبول التهمة أو الواقع القائم. وهنا يدخل السرد سؤال الوالي خالد: ما حملك على ذلك وأنت في هيئة جميلة وصورة حسنة؟! إذن، الوالي يقول للمتّهم أكاد لا أصدق أن ذلك الفعل وقع منك وأنت على ما أنت عليه من صورة.

لكن الشاب المتّهم على ما يظهر لا يزال يعاند في إجاباته من خلال التأكيد على أن الأمر لا يحتمل السؤال عن الدوافع الحقيقية، فذاك أمر وراءه ما وراءه، لذا دعانا نأخذ بالظاهر. وهكذا يقدّم السارد إجابة بتكرار إقرار الشاب دون أسباب تدعوه لذلك: حملني الشره في الدنيا، وبذا قضى الله سبحانه وتعالى!

لكن من الواضح أن هذه الإجابة لا يمكن أن تكون صحيحة صادقة، فكانت ثورة الوالي وتعجّبه: أما كان لك في جمال وجهك وكمال عقلك وحسن أدبك زاجر لك عن السرقة؟ صياغة سؤال الوالي بهذه الصورة، صياغة تؤكد ما لم يُذكر في النص، وهو معروف عن خالد القسري، أيّ أنه والٍ مشهور بالذكاء والعدل، وله فراسة وقدرة على فهم الأمور وحسن التعامل معها.

لكن الشاب المتّهم الذي على ما يظهر يدرك هذه الخصائص والصفات في الوالي، لا يريد من الوالي أن يتعمق في حكايته، وإنما يرغب منه أن يتعامل مع ظاهر

الحكاية واعتبار إقراره دليلاً واضحاً على جرمه وما اقترفته يداه. بل ويسعى المتّهم إلى استفزاز هذا الوالي الحكيم ليستعجله في حكمه: «دع عنك هذا أيها الأمير، ونفّذ ما أمرك الله تعالى به، فذلك بما كسبت يداي وما الله بظلاّم للعبيد!!» عبارات السرد واضحة، فهي تستعجل البتّ في القضية المرفوعة أمام الوالي، والمتّهم يدين نفسه بشكل واعٍ، ويحثّ الوالي على التعجيل في إصدار «حكم الله فيه!».

ولكن من المفترض أن لا يكون والٍ كخالد القسري في عجلة من أمره لاتخاذ قرار، وإن فعل ذلك لم يعد خالد الذي تذكره كتب الأدب بالصفات والشمائل المعروفة بالفراسة والقدرة على الحكم. لذا يسرد الراوي المعلومات التالية: فسكت خالد ساعة يفكر في أمر الفتى، وما كان عليه إلا أن يفاجئ الشاب بأمر ظن الشاب أن ما ذكره قد لُبس على خالد فيه.

كان على خالد أن يوضح أن ما ذكره الشاب عبارة عن اعترافات وأقوال لا يجعلنا التناقض بينها نركن إليها. لذا اقترب منه خالد وقال له: إن اعترافك على رؤوس الأشهاد قد رابني وأنا ما أظنك سارقاً، وأنّ لك قصة غير السرقة فأخبرني بها! هل كان الوالي مستعجلاً في رأيه؟ أم هي فراسته؟ أم هي وسيلة ليتأكد بها من براءة الشاب أو جرمه؟

بهذه الأسئلة يزداد السرد غموضاً إذ يمعن الشاب في إصراره على موقفه. فبدلاً من أن يفتح مجالاً للشك من خلال إجابات مخاتلة تحتمل أكثر من رأي، نجد الشاب يمعن في التمسك بالقناع الذي يصرّ على ارتدائه – كما يفضحه النص وتدفق السرد. وهكذا نجد أن النص يحيلنا إلى إجابة من المفترض أن تكون نهائية، إذ يقول الشاب المتّهم: «أيها الأمير (وليس الوالي)، لا يقعْ في نفسك سوى ما اعترفت به عندك، وليس لي قصة أشرحها لك إلا أني دخلت دار هؤلاء (باستخدام ضمير يدل على الغفلة أو الجهل بهم!) فسرقت منها مالاً (دون تحديد، بل ربما لا يكون بحوزته شيء منه إمعاناً في الاستدراج بأن الحكاية برمّتها لا يعنيه منها سوى نتائجها لا حقيقتها فأدركوني) وأخذوه مني وحملوني إليك.»

من الواضح أن السرد يدفع القارئ إلى حقيقة أن الشاب مصر على روايته وقابل سلفاً بنتائج عناده وعدم دفاعه عن نفسه، وأنه لم يترك مجالاً لإمكانية الدفاع عنه، لكن قوة بيانه وثباته على الرأي، في موقف يستلزم عادة عكس ذلك، يشكل مفارقة تجعل أسلوب السرد يدفع القارئ إلى توقّع أن الوالي (الذي أصبح أميراً في خطاب المتهم!) مطالب أكثر منه في أي وقت آخر بأن يشكك في الرواية، رغم

الاستفزاز. ولعل توجه السرد يدفعنا إلى توقع اختبار ملكات وقدرات خالد القسري وقدراته التي اشتهر بها، والسؤال هو: كيف سيتصرف الوالي في وجه هذا الاستفزاز والإصرار على إدانة الذات؟!

لن نتوقع أن يرضخ الوالي لرأي الشاب ويحقق له مبتغاه، لأنه إن فعل، فلن تكون هناك حكاية، ويصبح الأمر مجرد مرافعة عادية تقع يومياً، ومن ثمّ لا تستحق أن تُحكى وتسجّل، بل وأن يقدم الأصمعي على روايتها! لكن يجب في الوقت نفسه أن يحافظ السرد على زاوية الرؤية وهي هنا، بالضرورة، على التشويق وعدم البوح بما يمكن أن تؤول إليه الأمور. فمن الواضح أن خالد القسري في ريب وشك من أمر هذا الشاب، لكن الشاب يعتزّ، وأصحاب المعرفة ملمّون بأصول المحاكمة العادلة، إذ هل يعقل أن يبنى الحكم على حسب الأهواء أو الفراسة دون وجود دليل ملموس يمكن إبرازه؟!

هنا اختار السارد عبارة تعتورها ثغرات في الظاهر، إذ تقدم معلومات ليس من المهم ذكرها بهذا التفصيل: «فأمر خالد بحبسه.» كان يكفي ذلك، لكن أن ترد فيها العبارة التالية أمر محير: «وأمر منادياً ينادي في البصرة: ألا من أحب أن ينظر إلى عقوبة فلان اللص وقطع يده فليحضر من الغد.» هذه الجملة الإضافية ما أهميتها في الأمر؟ فالشاب مقرّ، وحبسه ما هو سوى إجراء متّبع لتقديمه أمام القاضي الذي سينزل به على الأرجح عقوبة السرقة؟!

بهذه الإضافة الزائدة عن المطلوب يثير السرد استفسارات عن مقاصد خالد القسري، ولماذا يرغب في الاحتفال بإنزال عقوبة السرقة بشاب يشك أصلاً في أنه قام بها. فردع جماهير الناس عن اقتراف الجريمة بإعلان القصاص، أولى أن يكون في حالات واضح أمر الإجرام فيها، وبشرط أن يكون قد أثار من المخاوف والرعب في الأهالي ما يتطلب ردع من تسوّل لهم أنفسهم بالخروج على القانون وترويع الآمنين. لكن مثل هذا الإجراء في مثل هذه الحالة لا معنى له.

كذلك سنتوقع أن يبدأ الشاب يخاف على ذاته من عقوبة يعرف سلفاً نتائجها، ومن ثمّ سيبدأ في مراجعة الذات والسعي إلى حمايتها. فهذا هو الأمر الطبيعي والمنتظر لمن هم في حالته. لكن السارد يمعن في تقديم شاب لا مبالٍ وإن كنا لا نزال نعرفه بالصفات التي جاء النص على ذكرها. المتوقع إذن أن نسمع نوعاً من التشكي والدفاع عن الذات والنفس من مغبّة قصاص سيُنزل به لا محالة إن مضت الأمور على ما هي عليه.

«العاشق» والقضاء

لكن بدلاً من الخوف والرجاء والتطلع إلى وقوع أمر ما قد ينقذ الموقف، يفاجئنا النص بعبارة «فلما استقر الفتى في الحبس ووُضع في رجليه الحديد (أي ثبوت أن الأمور جدّية والنهايات لا تبدو مريحة على الإطلاق)، تنفس الصعداء»!! عبارة «تنفس الصعداء» صادقة في هذا الموقف، فالشاب دون شك لا يظهر عليه أنه مازوشي النزعة، كارهاً لذاته لا يرغب في الحياة عازفاً عنها. بل يظهر العكس، الشاب يتميز بحسن الهيئة والنظافة الدالة على الإقبال على الحياة وحبها وهو مما تظهر عليهم علامات السكينة والوقار، لا يعاني اضطرابات أو مشاكل نفسية، وهو يتمتع بجمال وكمال في الأدب، وهيئته تدل على أنه يعيش رغد العيش، فلماذا يدير ظهره لكل هذا ويسلك بوعي طريق المهالك والصعاب؟! سؤال محير، وتزيد عبارة النص في تأجيج هذه التساؤلات لو أن السرد لم يعقب تلك الجملة مباشرة بأبيات توضح لماذا «تنفس الصعداء»!

الأبيات – كما وردت – تؤكد أن الشاب مصرّ على أن لا يبوح بسرّه! أي أن عبارة «تنفس الصعداء» تبيّن شعور الشاب أن خالد القسري قد صدّق روايته وأن حكايته قد انطلت عليه، وفي الوقت نفسه توضح للقارئ أو لسامع السرد أن في الأمر شيئاً يبرّر تشكيك خالد وريبه في أمر الشاب، وأن الحكاية تدور حول فتاة يحبها ولا يريد أن تُعرف قصّة حبّه لها ويؤكد ذلك البيت الأخير:

قطع يدي بالذي اعترفت به أهون للقلب من فضيحتها

إذن فالشاب وإن كانت له قصة أخرى، إلا أنه تنفس الصعداء لأن محبوبته – كما يظهر – لن تفضح، ومسألة قطع يده ليس فعلاً مازوشياً وإنما عمل يقوم على أساس أخلاق المروءة والمثالية في الإيثار ولو كان الأمر عقاباً قاسياً ينزل على الذات!

أي أن النص غرس في المستمع أو القارئ صورة أخرى إيجابية للشاب وولّد نوعاً من التعاطف الوجداني مع «صريع الهوى» هذا. ومن هنا فإن المتوقع أن يعرف الوالي حقيقة أمر الشاب، وأن يستخدم فراسته وقدراته للدفاع عنه، ولحماية المحبوبة من أي ضيم في الوقت نفسه. ومن ثمّ قد يتساءل القارئ إذا كانت خطة خالد سوف تنتهي بالتشهير وإنزال العقوبة، لو لم يكن خالد أذكى مما ورد في السرد.

بمعنى آخر، يغرس السرد بذرة شك في نوايا خالد فيما أعلن والإجراءات التي

اتخذها من سجن الشاب ووضع رجليه في الحديد. ويظهر أن السرد يقتضي إيجاد مخرج أو وسيلة تبلّغ خالد حقيقة أمر الشاب الذي يعلم القارئ باطلاعه على ما قال من شعر أنه بريء. السؤال الذي يخطر لنا هو: كيف عبّر الشاب عن نفسه في أبياته، هل قالها بصوت عال وأمام من كانوا معه في السجن؟ لكن النص لا يذكر ذلك. وإنما يذكر أمراً آخر يدل على ذكاء خالد، وهو أنه دسّ للشاب من يُبلّغ عن أقواله وأفعاله، ويذكر ذلك بعبارة عابرة مختصرة لكنها تكفل وتضمن وصول المعلومات الضرورية إلى خالد للتأكد من براءة الشاب: «فسمعه الموكلون به.» لكن العبارة في الواقع تحيل إلى بعد آخر في غاية الأهمية في طبيعة السرد، وهي: هل كان الشاب يدرك أنه لا بد مراقب، ومن ثمّ قال ما قال شعراً بصوت مسموع يبلغ من حوله؟ أم أن الأمر لا يتعدى أن يكون مجرد «تنفيس عن النفس» إزاء ما سيواجه من مخاطر؟! ماذا لو لم يسجن، هل كان بإمكانه البوح بما في نفسه؟ بل لماذا لم يقل ما قال أمام خالد ولو على انفراد؟ يتضمّن في أسلوب السرد وطريقة تقديمه الإجابة عن هذه الأسئلة جميعها، وهذا ما يجعل سرداً تقليدياً يملك موجبات الدافع والمنطق السردي يعلّل ما يجري أو يقع في متن الحكاية.

فاحتمال تواطؤ الشاب وخالد معاً في أن يبرئ الشاب نفسه وأن تصل المعلومة لخالد في الوقت نفسه، كانت بحاجة إلى حيلة سردية، وهذا ما وقع وبشكل جيد! لكن كان على خالد القسري أن يوهم الشاب بعكس ما قد يفضح التواطؤ، وأن يزيد من وثوقية شك الشاب المتهم، فلم يستدعه مباشرة بعد سجنه، وإنما استدعي «لما جن الليل أمر بإحضاره عنده.»

المفترض أن المتهم الآن في حالة تجعله «يقر ويعترف» بحقيقة الأمر، إذ الوضع تحوّل من مجرّد دعابة أو تهمة إلى سجن وربما قصاص. وفي ضوء المعلومات الجديدة لن يكون بإمكان الشاب المتّهم أن لا ينكر الحقائق. لكن السرد مع ذلك لا يسلّم برواية الشاب رغم أن من الواضح أنه يتعاطف معها، إذ لماذا لا يكون الشاب قد افتعل إنشاد الأبيات لتبرئة نفسه وكسب عطف الوالي ومساندته ودعمه؟ على خالد القسري أن يبرهن على أنه إنسان عاقل لا يمكن «الضحك عليه»، أو أن يتمكن الشاب من تزوير حكاية أخرى للحكاية الأولى التي يقر فيها باقتراف الجرم. للتأكد من ذكاء الوالي لا بد من إثبات مدى صحة فراسته في الشاب، ويعبر النص عن ذلك بعبارات: «فلما حضر استنطقه (ماذا كان الاستنطاق، لا نعلم) فرآه أديباً عاقلاً لبيباً ظريفاً (نجاح الشاب في الاختبار) فأعجب به وأمر له بطعام فأكلا

وتحادثا ساعة» (أي أن النص ينقلنا في وصفه السابق إلى أن الوالي سعى إلى عكس إجراءاته السابقة من خلال بعض التصرفات التطمينية التي من شأنها التأكيد على أن الوالي يعرف الآن يقيناً: «علمت أن لك قصة غير السرقة» ولكنه (أي خالد) يتفهم تماماً ويقدّر موقف الشاب وهو سيسعى إلى مساعدته بأمور شكلية تخرجه مما هو فيه من تهمة السرقة وفي الآن ذاته يحفظ له حمايته لمحبوبته: «فإذا كان غداً وحضر الناس والقضاة وسألتُك عن السرقة فأنكرها واذكر فيها شبهات تدرأ عنك القطع» أخذ يقول الرسول صلى الله عليه وسلم: «ادرءوا الحدود بالشبهات.»

هكذا انتهى خالد القسري إلى حل توفيقي يضمن براءة المتّهم ويحمي الفتاة من أن تكون موضع مساءلة من طرف أهلها أو ثقافتها. لكن لا بد لإنجاح هذا الاتفاق من أن يعود الشاب إلى سجنه وكأن شيئاً من الاجتماع لم يقع، ربما لضمان عدم المساس بشرف محبوبته وسمعتها! لكن في الوقت نفسه أصبح حل المشكلة دليلاً على شهامة ونزاهة الوالي صاحب الفراسة والقدرة على الوصول إلى متطلبات تحقيق جوهر العدالة! لو أن ما خطط له خالد سيقع في الغد، لكانت نهاية الحكاية سعيدة وعادلة ولكانت في الوقت نفسه حكاية جيدة.

لكن ماذا حدث؟ هل تصرف الشاب حسب الخطة؟ يظهر أن السرد يدخلنا في مكائد سردية أخرى لمزيد التشويق والإثارة من ناحية، ولتوضيح أن البطولة لا يمكن أن تكون حكراً على عاشق ذي مروءة أو والٍ ذي حصافة وفراسة! إذ للمروءة مرايا وأوجه مختلفة متعددة معقدة!

لقد كانت دعوة الوالي الناس لحضور محاكمة الشاب والنظر إلى عقوبته المنتظرة مجانية، كما يورد النص ولتلبية الدعوة أهمية بالغة. فهي بالضرورة ستجعل المحاكمة تلتزم بكافة الإجراءات المثالية للمرافعة القضائية. ويصور النص المشهد بشكل احتفالي: «فلما أصبح الناس لم يعد بالبصرة رجل ولا امرأة إلا حضر ليرى عقوبة ذلك الفتى. وركب خالد ومعه وجوه أهل البصرة وغيرهم، ثم دعا بالقضاة وأمر بإحضار الفتى.» لن نتوقف كثيراً عند حجم الحضور، لكن قد نتساءل ولماذا حضرت النساء وهن عادة لا يحضرن أمثال هذه المناسبات. بل إن النص يؤكد ذلك بلغة سردية في غاية الذكاء والنقل والدهاء «فأقبل يحجل في قيوده، ولم يبق أحد من النساء إلا بكى عليه وارتفعت أصوات النساء بالبكاء والنحيب.» من الواضح أن شاباً وسيماً يجر القيود يقدّم منظراً يستدعي الرثاء والشفقة وكان الأولى أن لا تحضر النساء لاحتمال وقوع التأثر الذي يذكره النص. «فأمر بتسكيت

الناس!» لكن في الوقت نفسه لم يُطلب من النساء مغادرة الموقع، مما يدفعنا إلى السؤال لماذا دعين في الأساس، ولماذا لا يؤمرن بالانصراف، فوجودهن قد يعطّل أعمال التقاضي؟! النص لا يقدم لنا تبريراً، لكن ربما يفصح السرد لاحقاً عن أسباب وجودهن!

ويصور النص المحاكمة بشيء من التفصيل الذي برز تفهماً ورغبة في مساعدة الشاب ومعاونته للخروج من ورطته وجرمه المشهود من ناحية، وإصرار الشاب – رغم كل ما جرى في المساء من لقاء بينه وبين الوالي – على موقفه وتأكيده على الاستمرار في تحمل مسؤولية السرقة. ولقد استثمر السارد أسلوب الحوار في تقديم المحاكمة لمزيد من الإيضاح والتشويق، وربما لدمج القارئ الذي قد يتحول من متعاطف مع الشاب ومدرك لجهود الوالي الذي يجد نفسه الآن أمام سكان المدينة أجمعين في وضع، أقل ما يقال عنه، أنه ليس مريحاً، مما قد يؤدي إلى تغيير المواقف عموماً: الانصراف عن الميل إلى خروج الشاب بريئاً مما هو فيه، وإكبار الوالي الذي استطاع أن يتضامن مع شاب في ورطة إلى المطالبة بتحقيق العدالة العمياء!

ولقد صاغ السارد الحوار بلغة فقهية في غاية الدقة. فالوالي – كما هو الحال نظرياً في الدولة الإسلامية – يلعب دور القاضي ولا سيما في قضايا الحدود. ولقد أدار عملية التقاضي بقدر كبير من الموضوعية والحرفية القانونية الفقهية. فهو يسأل الشاب بوصفه متهماً لم تثبت عليه الجريمة بقوله: إن هؤلاء القوم يزعمون أنك دخلت دارهم وسرقت مالهم فما تقول؟ واستخدام كلمة «يزعمون» في غاية الأهمية في هذا السرد «ما تقول» ضرورية ومهمة أيضاً. ليستمر الحوار في شكل مرافعة قضائية تقدم فيها كافة الذرائع التي قد تؤكد وقوع الجريمة أو تشكك فيها: وقوع الحادثة؟ سرقة النصاب؟ وجود حرز؟ احتمال وجود سبب دعا لارتكاب الجريمة؟

وكان المتوقع من النص، أن يستفيد الشاب من كل هذه التفاصيل لبذر شبهة تحول دون وقوع الحد، خاصة وأنه قد باح بما باح به في الأبيات التي جئنا على ذكرها وأن الوالي قد أوضح له معرفته بالأمر، بل واتفاقه معه أنه سيحول دون وقوع الحد إن هو تعاون معه، دون البوح بسر محبوبته. مما يستدعي السؤال وبقوة: لماذا خذل الشاب الوالي؟ لماذا هذا الإصرار على هذا الموقف الذي لا مبرّر له؟ هل الصفات التي جاء النص على ذكرها بخصوص الشاب كانت تقديرات وأحكاماً خاطئة؟ في الواقع يدفعنا النص للتخلي عن الشاب، لرعونته وعدم رغبته في

مساعدة نفسه للخروج من مأزق آخر أوقع فيه الوالي ونفسه أيضاً أمام جمهور محتشد أصبح شاهداً في القضية ولا بد أن تُحترم العدالة أمامه.

هذا ويعكس النص الموقف العام في سلوك الوالي: «فغضب خالد (بطبيعة الحال ومعه ضمناً الجمهور كله) وقام إليه بنفسه (وكأنه يقول له: لماذا خذلتني ولم تحترم الاتفاق الذي جرى بيننا، هل تهزأ بي وبإجراءات العدالة؟) وضربه على وجهه بالسوط (وكأنه يقول لقد أحرجتني ووضعتني في موقف يدفعني لاتخاذ حكم أنا أعلم أنه جائر ظالم لكن لم تترك لي فرصة) وأنشد – كما يظهر – أمام الناس بيتاً من الشعر يؤكد موقفه المهزوم:

يريد المرء أن يُعطى مُناه ويأبى الله إلا ما أرادا

هكذا إذن يسدل الستار – ما لم يكن هناك كيد أو دهاء سرد آخر في شكل مفاجأة غير مرتقبة – على المشهد: «دعا بالجلاد ليقطع يده.» وكانت هذه العبارة تكفي. لكن المزيد من التشويق، وعلى طريقة السينما – بالحركة البطيئة يعمل السارد على تجسيد المنظر المخيف والمثير بالعبارات التالية: «فحضر وأخرج السكين، ومدّ يده ووضع عليها السكين.» إذن لم تتم عملية إقامة الحدّ المقرّرة بشكل سريع لإنهاء هذه الحالة المتعبة لكافّة الأطراف، وإنما على العكس كانت تتمّ ببطء كما لو كان مقصوداً. فلماذا كان السرد على هذه الشاكلة؟

سرّ العشق يقبله الجميع

يذكر النص العبارة التالية: «فبرزت جارية من صف النساء عليها آثار وسخ، فصرخت ورمت بنفسها عليه (الشاب) ثم أسفرت عن وجه كأنه البدر.» كلمة برزت هنا تصوّر عنصر المفاجأة والفعل غير المتوقع. وكذلك «جارية من صف النساء عليها آثار وسخ» يجعلنا نعيد التساؤل لماذا تحضر النساء وهن عاطفيات، وما شأن هذه الجارية التي عليها آثار وسخ؟ لكن النص بعد أن امتلك زمام المبادرة في إحداث المشاهدة والمباغتة، بكيد سردي متعمّد، كان عليه أن يبرر ظهور هذه الفتنة وليس سواها، ومن ثم كان المفترض أن تكون هناك النساء بين الحشد الذي شهد المحاكمة «أسفرت عن وجه كأنه البدر» هي وإن كانت «عليها آثار وسخ» إلا أنها فتاة فاتنة جميلة، تستحق أن تسترعي اهتمام الجميع: «ارتفع للناس ضجة عظيمة كادت أن تقع منها فتنة» حسم السرد الأمر، ظهور الفتاة لم يكن عرضياً، ووجودها سيؤخر بالضرورة إجراءات القصاص، بل ولقد «دخل الجمهور على الخط» ولم يعد بالإمكان المضي في إجراءات القصاص وفرض الهدوء، فبروز الفتاة الجميلة دفع الناس إلى

طلب توضيحات جديدة لم تكن قائمة من قبل.

هنا لا بد من أخذ المبادرة وتوجيه مسار المنظر القائم إلى ما دفع الفتاة للبروز في هذا الوقت بالذات ولماذا رمت بنفسها على المدان؟ والأولى أن يكون صاحب هذه المبادرة الفتاة نفسها – أو هكذا يظهر الأمر الطبيعي. وهذا ما وقع فعلاً: نادت (الفتاة) بأعلى صوتها: يا مولانا الوالي إليكم بهذه الرقعة!

لماذا لم تفصح الفتاة عما في الرقعة، وجعلت الأمر موجهاً للوالي، هذا ما يكتمه السرد، لكن في الوقت نفسه يعلن أن ما يعرفه واطلع عليه الوالي لم يتوافر لجمهور الناس. وكانت الرقعة تحمل أبياتاً شعرية تؤكد ما يعرفه الوالي سلفاً من أبيات الشاب، أي أن الشاب يحبها وتحبه ولكنه آثر أن يعذب حتى لا يفضح محبوبته أمام أهلها، وترجو الوالي:

فهلاّ على الصبّ الكئيب لأنه كريم السجايا في الهوى غير سارق

بمعنى أن الفتاة ترجو الوالي أن يمضي حكم الشرع فيه وأن يعالج الأمر بطريقة أخرى أشرف وأكرم للجميع، حتى لا يقع ظلمٌ غير مقصود. هكذا يفاجئنا السرد مرة أخرى وكان الموقف في غاية التعقيد والصعوبة: «فلما قرأ (الوالي) الأبيات، تنحى وانعزل عن الناس وأحضر المرأة...» مرة أخرى يجد الوالي نفسه أمام ضرورة إعادة التحري، وكذلك الركون إلى قيادته وفراسته ومروءته، ومن ثم عليه إعادة الحسابات، لكنه الآن مدفوع لمعرفة تفاصيل الأمر ليتوثق منه وأن لا يندفع عاطفياً إلى اتخاذ موقف قد لا تشفع الأدلة المحسوسة للخروج بها إلى النتائج التي يرغب.

لذا كان عليه أن يعرف تلك التفاصيل من الفتاة التي على ما يظهر وجدت نفسها مضطرة إلى اتخاذ موقف، كانت تعلم أن حبيبها يسعى إلى عدم إعلانه خوفاً عليها. فالفتاة هنا في واقع الأمر تضع حياتها على المحكّ وهذه شجاعة أم تهور منها؟ أمر ينبغي حسمه والآن. ولقد روت الفتاة الحادثة بتفاصيلها التي لا تتعدى أن تكون مجرد لقاء بين عاشقين وجدا نفسيهما أمام «فضيحة» انكشاف أمرهما أمام من يخشون معرفتهم بأمرهما! وكيف أن الشاب «اعترف بالسرقة وأصر على ذلك حتى لا يفضحني بين إخوتي، وهان عليه قطع يده لكي يستر علي ولا يفضحني، كل ذلك لغزارة مروءته وكرم نفسه!».

إذن توضح الفتاة أبعاد المسألة مؤكدة أننا أمام شاب ذي مروءة وكرم نفس، وهو وإن بالغ في الإيثار ودفع التضحيات من أجل المحبوب، فإنه ليس بالمتهور أو

الطائش أو اللاعب بأعراض الناس، لكنها التقاليد والعادات التي ليست موضع نقد النص، فالنص يتجاوز ذلك بسبب مفهوم «الفضيحة» الذي كررته الفتاة مرات، في مجتمع «الشرف» و«العرض». بمعنى ضمني، ما كان ينبغي أن يفتضح أمرهما، حتى وإن كان لهما الحق في أن يتحابا، فالحب مقبول في مثل هذه الثقافة إن لم «يُفتضح أمره»!

قد يتوقع البعض أن يلوم الوالي الفتاة ويرميها بقلة الحياء والأدب وإحراج ذويها، لكن الكيد السردي يتدخل هنا مرة أخرى. ليس في النص ما يقلل من شأن الشاب أو شرف الفتاة أو عرضها، فكلاهما محترم ويُقدّم على هذا الأساس في النص! بل الأهم من ذلك يتمّ تقديمهما بوصفهما من أصحاب المروءات ومن ذوي المجتمع الجديرين بالاحترام! لكن في الوقت نفسه لم يعاتب النص الأهل وكيف أنهما اقتحما خلوة محبين أو انتهكوا حرمة خصوصيتهما في لقاء حبّ! على العكس من ذلك لا يتناول النص هذا الأمر، فهو من المسكوت عنه من ناحية، وليس محور الاهتمام السردي! ولتأكيد مدى الاحترام يؤكد النص على موافقة الوالي (ممثل الثقافة والمجتمع في أرفع أشكاله) على وصف الشاب بالمروءة وكرم النفس بقوله: «إنه خليق بذلك!».

هل هذه العبارة توضح تغيراً آخر في موقف الوالي الذي كان في غاية الغضب من تصرفات الشاب المتهم، حتى أنه لم يتورّع عن ضربه على وجهه بالسوط؟ وإن كان كذلك فكيف سيعبّر عن تغيّر موقفه من غضب إلى إعادة احترام الشاب وتقديره وأمام الجماهير الغفيرة المحتشدة؟ هذه مسألة في غاية الأهمية، لضمان وقوع تحوّل وقبول واحترام للعدالة ونزاهتها من ناحية، وحتى تصبح تصرفات الوالي معقولة مقبولة؟

هنا يتدخل السارد مضيفاً العبارة التالية: «ثم استدعى الفتى إليه وقبّل ما بين عينيه.» يا له من موقف غريب بعد الغضب والضرب بالسوط، ربما لشعوره بالغبن وأن الشاب يستفزه، رغم أن فراسته تؤكد له ما أكدته الشابة في حوارها معه، فكان عليه أن يتراجع عن موقفه العلني. فهل هذا من المروءة؟

الآن أصبحت الأمور منوطة بالوالي الذي عليه أن يحسم الأمر ويواجه المشكلة: مشكلة تقاليد ينبغي أن يحترمها الجميع ويتصرف بناء على قيمها وأعرافها من ناحية، ومن ناحية أخرى أن يتجاوزها، بشكل يحفظ كرامته وسمعة جميع الأطراف، بل وتأييد وقبول المجتمع الذي بإيمانه بهذه التقاليد والأعراف جعلها قانوناً واجب

الاحترام وانتهاكها مآله العقاب. فكيف سيفعل ذلك؟ يظهر أن النص يدفعنا إلى استراتيجية أخرى في التناول، ليس على الفتاة أو الفتى أن يشعرا بأنهما ارتكبا أخطاء أو تجاوزا حدوداً اجتماعية – ثقافية ما، وإنما على العكس من ذلك، أهل الفتاة وبالذات ولي أمرها، هو الذي يجب عليه الآن، وبعد أن انكشفت الأمور وعُرف المستور، أن يشكر الشاب ويجازيه بدلاً من القصاص التكريم لحرصه على حفظ عرضه وصيانته من العار.

إن «قلب الطاولة» كما يقولون أصبح الخيار الوحيد وربما الأقوى أمام الوالي وعلى ولي أمر الفتاة وقد آلت الأمور بما آلت إليه، أشرف له أن يكون صاحب مروءة، بدلاً من أن يكون صاحب حق أو معتدى عليه!! وبطبيعة الحال لن تكون ابنته أكثر شجاعة ومروءة في سعيها إلى التضحية بنفسها، كما ضحى الشاب من أجلها بنفسه، ويكون هو (الوالد) أقل تضحية ومروءة؟!

لكن، وهي «لكن» كبيرة، هل ينبغي أن يتم تجاهل الأعراف والتقاليد، التي من المروءة التمسك بها، حتى في حالة فريدة استثنائية، ثبت فيها حسن الظن وكريم الخصال؟ إنها مسألة في غاية الأهمية على المستويين النظري والعملي. هل نتجاوز القيم والأعراف والتقاليد في الحالات التي تروق لنا؟ وإن تصرفنا بمثل هذا الأسلوب، من سيقرّر هذه الحالات؟ أو الاستثناءات؟ أولا يعدّ ذلك خرقاً للأعراف المرعية ومن ثم تلاعباً بها؟ أيضاً كيف سيتسنى للوالي أن يأمر باحترام الأعراف والقيم والتقاليد بعد الانتهاء من هذه الحالة التي حظيت باهتمام الرأي العام الذي حضر المرافعة، والتي كان يؤمل بأن تنتهي من خلال الحفاظ على النظام العام باستخدام الشكليات الإجرائية؟

يقودنا النص مرة أخرى إلى ضرورة أن يتصرف الوالي بمسؤوليته ودرايته حتى تؤول الأمور إلى نصابها ويتمّ تجاوز هذه الحالة الفريدة. فكيف يمكن ذلك؟ وبشرط أيضاً أن يكون المخرج داخل حدود الفقه وفي سياقه وسياق العرف القائم في إطار تلك الثقافة والمرحلة التاريخية؟ إنها فعلاً معضلة أخرى يعالجها السارد بذكاء. فأولاً وقبل كل شيء على والد الفتاة أن يرتفع لمستوى الأحداث ويتحمّل دوره بحسب ما تمليه عليه مروءته. وقد فعل ضمناً كما يوضح النص. وأن تتحول مسؤولية الفتاة التي أمر لها الوالي بعشرة آلاف درهم، ربما حتى تصبح ذات قدرة وذمة مالية تخوّلها التصرف بشكل مستقل عن إرادة أسرتها. لكن يبقى الجانب القانوني/ الفقهي: ولايتها والعرف والتقاليد تجعل والدها وإخوتها في حرج أن

يزوجوها ممن اعترف أمام الملأ بحبها بل وتجاسر على مواعدتها وزيارتها في دارهم. إنه إن فعل سيكون موضع تندر ومثلبة بعض الناس حتى وإن لم يكن في الحال، فالأمر محتمل في المآل.

حل لا يمنع التقليد لكنه يبقي على المرؤة

هنا يتدخل الكيد السردي مرة أخرى بعبارة في غاية الأهمية وتتماشى مع كرامة الوالد وتؤكد على احترام الأعراف المرعية: «وأنا أسألك أن تأذن لي في تزويجها منه» وسيكون لهذا الطلب من طرف الوالي الكرامة والقبول كما تقتضي الأعراف والمروءة بذلك، فيأتي جواب والد الفتاة: «قد أذنت أيها الأمير بذلك.» إذن انتقلت ولاية أمر الفتاة من والدها إلى الوالي وهو أيضاً القاضي، بحيث لم تخالف الأعراف، ويكون قد تصرف بنبل وكرامة في أمر ما كان بالإمكان أن يقوم به.

ماذا عن الجمهور الذي يوضح السرد أنه كان بمنأى عن كل هذه التفاصيل التي تمّت بعيداً عنه، أليس له الحق في أن يعرف على الأقل شيئاً مما يجري، يبرّر ويفسّر التحوّلات والتغيّرات في المواقف والأحكام؟! لتوضيح ذلك اكتفى النص بعبارة «فحمد الله وأثنى عليه وخطب خطبة حسنة» بطبيعة الحال موجهة للجمهور وللفتى في الآن نفسه، فالجمهور شهود للواقعة لكنهم ليسوا طرفاً فيها. وأمام الناس وبحضورهم أجرى الوالي/ القاضي إجراءات عقد الزواج: من إيجاب وقبول، لم يعترض عليها الشاب وإنما قبل التزويج وعلى المهر الذي قال به الوالي.

لكن حتى تكون النهاية سعيدة رسمياً، أمر الوالي: بحمل المال إلى دار الفتى «مزقوفاً في الصواني» وهذا أمر فيه التأكيد على رسمية وقوع الزفاف بإشهاره، ولكن أيضاً بإكرام العاشقين بالاحتفال بالنهاية غير المتوقعة لهما. أما الرأي العام الذي عليه أن يحافظ على قيمه وأعرافه فلا بد من أن يكون على قناعة من أن ما تمّ إنما يؤكد على عظمة قيمهم وأعرافهم وثباتها، وأن النظام الثقافي السائد قادر على تجاوز الحالات الاستثنائية التي تحظى بقبول الناس وتقديرهم واحترامهم وتعاطفهم، فيورد النص: «وانصرف الناس (أي انصرفوا بهدوء دون أن تكون هناك فتنة أو اختلاف في الآراء فيما بينهم كما يؤكد على ذلك السياق) ولم يبق أحد في سوق البصرة إلا نثر عليهما اللوز والسكر حتى دخلا منزلهما (لم يكن لهما شيء من ذلك من قبل لكن الاعتراف الرسمي والجماهيري جعل لهم ذلك أيضاً!) مسرورين مزقوفين (بعد أن كان التهديد بالقصاص أو العار والفضيحة مصيراً منتظراً وواقعياً!).

يختتم الأصمعي حكايته بعبارة رشيقة ذات دلالة، ترفع السرد من العبارة المكررة «وعاشوا في التبات والنبات وخلفوا صبيان وبنات» أو فكرة النهاية السعيدة المفرحة بقوله: «فما رأيت يوماً أعجب منه أوله بكاء وترح وآخره سرور وفرح» وهنا كلمة «رأيت» تدل على حسن الاختيار في إيهامنا بأن الأمر قد وقع وهو ينقل مشاهدات راوية مشهور بالكفاءة! وبقية العبارة تؤكد على المفارقة بين البداية والنهاية دون أن تكون تلك النهاية مرتقبة بالضرورة!

آليات السرد: الدهاء والكيد السردي

الآن وبعد عرضنا للحكاية بشكل موجز، نرجو أن نتمكن من إبراز بعض الأسئلة عن أسلوب السرد المتّبع في تقديم أحداث الحكاية. وسنقدّم مجموعة من الاعتراضات على الوقائع لنخلص إلى توجيه النظر إلى كيفية تقديمها سردياً، ومن ثمّ الادعاء بأن هذا الأسلوب السردي كان قصدياً، وهو ما أسميناه: دهاء أو كيداً سردياً.

السؤال الأول: لماذا لم يلفت شكل الشاب المتّهم بالسرقة أهل الفتاة، أو أصحاب الدار بالأصح؟ فكما يوضّح لنا النص ارتاب الوالي من أول وهلة في أمر السرقة بسبب شكل الشاب وما يتمتّع به من صفات نبيلة، وكذلك بسبب رباطته وسكينته؟ فالسؤال: لماذا لم يتشكّك صاحب الدار وأولاده في أمره؟ خاصة أن ما يدفعهم إلى التشكك أن الشاب مقرّ معترف بالتهمة التي وُجّهت إليه؟ يظهر أن أصحاب الدار كانوا يحسّون بذلك ويدركون أن في الأمر شيئاً ما، لكنهم كانوا، وبوعي، مصرين على تجاهل الأمر بسبب ما قد يدفعهم إلى الوصول إلى نتائج لا يرغبون في التعرف عليها، من مثل أن تكون له علاقة بإحدى بناتهم! والنص يجعلهم حريصين على أن يستمر الشاب في تأكيد حكاية السرقة على أي حكاية أخرى حتى لا تقع عليهم تبعات فضيحة هم لا يرغبون في الإقرار بها؟

ربما كان من المستحسن أن نبحث عن قرائن وشواهد على ما ذهبنا إليه. النص غامض في هذا الموقف، وغموضه هو ما يجعلنا نرجّح ما ذهبنا إليه. فلو كان أصحاب الدار يرغبون في الحصول على ما سُرق منهم، لتمّ لهم ذلك، ومن ثمّ ما الحاجة إلى الإصرار على رفع أمر الشاب إلى الوالي دون تدخل يذكر في مجريات ترافعه أمام العدالة؟ يظهر لي بشكل غير مباشر، أنهم كانوا يسعون، وقد ثبت لديهم أنه لم يسرق من دارهم شيئاً، أن تثبت تهمة السرقة على الشاب بعد أن عرف عنها «قوم» أصحاب الدار، إسكاتاً لأية تخريصات أو أقاويل!

المسألة الثانية على مستوى السرد لماذا استخدم الشعر (رغم أنه شعر غير

جيد المستوى) في متن النص كدليل على البراءة أو إبراء للذمة عند اتخاذ موقف (في حالة الوالي)؟ كما هو معلوم القريض يتطلب أناة وتفكيراً وهو غالباً قول مقصود تمّ التفكر فيه سلفاً من ناحية، وإن كُتب على رقعة فيضاف إلى ذلك أمر الكتابة. لكنّ هناك بُعداً آخر، قول الشعر موهبة تحتاج إلى ثقافة ومعرفة، وهو أداة مقدرة محترمة في المجتمع العربي التقليدي، ومن ثمّ أبلغ الترافع وتقديم الشكوى ما كان شعراً أو رمزاً، ومن ثمّ فإن الشاب والوالي والفتاة عندما جاءت ساعة الحسم تكلموا شعراً. والقضايا والمواقف التي وجدوا أنفسهم فيها حاسمة وحساسة، وكان قول الشعر أنجع وسائل الإقناع السردي للمتلقي العربي الشعبي الذي سيجد أن الأبيات لا تقدم فقط تبريرات مقبولة معقولة وإنما إنسانية وجدانية لا تقول بها سوى نفوس كبيرة، وهي لا تقول إلا الحق. هنا يظهر نوع من أساليب تجاوز الإقناع بالجدل إلى الإقناع وبالتسامي والرمز. فالوصول إلى قناعات الجمهور تتطلب مزيداً من تأييدهم وتعاطفهم، حتى وإن كان السياق السردي لا يمكّن الجمهور الشاهد من الدراية بهذه الأبيات، فالجمهور الأهم في آلية سرد الحكاية هم القراء المطّلعون على كافّة التفاصيل، حتى ما كان منها خلف الكواليس!

أما القضية الثالثة التي نجد صداها في آلية السرد، فهو السؤال حول تعمّد الكذب: هل هو من المروءة أم ينافيها؟ الإجابة الواضحة أن الكذب يتعارض جذرياً مع المروءة، فكيف يمكننا إذن أن نقبل أن الشاب صاحب مروءة وهو يكذب؟ لكن مهلاً، ومن قال إنه كذب؟ أليست السرقة هنا تحتمل أكثر من دلالة ومعنى، ماذا لو صرفنا المعنى إلى ما يضمره في وجدانه من أنه سرق قلب فتاة، رغم أن قلبها يعادل النصاب، ولقد أمعن في الإصرار على حبها رغم أنها في «حرز» من الأعراف والتقاليد التي لا تبيح له ولأمثاله الجرأة على حبها، وبطبيعة الحال لأهلها الحق كل الحق في اتهامه وهم لم يكونوا شركاء في تورطه، بل على العكس كانوا يدفعونه بعيداً عن ذلك. فهو إذن سارق وسارق مع سبق رصد وتربص، سارق لحب فتاته ووجدانها، وهذا مما يكمل مروءته، ومن ثم كذبه هو صدقه. ومروءته كانت في الإمعان بصدقه فيما يبوح وعلى غيره أن يفهم ما يرمي إليه!!

أما القضية السردية الرابعة، فهي تصرفات الوالي التي تظهر متأرجحة بين العفوية والتخطيط القائم على دهاء وحنكة وفراسة. فهو قد تشكك من الوهلة الأولى بسبب هيئة الشاب واختبر رجاحة عقله، لكن إصرار الشاب على صحة التهم الموجهة إليه، جعلت الوالي يصرّ على ضرورة سبر غوره ومعرفة حكايته. دسّ

العيون لنقل ما يجري للشاب أو يقع منه ورفع ذلك إليه، مقابلته مع الشاب وتأكده من صدق حدسه وكذلك دعوته للجماهير بالحضور بل ودعوة النساء! وإن دسّت في ثنايا السرد، لكنها توضح أنه أدرك أن في الأمر فتاة وأن حضورها قد يدفعها للاعتراف، ومن ثمّ مواجهة الأمر. وكذلك أسلوب المحاكمة وغضبه وتعنيفه الشاب، الذي ظهر كما لو كان غضباً فعلياً رغم الاحتمال أن يكون جزءاً من تمثيلية أخرجها وأدارها ولعب أدوارها الوالي نفسه، بل والبطء «المتعمّد» في إيقاع حد القصاص، كل هذه المقدمات تجعلنا عند الاستعادة لأحداث الحكاية نرجح أنها قد استنفرت شجاعة الفتاة ومن ثمّ اقتحامها الساحة، وما لباسها الرث إلا دليل على أن أسرتها ربما سعت إلى الحؤول دون حضورها فتنكّرت وحضرت. أما كتابتها لرقعة عليها أبيات فهذا دليل إضافي سردياً على أنها كانت تخطط للقيام بذلك إن دفعتها الظروف إليه! ما قام به الوالي من حفظ ماء وجه والد الفتاة، ومن ثمّ كسب الجولة لصالح الجميع دون أن يكون هناك خاسر: والد الفتاة، الفتاة، الشاب، الوالي، الثقافة، أمر لم يكن بالإمكان ضمان وقوعه إلا عن طريق أسلوب السرد الذي يقدم نتفاً من المعلومات بحسب السياق، رغم أن الحكاية تقليدية جداً.(٣)

أما القضية الأخيرة فهي ما السر؟ فحكاية الشاب كانت سراً لم يبح به، لكن كافة الشواهد الخارجية تؤكد أن هناك تواطؤاً، حتماً ربما من الوالي الذي عليه أن يكفل سلامة الجميع مع الحفاظ على هيبة العدالة ونزاهتها. الجميع يدركون السر سلفاً. أليس «السر» في هذا المقام هو التأكيد على إصرار الجميع على أن لا يواجهوا حقيقة معرفتهم بأمر ما؟! سر الحكاية أن حب الشاب للفتاة كان أمراً تقتضيه المروءة لكن الجميع تآمر على أن يلتزم بآداب المجتمع المصنعة حفظاً للوجه، ولو كان على حساب مواجهة الحقيقة العادية. ولعمري هذا النوع من المواجهة هو الأصعب دائماً لذا كانت آلية سرد الحكاية أبلغ من الحكاية وأكثر منها قدرة في سبر أغوار النفس الإنسانية المفطورة على حب الفعل الجميل حتى وإن أنكرته أو تنكّرت له. السرّ هو أن السرّ يعرفه الجميع، لكنّ الكلّ يتوخّى الحذر من مواجهة تبعات ذلك «السرّ». وعندما نصرّ على أن لا يبقى السرّ سرّاً نكون قد حقّقنا لذواتنا أعلى مراتب التحرّر والانعتاق. وربّما ما تؤكده الحكاية أن أعظم بوح وأجمل سرّ ينكشف هو أن يحب إنسان إنساناً؟ ويصبح ذلك أعمق وأنبل وأعظم عندما يكون فتى وفتاة!!

(٣) المرجع السابق، «حكاية العاشق ذو المروءة»، ص ٥١–٧٤. وكافة الاقتباسات التالية هي من الحكاية نفسها وفي إطار الصفحات المذكورة.

مريدات في حضرة شيخهن

منال نحاس

تشترك الفتيات العشر اللواتي اتخذهن هذا الاستطلاع موضوعاً، وهن في سن تراوح بين السادسة عشرة والتاسعة والعشرين، في انتسابهن إلى جمعية دينية بيروتية، وفي حضورهن حلقاتها الدينية التي تعقد دورياً. والفتيات جميعهن سنيات لبنانيات، ومنبت أهلهن بيروتي، وهن بيروتيات في النشأة والسكن والدراسة والعمل، وتربين في بيوت يصلي فيها أهلهن ويصومون.

المستوى التعليمي للفتيات يراوح بين حيازة شهادة جامعية في الهندسة المعمارية، وإنهاء المرحلة الابتدائية في دورة لمحو الأمية. لكن التفاوت في المستوى التعليمي لا يغير شيئاً في الفتيات العشر في ما يتعلق بأخوّتهن على طريق الاهتداء إلى الله والاقتداء بشيخ الجمعية التي ينتسبن إليها، وفي انبهارهن شبه الصوفي به وبالمثال الذي يقدمه لهن. وقد اختارت جميع الفتيات مدارس غير مختلطة لتعلمهن. والمدارس هذه محافظة ودينية وأهلية التوجه، وتزيد من أحكام الرقابة المتشددة على تعارف الفتيان والفتيات. وبذلك ساعدت المدرسة في تحويل الفتيات إلى تربة صالحة لتنامي النزعة الجماعية لديهن على حساب النوازع الفردية. أما دخولهن إلى الجمعية فحصل في سن متوسطة بلغت ١٥ عاماً. وهذه السن هي التي تلي، عادة، الخروج من

«الورطة الأوديبية» للدخول في ورطة جديدة، هي ورطة تدبير الأنا بين الحال أو الواقع والانا الأعلى (القيم، التقاليد، الدين)، وفي ورطة البحث عن الذاتية الفردية ونوازعها وأهوائها وميولها.

١- صفات الشيخ

تتمرأى الفتيات العشر بالشيخ الذي يعكس لهن عن أنفسهن صوراً تتزاحم كلماتهن في التعبير عنها . فالشيخ، بحسبهن، تجتمع فيه صور التواضع والحنان والصفاء والنور والأخلاق والحب... وهذه كلها صفات من قاموس الصوفية. ويجمع الشيخ العلم والمعرفة من طرفيهما، الديني والدنيوي، ويحظى بالأتباع والمعجبين في كل البلدان العربية. «عند رؤيته أشعر بصفاء روحي، ولا أستطيع أن أصفه» تقول إحدى الفتيات فيما تقول أخرى إن «قلبه يتسع للكل، وهو قريب من القلب.»

ومن صفات الشيخ التي يرددها معظم الفتيات إنه «محبوب، وذو هيبة باهرة، ويكتنفه الغموض.» إحداهن قالت إنها في البدء «ترددت» في زيارته، لأنها قد لا تتحمل «قوة هيبته» التي تطل من وجهه «السموح». لكنها تابعت: «عندما رأيته من بعيد رق قلبي له، وعند الذكر ارتجفت عيناي وانفتح قلبي له، وعندما نظرت إليه رميت القلم والدفتر، ورحت أستمتع بحديثه.»

فتاة أخرى تقول إن «عطاءه لا يحده النور الذي يخرج منه. فهو يعلمنا الاهتمام بالقلب وعدم الانبهار بالمظاهر.» وفتاة ثالثة تقول إنه يعاملهن كما «يعامل الأهل أطفالهم الرضع، وهذا هو سبب تعلقنا به.» وصفة «اللطف» تترد دائماً على ألسنة الفتيات المريدات لشيخهن.

٢- حضوره في الفتيات

تعترف الفتيات العشر بأن لا كيان لهن من دون شيخهن. واحدة منهن تقول: «فيه تجدين كيانك ووجودك، ومن دونه لا تساوين شيئاً.» وهذا الانتساب الروحي إلى الشيخ، وانبعاثه في أرواح فتياته، لا تداخله المادة، لأن الشيخ هو مربي الروح والذي يقيم صلة الروح بالجسد. «في أوقات كثيرة أشعر أن الشيخ دائماً معي، إلى جانبي،» تقول فتاة من مريداته، وتتابع: «عندما أكون في ضيق أشعر أنه يقول لي ماذا عليّ أن أفعل، وأسمع صوته يرشدني ويدلني... وهو صاحب كشف، يعرف كل ما نفعل.» وتذهب فتاة أخرى أبعد من زميلتها في تحديد دور الشيخ في حياتها،

فتقول: «أشعر أنه يسكن دائماً في داخلي، في حضوره وغيابه، ويعرف ما يدور في عقلي وخلدي.»

والشيخ، يحسب كلمات مريداته، هو موّحدهن ومذوبهن في بوتقة واحدة. إنه جامعهن الروحي، ومقيم الصلة بين الواحدة منهن ونفسها، وبدونه لا ذوات لهن. وهو منتشلهن من ربقة الجسد المادي، مرتع الأنا وحدودها. كأن الشيخ يحول كل أنا من أنوات الفتيات إلى أنا أعلى ويوحدها في واحدة. والشيخ يقول لمريداته إنهن هو، وهو هنّ. وحين يسألهن في بداية الجلسات في حضرته: «من أنتن»، يجبنه في صوت واحد: «نحن أنت»، فيقول هو لهن: «ادخلوا يا أنا». كأنه في هذا كله يعتق فتياته من وجودهن الفردي المتميز، ومن صفاتهن المجتمعية والفردية، لبلوغ تجانس جمعي، حيث لا أنا، وحيث المثال هو الأنا الأعلى الكلية. وفي هذا يقيم الشيخ لحمة عضوية بين مريداته، هو محورها ورابطها وجامعها، بينما هن الفتيات يذبن في بعضهن، ويذبن فيه.

٣- الخلاص والهداية

«أنا لا أتعرف على الشباب ولا أخالطهن، لأن ذلك لا يليق بابنة الشيخ،» أي تلميذته ومريدته، تقول إحدى الفتيات المريدات. وتضيف مريدة أخرى قائلة: «عندما أحضر درساً من دروس شيخنا، أشعر أنني كنت فارغة وشحنت بطاقة غريبة، وأصبحت صلتي بنفسي قوية.» وهذه الطاقة التي يشحن بها الشيخ مريداته، تصرفهن عن «الميوعة» والاختلاط بالشبان، وعن «التفلت حيث لا حدود ولا مسافات.» واحدة منهن تقول: «الحمد لله الذي خلصني من جو رفاق برمانا، حيث الاختلاط بين الشبان والفتيات، وحيث لا مسافة في التعامل والعلاقات.»

والشيخ وارتياد حلقاته هما خلاص الفتيات من «حياة بلا هدف.» فواحدة من مريداته تقول: «صار لدي هدف لحياتي. وبحوث العلماء، علماء النفس والاجتماع، لن تنفع في الحد من الانتحار في المجتمعات الغربية.» أما تلميذات الشيخ، فيعرفن هدف حياتهن الذي يتجاوز «الأكل والشرب والملبس،» بحسبهن. والهدف هذا يمنحهن «السعادة» التي تتحصل من طريق الاتصال بالشيخ الذي يدعوهن إلى «القيام إلى الصلاة في أثناء الليل، والبكاء على النبي وحفظ القرآن.» ومن كانت من الفتيات «تحب الرقص وجو تخالط الشبان والفتيات،» كانت تشعر أنها على «ضلال» و«ضائعة» «ومخطئة»، فاهتدت بواسطة الشيخ الذي أدخل «الطمأنينة» إلى قلبها وعرّفها إلى نفسها.

وتجمع الفتيات العشر، حين يسألن عن الزواج، على صفة واحدة للزوج المرتقب والمأمول: «أن يكون ملتزماً عند سيدنا،» أي في حلقات الشيخ، رائدهن. لكن إحدى الفتيات تقول صراحة إنها لا تريد الزواج إلا «بشيخ مثل شيخنا،» وتتابع «لا أريد المهندس ولا الطبيب ولا المحامي، بل الشيخ، وليس أي شيخ، بل الذي يشبه سيدنا.» أما زميلة لهذه الفتاة، فتروي قائلة: «مرة سألني صهري إن كنت أضع شروطاً على عريس يبعثه لي الشيخ سيدنا، فقلت لصهري: لو بعث لي سيدنا سعداناً أسود، أقبل به، لأن ذوقه ذوقي، وهو لا يختار لي إلا الشخص المناسب.»

وهذه العينات من كلمات مريدات الشيخ وعباراتهن تفيد أن سيدهن يضطلع بشؤون حياتهن الدنيا. كأن الانصهار في بوتقة الحلقة التي محورها الشيخ وعالمه وكلماته، يدخل الفتيات في صلة أو رابطة جديدة عنوانها: «كلنا أخوات في حضرة سيدنا وفي حضرة ربنا.»

٤- النفس خارج الإرادة

تكاد لغة «العشق» تطغى على كلام الفتيات عن شيخهن. فواحدة منهن تستعمل، مثل فيروز في أغنية لها، «البحر وسعته» للدلالة عن حبها لشيخها. وابنة الشيخ أيضاً تحظى بمثل هذا «الغزل البحري.» ذلك أن «الحاجة» (ابنة الشيخ) تتولى أحياناً عقد الجلسات الأسبوعية للفتيات وترشدهن إلى نوع الملابس التي ينبغي عليهن ارتداءها. وهي تستمع إلى خلجات قلوبهن وهمومهن. والحاجة مثل والدها أيضاً: «بحر لا حدود له، ولا بداية ولا نهاية.» وهي بحر يشربن منه «الحب والطهر.» وتوجه بعض الفتيات الرسائل «الغزلية» إلى الحاجة وتبلغنها فيها أحاديث القلب والفؤاد.

إحدى الفتيات تقول: «الحاجة كانت وستكون أكثر من رفيقة وأخت وحبيبة.» ذلك أن الحاجة وتلميذتها تذوب الواحدة منهن في الأخرى. فهي تأخذ الفتاة مشاوير، وتوصلها إلى المنزل عند عودتها من الجامع. وتروي الفتاة أنها بعد ذهابهما معاً إلى المنارة، حيث تمشيتا وشربتا النسكافيه، أن الحاجة طلبت منها ألا تقول إنها معلمتها، لأن هذه التسمية، بحسب الفتاة، لا تدل على «الحبيب والحبيبة» وحيث تنتفي علاقة التلميذ والأستاذ. وتضيف الفتاة: «الحاجة تعاملني كحبيبة وتحترمني كابنة شيخ.» وأما الحب القائم بين الطرفين، فيكاد يكون حباً حقيقياً كالذي يقوم بين المتحابين: «فإذا زعلت مني الحاجة أشعر أني غريبة في الدنيا، بل ميتة،» تقول إحدى الفتيات. وعندما يرى أهل الفتاة ابنتهم «حزينة»، يعلمون أن الحاجة «زعلانه» منها، ثم لا

تلبث أن تضيف أن الحاجة «صديقة تأخذ عقلي.»

تخرج الفتيات المريدات أمر أنفسهن عن إرادتهن، وتكلفن أمر ضبط «شيطان النفس» إلى رقيب خارجي (الحاجة والشيخ). أي أن أنفس الفتيات المريدات تقوم خارج إرادتهن، ولا سلطان فردياً لهن عليها .

٥ – بحر الحب

«أنا أحب الشيخ كله على بعضه،» تقول إحدى الفتيات بلغة تستعمل عادة بين الفتيات للدلالة إلى حبهن كل ما في الشخص الذي يتحدثن عنه. تقول الفتاة ذلك وتتابع: «أنا مأخوذة بعطاء روحه،» كأنها تستدرك الجملة الأولى الدراجة وتموهها. وتقول صديقة أخرى لهذه الفتاة أن قلبها «يدق كثيراً ويخفق»، عندما ترى شيخها. «ولو قلت إنني أحبه على قدر سعة البحر، أكون قد وضعت حدوداً لحبي. لكن حب الشيخ لا حدود له في قلبي. وأنا أدعو إلى الله أن تستمر علاقتي به حتى ما بعد الموت، كي أجلس معه في الجنة»، بهذه العبارات تحاول الفتاة نفسها أن تشرح نوع حبها للشيخ.

غير أن إحدى الفتيات الأخريات تعبر عن حبها للشيخ بصور الحب الأمومي، فتقلب شيخها من المذكر إلى المؤنث، فتقول: «الشيخ أمي الروحية التي تسمو بي إلى الروح وتصعد بي إلى أعلى، ومن دونه حياتي هباء، ومقتصرة على العمل والدراسة والنوم، أي خالية من العاطفة والحب». وعندما تسمع إحدى الفتيات كلام شيخها «تنهمر من عينيها الدموع» وجداً. وإذا كان من طبيعة الوجد أنه يتشبث بالنفس أثناء جفاء الحبيب وغيابه، فإن هذه الفتاة المريدة يبلغها الوجد في حضرة الشيخ، ويصعب عليها أن تصدق أن «كلامه كلام إنسان.»

وحول رابطة الحب الجمعي الذي يقوم بين الفتيات، وبينهن وبين شيخهن، تقول واحدة من مريداته: «كلنا متساويات في حضرة الشيخ، ما دمنا نعيش كلنا من نهر حبه». كأن غياب الأنا الفردية لدى الفتيات يحوّلهن جسماً واحداً متصلاً. فالتوحد والاختلاط والتجانس والتواصل التام يمنع الاختلاف الذي يفرّق الواحدة منهن عن الأخرى ويميزها عنها. ذلك «أن كل اختلاف هو بداية، وكل بداية هي وجود وكون،» على ما يذكر النفري، أحد أعلام الصوفية في أدبنا القديم.

٦– الوجد الصوفي:

إن وجد مريدات الشيخ الصوفي هو وجد عاطفي يملأ أنفسهن ويصرفها عن

كل شيء، سوى حب الشيخ وطاعته والنهل من بحر حبه وحضوره أمام أبصارهن وفي قلوبهن. وهذه العاطفة من الوجد مادتها الفعلية الليبيدو الفرويدي. ويكفي أن يحضر الشيخ مرة واحدة أو أكثر أمام أبصار فتياته المريدات، حتى يصبن بالاختطاف الروحي الذي يغيّب الشخص عن نفسه وعن الآخرين، ليصبح طوع بنان الشيخ وكلماته. وهذه العلاقة بالشيخ وبابنته الحاجة، تعوض حرمان الفتيات الجنسي والعاطفي. فيتحول الحرمان هذا، عبر العلاقة الملحمية والخرافية بالشيخ، إلى امتلاء نوراني كامل.

Le désir amputé, vécu sexuel de femmes libanaises(*):

A l'épreuve d'une relecture, quinze ans après.(**)

Marie-Thérèse KHAIR BADAWI

«Le fond est partout le même
et la culture produit des fruits divers».
Voltaire, conclusion de
«Essais sur les moeurs».

Treize ans et demi déjà que l'Harmattan a publié ma recherche sur le vécu sexuel de la femme chrétienne dans les milieux traditionnels libanais et quinze ans et demi qu'elle a été soutenue sous forme de thèse de doctorat. Et depuis, des sollicitations autour du même thème, à des colloques, des revues... qui ont occasionné d'autres publications sur l'éducation sexuelle, les relations homme/femme, le vécu du corps etc. ...

Ma recherche fit scandale à l'époque et ferait certes scandale encore aujourd'hui. En témoignent les réactions suscitées après chaque intervention sur le sujet, qu'elle soit publiée dans un journal ou diffusée par une chaîne de télévision. Ces réactions tournent toujours autour de la même idée: la morale. Parler de sexualité est un acte qui se pose délibérement contre la morale. Moi, femme, inscrite dans un Orient où les choses du

(*) Marie-Thérèse KHAIR BADAWI: *Le désir amputé; vécu sexuel de femmes libanaises*, L'Harmattan, Paris, Novembre 1986.

(**) Présenté à la Conference **Sexuality in the Middle East** - Université Americaine de Beyrouth et Université d'Oxford. 23-25 June 2000. Middle East Centre, St Antony's College, Oxford.

sexe ne se voient et ne se disent pas, je ne pouvais être qu'une femme maléfique, amorale. Que de commentaires depuis, que de réflexions qui ont transposé les débats collectifs en débats individuels, mettant en cause ce que je suis, ma manière de vivre, mon statut de mère , mon rôle d'épouse, jusqu'à mon intégrité corporelle...

Mais c'est ainsi que commençait mon livre: "En effet je suis femme...".Etre femme dans cette partie du monde, faire de la recherche, parler de sexualité, de sexualité de la femme de surcroît, que d'accumulations de tabous et de transgressions!...

Parce que j'étais femme, il me fallait aussi me dégager d'une certaine forme d'implication que comportait un sujet aussi lié à l'affectivité. Sans nul doute l'élan fondateur de ce travail a été une impulsion subjective, un élan passionnel, qui se sont progressivement objectivés pour aboutir à une recherche scientifique. HEGEL dit bien dans son introduction à la philosophie de l'histoire que "Rien de grand ne s'est accompli dans le monde sans passion".

Qu'avais-je voulu chercher? Qu'est-ce que j'ai trouvé? Qu'en reste-t-il encore aujourd'hui? C'est l'itinéraire que je me propose de suivre, après toutes ces années.

* * *

Qu'avais-je voulu chercher? Problématique et hypothèses.

Je reprendrai ma problématique et mes hypothèses telles que je les avais formulées à l'époque.

La problématique de ma recherche s'inscrivait dans une double perspective: d'une part connaître la manière dont les femmes "vivent" dans leur corps érotique à la lumière des idées reçues sur la sexualité, idées transmises par l'éducation en général et l'éducation sexuelle en particulier et d'autre part, découvrir la ou les causes qui font qu'une femme est plus satisfaite sexuellement qu'une autre.

A partir de cette double perspective, j'ai avancé l'hypothèse suivante: s'il existe une répression de l'énergie sexuelle de base, cette pulsion vitale s'exprime, transgresse les interdits ; rien ne viendra jamais à bout du désir. Mais si le désir essaie de se frayer un chemin malgré les tabous d'une éducation interdictrice, c'est dans le manque de satisfaction dans sa réalisation que la femme garde les séquelles de son éducation.

Mais comment aborder techniquement un sujet aussi chargé d'affectivité? J'explique en détails dans mon travail comment, après dix entretiens préliminaires, la technique du questionnaire a été pour moi la seule méthode d'approche possible. Dans un souci de concision je n'y reviendrai pas ici.

Je me suis heurtée inévitablement au problème de l'échantillonnage. Dans un fantasme de globalité, je voulais au départ avoir une échantillon représentatif de l'ensemble de la population féminine libanaise. La confrontation à la réalité m'a obligée à limiter mon ambition première. Là aussi, j'explique en détails tout le cheminement que j'ai parcouru pour en arriver, après plusieurs renoncements successifs, à travailler avec un échantillon constitué d'une catégorie de femmes qui seule, semblait accessible à ce genre de thème: la chrétienne, citadine, de niveau socioculturel moyen et moyen supérieur. Plus précisément, un échantillon de 100 femmes (alors que j'avais distribué à peu près 450 questionnaires), 46 mariées et 54 célibataires, divisées en 3 classes d'âges 18/25 ans, 26/33 ans, 34/42 ans.

Mon échantillon est ce qu'il est. Il représente une population donnée à un moment donné. Il n'a aucune prétention de globalité.

Qu'est-ce que j'ai trouvé? Les variables dégagées.

Je suis arrivée à dégager 4 variables principales, caractéristiques du vécu sexuel des femmes de mon échantillon. Ces femmes ont semblé, au cours de l'enquête, constituer un échantillon suffisamment représentatif de l'impact de l'éducation traditionnelle sur le vécu sexuel de la femme. Cette éducation a transmis une certaine morale, véhiculée par l'école, la famille, l'enseignement religieux, le milieu social en général et a créé autour de la sexualité un halo de honte, de culpabilité et de peur tel que j'ai pu le démontrer. De fait, ce sont ces contraintes sociales qui rendent les femmes immatures émotionnellement et sexuellement, provoquant des problèmes sexuels futurs, comme l'a expliqué Françoise DOLTO. (DOLTO F., [2]) C'est donc de ce poids qu'il faut partir: l'impact de l'éducation traditionnelle sur le vécu sexuel de la femme.

Quelles sont les 4 variables dégagées? (Les 4 variables reprennent le texte de base, à quelques différences près. Se référer à KHAIR BADAWI M.T., [12], pages 158-159-160.)

1- Le climat éducatif.

Les conditions sociales du milieu de la grande enfance - les interdictions des parents et des éducateurs dans notre société traditionnelle - méconnaissent et déforment tout ce qui est sexuel: elles le méconnaissent en ce que le plus souvent "on" n'a pas donné d'informations relatives à la sexualité (pour ne citer qu'un seul exemple, la préparation aux règles qui sont une échéance physiologique inévitable, a manqué chez la moitié des femmes interrogées dont 38% ne savaient même pas que les menstruations existaient!); elles le déforment en ce que même quand "on" a donné des informations, elles sont soit fausses, soit reprennent des recommandations et des orientations morales. Cependant, abstraction faite du contenu, les plus jeunes semblent plus informées que leurs aînées. Pour plus de détails chiffrés, se référer à l'enquête.

2- Le désir du rapport sexuel chez les vierges.

La virginité constitue à elle seule un domaine à part dans le vécu sexuel des femmes, en raison des tabous et des interdits qu'elle véhicule. La moitié des célibataires ne sont plus vierges et celles qui le sont n'ont aucune forme de flirt 7,4%, ont des flirts légers 20,3% ou bien ont des rapports sexuels sans pénétration 16,6% ou avec pénétration anale 3,7%.

J'ai retrouvé, chez les célibataires vierges et chez les mariées qui sont restées vierges jusqu'au mariage, le désir du rapport sexuel complet. C'est la peur d'enfreindre à la morale sociale - qui fait de la virginité une valeur nécessaire pour le mariage des filles - qui a freiné leur envie d'aller plus loin.

Ainsi le tabou de la virginité reste encore opérant. Notons que même celles qui ne sont plus vierges épousent le plus souvent le partenaire avec lequel elles ont perdu leur virginité, tel que l'a montré l'étude sur l'échantillon des mariées qui ont perdu leur virginité avant le mariage. Le mariage demeure la seule institution qui résorbe la sexualité.

3- La pratique auto-érotique.

La masturbation joue un rôle important dans la vie et la satisfaction sexuelles. En effet, elle semble réveiller la sensibilité érotique du corps.

Celles qui l'ont exercée se retrouvent parmi celles qui ont eu le plus d'échanges sexuels avant le mariage, qui aiment plus que les autres la stimulation des zones érogènes et qui sont le plus satisfaites de leur sexualité. L'exploration du corps propre pousserait donc la femme à une prise de conscience de son aptitude à la sensualité, à un meilleur investissement de son corps érogène et la porterait à rechercher un partenaire sexuel, puisque la pratique auto-érotique n'est pas compulsive mais accompagnée de fantasmes.

Ainsi se révèle l'importance du rôle de la masturbation et de l'expérience préconjugale dans la satisfaction sexuelle future.

4- Le mariage, facteur d'inhibition?

Mariage et satisfaction sexuelle semblent incompatibles. C'est cette variable, grave dans sa portée institutionnelle qui s'imposa à moi contre toute attente. La femme mariée se révèle en effet, moins satisfaite de sa vie sexuelle que la célibataire qui a une pratique sexuelle et qui, au même âge, semble vivre sa sexualité d'une manière plus épanouie: même si, dans l'évaluation globale de leur vécu, les unes et les autres sont insatisfaites.

En effet il existe un rapport inversement proportionnel entre la satisfaction sexuelle et l'âge, chez les célibataires et les mariées, dans la majorité des observations:

- A mesure que son âge augmente, la célibataire a une activité professionnelle (100%), semble se décharger progressivement des interdits puisque la virginité pour elle n'a plus aucune importance (respectivement dans les tranches d'âges 35,2%, 42,8%, 66,6%). Elle n'est plus vierge (83%), ne refuse plus les rapports sexuels quand elle en a la possibilité (66,6%), car elle est frustrée par l'irrégularité des partenaires et l'absence de locaux disponibles, désirant ainsi une plus grande fréquence des rapports (66,6%). Quand elle a un partenaire, elle l'initie à ses désirs érotiques (83,3%). Elle aime les préludes, la stimulation de ses seins, la stimulation buccale de son clitoris (même si elle n'ose pas le demander), la pénétration vaginale (100%) et elle aboutit le plus souvent à l'orgasme.

- Alors que la femme mariée, à mesure que son âge augmente, ne travaille plus (68,7%) ou n'a jamais travaillé et semble plus attachée aux idées reçues sur la sexualité: elle accorde de l'importance à la virginité

(68,7%), elle-même ayant eu peu d'attouchements sexuels avant le mariage s'étant mariée le plus souvent vierge (respectivement selon les classes d'âges 57,2%, 69%, 75%). C'est son partenaire qui prend de plus en plus l'initiative de la relation sexuelle et nous retrouvons chez elle le plus haut pourcentage de refus des rapports (68,7%). Son partenaire se préoccupe de moins en moins de son plaisir (7,1%, 12,5%, 37,5%), elle n'ose pas lui faire de demandes pour la stimulation sexuelle (72,7%) et la fréquence de ses rapports diminue avec l'âge et la laisse insatisfaite. Elle pense être frigide (50% de la classe d'âge 25-32 ans!), toutefois, elle aime les préludes, la stimulation de ses seins, mais n'aime pas les caresses plus osées à mesure qu'elle "avance en âge" (14,2%, 43,75%, 62,5% n'aiment pas la stimulation buccale du clitoris). Le manque de plaisir dans la pénétration vaginale (18,75%), la rareté ou l'absence d'orgasme, ne se retrouvent que chez elle.

Ces femmes célibataires et mariées qui sont pourtant de la même génération ont eu la même carence au niveau de l'information sexuelle: la moitié des plus de 25ans, célibataires et mariées, affirment avoir reçu une information tardive ou pas d'informations sexuelles, rares caractéristiques qui semble rapprocher ces femmes; nous y ajoutons l'utilisation contraceptive "archaïque", puisque ce sont seulement les plus jeunes qui utilisent les moyens un peu plus efficaces.

Certains autres comportements semblent être liés à la situation maritale elle-même :

- La fixation aux réactions négatives lors du premier rapport (pleurs, douleurs), s'il se retrouve peu (13%), n'existe pas dans la perte de la virginité chez les célibataires.

- Nous retrouvons peu de femmes qui n'aiment pas la pénétration vaginale; mais alors qu'aucune célibataire dit ne pas l'aimer, toutes celles qui ne l'aiment pas sont mariées et leur nombre augmente avec l'âge (7,14% - 12,5% - 18,75%)

- De même, toutes les célibataires affirment "aimer beaucoup" ou "modérément" la stimulation buccale de leur clitoris, et ce sont les mariées qui aiment "peu" ou "pas du tout" cette forme d'excitation, leur nombre augmentant avec l'âge (14,2% - 43,75% - 62,5%)

- Le partenaire hors mariage se préoccupe le plus souvent de sa

compagne, alors que nous retrouvons, dans le mariage uniquement, des hommes qui ne se préoccupent pas de l'excitation de leur femme, leur nombre augmentant aussi avec l'âge (7,1% - 12,5% - 37,5%)

Ainsi, le mariage et sa durée semblent constituer un facteur d'inhibition de la fonction érotique de la femme: la femme mariée se révèle être moins satisfaite de sa vie sexuelle que la célibataire du même âge qui a une pratique sexuelle et qui semble vivre sa sexualité de manière plus épanouie, même si, dans l'évaluation globale de leur vécu, les unes et les autres sont insatisfaites.

Une tentative d'explication m'avait conduit à comprendre d'une part, combien la fonction maternelle de la femme, surtout en Orient, absorbait toutes ses énergies et pouvait la conduire à un renoncement à sa sexualité génitale et d'autre part, que la nature même des pulsions sexuelles se refuserait à nous donner pleine satisfaction, la socialisation de l'être humain (homme et femme) supposant une répression des pulsions (telle que développé par FREUD S., principalement dans [9] et [11]), répression qui, dans le cas des femmes, était augmentée parce qu'elles vivent dans un monde dont les règles sont régies par les hommes.(Se rapporter au chapitre 13 et à la conclusion générale du livre *Le désir amputé*, op.cit. [12])

Qu'en reste-t-il encore aujourd'hui? Réactualisation des variables dégagées

A l'époque, ma recherche s'inscrivait dans le cadre d'une thèse de doctorat: il fallait jauger, mesurer, quantifier, comparer, pour dégager des variables scientifiques. Aujourd'hui, je ne peux m'empêcher de penser que j'aurais pu, peut-être, faire les choses autrement. Car, dans ce contexte, parler de sexualité peut sembler vouloir réduire le sexuel au seul comportement descriptif, sans sa dimension psychique. Or la sexualité est avant tout psycho-sexualité: "elle a un aspect *biologique* dans ses manifestations physiques, *psychologique* dans son expression émotionnelle, affective et relationnelle, *érotique* dans son articulation du corps et du désir, *historico-social* dans sa fonction de structuration de la relation familiale et du couple pour la permanence du groupe humain à travers l'histoire, et enfin un aspect relatif à la *morale* qui régit la sexualité par un ensemble de règles de conduite qui font loi, et qui sont relatives à chaque culture comme nous l'ont appris les ethnologues." (KHAIR BADAWI

M.T. [14]). La préoccupation permanente d'une recherche dans ce domaine se doit de rattacher constamment l'observable au psychique et au social: c'est ce que j'ai essayé de faire quand même, malgré les impératifs d'une enquête chiffrée qui semble parfois prendre l'allure d'un fourvoiement sexologique, c'est ce que j'ai essayé de faire aujourd'hui, en réactualisant les variables que j'avais dégagées. La question qui se pose est de savoir si ces variables sont toujours vérifiables, en interrogeant mon expérience clinique et en observant ce que donne à voir le quotidien dans l'univers social qui est le nôtre, sans impératif de quantification. FREUD nous dit bien que la psychanalyse n'est pas un lorgnon que l'on met pour lire et qu'on enlève pour se promener. Reprenons donc une à une les quatre variables dégagées.

1- Le climat éducatif; (l'incommensurable clivage).

Petit à petit, dans le discours éducatif s'est infiltré un discours sur la sexualité. On a essayé de ne plus méconnaître ce phénomène qui existe, reconnaît-on. On s'est alors occupé à l'expliquer, le charcuter, le démanteler, comme s'il s'agissait d'une coupe d'un rein ou d'un cerveau, dans le cadre de chapitres centrés principalement sur la reproduction, inclus dans le cours de biologie en classes de 4ème et 3ème. Or, on veut oublier que la sexualité est avant tout psycho-sexualité; qu'elle a un aspect biologique, animal, physique, mais qu'elle porte en elle une dimension psychique, affective, structurante de l'humain socialisé, tel que souligné plus haut. C'est cet aspect lié à l'affectivité qui fait peur aux éducateurs et qui les conduit à le dénier en ciblant uniquement l'aspect informationnel dans ce qu'ils appellent éducation sexuelle. L'information qu'ils donnent est certes importante, mais elle ne peut être donnée qu'en s'inscrivant dans le psychique, l'affectif et le social. J'ai longuement abordé ce sujet dans deux articles en 1989 et 1993 . (KHAIR BADAWI M.T. [13] et [14] op.cit.).

A chaque rencontre avec les jeunes, inévitablement, la majorité des questions touchent à l'émotionnel: à quel âge on peut embrasser un garçon (une fille)? Qu'est-ce que flirter? Pourquoi dois-je garder ma virginité? Est-ce que la masturbation rend fou? ... Une jeune fille de 22 ans demande: "Est-il vrai que perdre sa virginité sans être mariée enlaidit et que la mère le lit sur le visage de sa fille?". Une étudiante de 20 ans vient vers moi à la fin d'un cours. Elle raconte, troublée, que la veille son

copain l'avait embrassée sur la bouche et qu'elle n'en avait pas dormi toute la nuit. Quelle idée va-t-il se faire d'elle?

Il est vrai que nous observons autant de filles candides que de filles audacieuses. Je citerai l'exemple d'une jeune fille de 20 ans qui m'annonce, affolée, qu'elle est enceinte. Elle avait déjà subi un avortement à l'âge de 18 ans! Ceci nous montre qu'il n'existe pas d'homogénéité dans le groupe constitué par les jeunes. Tout est possible comme nous l'avions constaté il y a 15 ans. Même l'ignorance! A ce sujet, je signalerai le cas d'une jeune fille de 13 ans, de milieu bourgeois, instruit, qui m'a été amenée il y a un mois par ses parents alors qu'elle avait des insomnies et devenait anorexique suite à la survenue de ses premières règles. Après les entretiens préliminaires, j'appris par cette jeune fille qu'elle ne connaissait pas l'existence des règles avant de les avoir eues et que "voir du sang là" l'avait beaucoup choquée!

Ainsi, la demande des jeunes est dans l'affectif, la réponse des éducateurs, quand elle existe, est dans le scientifique, le biologique, épurée de toute affectivité. Le changement est dans l'apparence. Le fond n'a pas changé. Voilà le clivage. Voilà le malentendu.

Mais, même le discours informationnel - dont nous critiquions les procédés - a été banni. En effet, un décret du ministère de l'éducation nationale a exclu les chapitres sur la fécondation en biologie, au nom de la morale, sous la pression de factions religieuses influentes et nous en sommes à revendiquer, dans une première étape, leur réinsertion dans les programmes scolaires. Je signalerai à ce propos une rencontre avec les factions religieuses mentionnées qui a montré qu'elles en sont encore au plan de nier l'existence même de la sexualité infantile! De plus, cette rencontre a aussi permis de constater à quel point l'encadrement religieux reste encore effectif dans tous les domaines de la vie sociale au Liban, plus spécialement dans le domaine de l'éducation. Ceci n'est pas sans évoquer l'indication de FREUD "Il est impossible d'accomplir une réforme isolée sans transformer les fondements du système entier". (FREUD S., [4], p. 13.)

Bien que la psychanalyse nous ait appris que l'information sexuelle que l'enfant reçoit ne l'empêche pas de se forger des théories sexuelles infantiles qui correspondent à l'étape du développement dans laquelle il se trouve (FREUD S.,[6]), elle nous a aussi appris que rien ne justifie

qu'on s'abstienne de la lui donner. A ce sujet FREUD affirme: "Je ne crois pas qu'il y ait une seule bonne raison pour refuser aux enfants les explications qu'exige leur soif de savoir... Si les enfants ne reçoivent pas les explications qu'ils ont demandées à leurs aînés, ils continuent en secret à se tourmenter par ce problème et échafaudent des tentatives de solutions pour lesquelles la vérité devinée se mêle de la façon la plus remarquable avec le faux grotesque; ou bien ils se chuchotent les uns aux autres des informations dans lesquelles à cause du sentiment de culpabilité de ces jeunes chercheurs, la vie sexuelle reçoit l'empreinte du terrible et du dégoùtant". (FREUD S. , [4] , op. cit. p. 11 et 12.)

2- le désir du rapport sexuel chez les vierges; (l'emprise des mères).

Si d'apparence nous voyons que les jeunes filles semblent plus actives sexuellement, le surinvestissement de l'hymen et de la virginité, demeure. Il constitue une sorte de fétichisation, puisque le voile hyménal répond tout à fait à la définition freudienne de l'objet fétiche comme formation de compromis, selon les explications de Françoise Couchard (COUCHARD F. , [1] p.108) et tel que je l'ai développé dans un article précédent (KHAIR BADAWI M.T. , [15])

Jusqu'à nos jours, comme dans mon échantillon, on rencontre autant de filles vierges que de filles non vierges, toutes celles qui sont restées vierges ayant eu différents contacts sexuels mais sans rupture de l'hymen "par peur de ne pouvoir se marier", même si elles avaient envie d'aller plus loin. De plus, beaucoup de célibataires qui sont restées vierges en attendant le mariage "passent à l'acte" à un âge qui semble se situer autour de 35 ans, comme si elles avaient perdu tout espoir de se marier, dans une société comme la nôtre où le mariage des filles jeunes est encore très prisé, la pression sociale s'exerçant encore sur les jeunes filles pour se marier au plus tôt.

J'aimerais signaler que, dans la pratique clinique, on constate que le rapport à la mère est tout de suite évoqué, dès que la virginité est abordée dans le discours. Je citerai le cas d'une jeune fille de 22 ans qui raconte son premier rapport sexuel avec son fiancé. (Elle l'épousera six mois plus tard). "Quand j'ai perdu ma virginité, après le rapport sexuel avec mon ami, il m'a semblé entendre les pas de ma mère dans le couloir, alors que nous étions à des kilomètres de la maison et qu'elle ne pouvait pas savoir

ce que je faisais!". Une autre jeune fille de 24 ans dit: "J'avais tellement peur que ma mère ne devine que je n'étais plus vierge rien qu'en me voyant marcher! Elle m'a toujours dit qu'une fille vierge avait une démarche différente d'une fille non vierge!". Cela nous rappelle l'exemple de cette jeune fille de 22 ans, cité plus haut, qui imagine que la mère peut lire sur le visage de sa fille la perte de sa virginité ainsi que le cas de cette autre de 18 ans qui fait allusion à sa mère en parlant de sa sexualité: "Ma mère me dit toujours qu'elle sait au son de ma voix que je lui mens sur ce que je fais avec mon copain. Elle me dit toujours de faire attention aux limites, sans jamais dire vraiment de quelles limites il s'agit".

Ceci montre à quel point la mère constitue une emprise sur le corps de sa fille et contribue à l'intériorisation d'un Sur-Moi maternel, le plus souvent intrusif et persécuteur. (développé dans [15] , op.cit.) L'énoncé tel que formulé "le désir du rapport sexuel chez les vierges" tient toujours, mais le facteur qui lui est directement lié semble être l'emprise des mères sur le corps de leur fille.

3- La pratique auto-érotique; (la masturbation).

Nous avions utilisé à tort, masturbation et pratique auto-érotique comme termes équivalents. Or, nous savons aujourd'hui que nous pouvons qualifier d'auto-érotique la période des deux premières années et de masturbation la pratique qui va suivre cet âge puisqu'elle est accompagnée de fantasmes et constitue ainsi "un intermédiaire entre l'auto-érotisme et l'amour d'objet" (FREUD S., [7] , p. 43).

J'avais trouvé dans mon échantillon une corrélation entre sa pratique (toujours accompagnée de fantasmes) et l'éveil à la sensibilité du corps érogène qui pousse à la recherche de partenaire et permet une évaluation plus satisfaisante de la sexualité. Or, on retrouve cette corrélation dans la pratique clinique de tous les jours, la masturbation étant certes mêlée à la culpabilité, mais généralement vécue dans la frustration et comme impulsion première à la recherche de partenaire, tel que le montrent les deux exemples qui suivent (Je n'ai rencontré, chez les femmes, de masturbation répétitive, compulsive, participant à l'isolement de la personne, que dans le cas où elle était révélatrice d'une pathologie grave. Par contre, d'une manière générale, la masturbation chez les hommes apparaît plus compulsive.):

Une jeune fille de 20 ans dit après beaucoup d'hésitation: "Je me masturbe le soir dans mon lit en pensant à X..., je voudrais tellement qu'il me remarque et qu'il sorte avec moi... mais entre-temps et après avoir fait cela, je me demande si c'est normal". Une autre célibataire de 36 ans raconte: "Il y a des moments où le désir d'avoir un homme dans mon lit est tellement grand que je ne peux m'empêcher de me masturber en pensant à "des choses". Après cela je me sens comme dégoûtée de moi-même. J'en suis encore là à 36 ans!".

La corrélation dont nous parlons apparaît aujourd'hui comme une évidence, face à l'explication que la psychanalyse nous donne de la notion d'étayage comme genèse de la sexualité humaine. En effet, la vie sexuelle infantile, dans son premier mouvement, est auto-érotique. Les pulsions sexuelles sont partielles puisqu'elles sont issues au départ de sources organiques multiples sur lesquelles elles s'étayent: zone bucco-labiale, anus, zone érogène... (FREUD S., [3]). L'excitation de ces supports d'étayage, dans la recherche du plaisir sur soi par les attouchements et la masturbation, caractérise la sexualité infantile. Ce n'est que progressivement que les pulsions sexuelles partielles vont se rassembler au cours du développement, aboutir à la vie sexuelle adulte et s'actualiser dans le rapport sexuel avec un partenaire. "A leur première survenue, elles (les pulsions sexuelles) s'étayent d'abord sur les pulsions de conservation... et suivent également lors de la découverte de l'objet, les voies que leur montrent les pulsions du Moi" (FREUD S.,[8], p.24.)

Donc, à partir de là, on pourrait comprendre la place que semble tenir la masturbation dans ce processus de développement. La masturbation, en s'associant à la fonction d'étayage des pulsions sexuelles, va aider à sensibiliser le corps érogène et va pouvoir participer à la canalisation progressive des pulsions partielles vers la quête d'un partenaire.

4- Le mariage, facteur d'inhibition? (le couple, la famille, la société).

J'avais donc trouvé dans mon échantillon que le mariage et sa durée semblaient constituer un facteur d'inhibition de la fonction érotique de la femme et que la femme mariée, avec le temps, était moins satisfaite de sa vie sexuelle que la célibataire, du même âge, qui a une pratique sexuelle. Même si, dans l'évaluation globale, l'insatisfaction était un sentiment généralisé.

Je m'aperçois que c'est la variable que j'ai examinée avec le plus de détails, à laquelle j'ai donné le plus d'explications, réduisant même la synthèse de ma recherche à tenter d'y apporter le plus d'interprétations possibles. C'est aujourd'hui que je comprends qu'elle m'a probablement frappée au départ et, prévoyant toute l'hostilité qu'elle allait provoquer à cause de sa grave portée institutionnelle, j'avais tenté inconsciemment de former comme "une place forte défensive", constituée d'arguments que je voulais solides, objectifs, scientifiques pour y faire face.

Ce que j'avais pressenti s'avéra fondé. C'est cette variable qui semble avoir le plus heurté les esprits traditionnels et provoqué l'ire des instances religieuses: je touchais à l'institution même du mariage. Mais comme je l'ai toujours mentionné, c'est une variable qui s'est imposée à moi et dans un souci d'objectivité je ne pouvais que la développer, la nuancer, tenter de l'expliquer... et au fil de toutes ces années, la clinique n'a fait que la confirmer!

En effet, ce sont le plus souvent les femmes mariées qui parlent de frigidité, de manque de désir dans les rapports sexuels avec leurs maris, de mari qui "prend son plaisir et qui tourne le dos" et les célibataires de plaisir sexuel, de recherche de partenaire, de partenaire qui se préoccupe de leur plaisir etc... Les propos de cette femme mariée de 40 ans peuvent apparaître désuets, tant ils demeurent encore ce qui est le plus fréquemment répété par cette catégorie de femmes: "Après qu'il ait pris son plaisir il se relâche de tout son poids sur moi et je ressens une sorte d'aversion.... il ne se soucie même plus de moi, se retourne et s'endort...". Alors qu'une autre, célibataire de 38 ans, dit "planer après l'amour et remercier le ciel d'avoir un partenaire". Je citerai le cas d'une femme de 35 ans, mariée depuis 13 ans et qui dans un entretien parle de "corvée mensuelle". Alors que je pensais qu'elle faisait allusion aux menstruations, je compris par la suite qu'elle signifiait le seul rapport du mois avec son mari!

Ce dernier exemple touche à la fréquence des rapports. S'il est vrai, comme l'a montré l'enquête, que la fréquence des rapports diminue avec la durée du mariage, j'aimerai signaler que dans la pratique clinique j'ai rencontré beaucoup de couples mariés, avec des enfants, qui après plusieurs années n'ont pas seulement diminué la fréquence de leurs rapports sexuels, mais s'en abstiennent tout simplement. Alors que chez

les uns, le lien semble interrompu, coupé, le couple vivant dans une indifférence mutuelle, chez les autres, au contraire, le lien semble conservé, tenace, le couple maintenant une tendresse partagée dans le cadre d'une famille structurée. "La mutation de tendances sexuelles directes, qui en soi ont la vie brève, en liaison durable simplement tendre, est également quelque chose de très habituel et la consolidation du mariage contracté par la passion amoureuse repose pour une grande part sur ce processus". (FREUD S., [10] p.212.) Ceci n'est pas sans évoquer la fonction du phénomène de déplacement, l'énergie d'investissement étant déchargée sur des objets valorisés socialement, vie professionnelle, enfants, par exemple.

Mais pourquoi "déplacer" quand on vit en couple et que la pulsion sexuelle se doit de s'actualiser? D'ailleurs le couple, à la base, ne s'est - il pas constitué pour actualiser les pulsions sexuelles dans la seule forme que lui permet notre société traditionnelle, le mariage et le fondement d'une famille? Or, même sous cette seule forme permise par notre type de société, la pulsion sexuelle apparaît endommagée de manière définitive comme l'indique FREUD: "l'éducation civilisée ne tend qu'à la répression temporaire de la pulsion jusqu'au mariage...la répression va très souvent trop loin ce qui provoque ce résultat non souhaité que la pulsion sexuelle, une fois libérée, paraît endommagée de façon durable...par suite de cet ajournement artificiel de la fonction amoureuse, les jeunes filles ne réservent à l'homme que des désappointements...elles se montrent physiquement frigides...l'éducation civilisée forme exactement ce type de femme... la préparation au mariage fait échouer les buts même du mariage".(FREUD S., [5] , p.41.) De plus, on constate que même la spécificité sexuelle du couple dans le mariage, avec le temps, se trouve résorbée dans la famille qui semble diluer son entité. La famille dont le fondement est le couple et qui doit se constituer autour de lui, finit par réduire le lien sexuel duel, au profit de sa perpétuation. Ceci nous amène à ajouter aux facteurs explicatifs tels que exposés au départ (le mariage et la maternité comme effacement de la fonction sexuelle génitale de la femme, l'accès à la civilisation qui suppose le renoncement aux pulsions, la répression spécifique des femmes), un nouveau facteur qui semble les intégrer dans une conjoncture qui pose toute la problématique de la famille traditionnelle.

En effet, un nouveau champ de compréhension s'offre à nous. Il

semble de plus lier les 4 variables entre elles: la famille est le véhicule premier du climat éducatif révélé comme déniant la sexualité, elle constitue le biais par lequel la mère cherche à avoir une emprise sur le corps de sa fille, elle réprime les manifestations sexuelles qu'elles se présentent sous formes d'attouchements ou de premiers échanges, elle résorbe souvent la sexualité du couple. Nous observons ainsi à quel point la famille traditionnelle constitue une force collective du refoulement et contribue à la formation d'un Sur-Moi tyrannique et culpabilisant.

Alors, "Mort de la famille"? Cette mort, qui n'en finit pas d'être régulièrement annoncée, ne sera jamais parachevée. Heureusement! Car la famille est, était et demeurera la charnière incontournable de la structuration de l'individu, entre ce qui constitue son individualité et son inscription indispensable dans un espace collectif socialisé. Mais force est de constater qu'il est grand temps de l'interroger.

Ne sacrifie-t-elle pas le particulier au collectif en détruisant les individualités dans l'intérêt de la communauté? Ne pourrait-elle pas, pour le propos qui nous intéresse, assurer l'accompagnement nécessaire de l'individu en tolérant l'éclosion de sa sexualité et ses premiers émois sexuels, au lieu de les dénier? Ne pourrait-elle pas se constituer autour du couple et le préserver comme une entité vivante, au lieu de diluer et engloutir son identité?

La famille a certes pour rôle de participer au processus de refoulement des pulsions tel qu'il est imposé par le phénomène de socialisation. Mais dans le même mouvement, ne pourrait-elle pas se constituer en force collective du refoulement par la formation d'un Sur-Moi structurant, respectant les potentialités du développement de l'individu et contribuer ainsi à la formation d'un Sur-Moi protecteur donc libérateur, en lieu et place de ce Sur-Moi tyrannique et culpabilisant évoqué plus haut?

* * *

Un travail sur la sexualité de la femme débouche ainsi sur une interrogation du rapport de la femme à l'homme dans le couple, dans la famille et de son inscription nécessaire dans la société toute entière. Il est vrai que j'ai favorisé le rapport sexualité/société dans la majorité de mes tentatives de compréhension en partant de la pression des "outils" du social que sont l'école, la famille, le mariage etc... J'ai pensé pendant

longtemps à un fourvoiement. Mais c'est parce que j'ai découvert l'importance de ce lien qui existe entre le culturel global et un vécu qui semble en apparence toucher uniquement à l'intimité individuelle, que j'ai essayé d'y trouver des réponses. D'ailleurs, le fait du sacrifice - dans le sens de refoulement - de la sexualité des hommes et des femmes imposé par la civilisation, tel que développé au départ à partir de FREUD, nous a aidé à le comprendre, la sexualité participant à la structuration du développement du psychisme individuel, du lien social et de l'accès à la culture.

Ce n'est qu'à partir de ce constat que nous pouvons nous apercevoir qu'une société donnée, à un moment donné, utilise ses institutions (école, mariage, famille...),qui constituent les différentes forces collectives du refoulement, pour intérioriser les interdits et maintenir ce qui a été refoulé. On peut comprendre alors, à la lumière des 4 variables que nous avons dégagées, que dans notre forme de société, l'intensité du refoulement semble toucher les femmes plus que les hommes, la force des figures interdictrices imposant de plus grands sacrifices du côté féminin que du côté masculin.(Se reporter à la conclusion générale de "Le désir amputé" [12] , op.cit.)

Mais pourquoi donc ce sort réservé aux femmes dans nos contrées? Nombre de psychanalystes - en majorité des femmes - tentent actuellement d'y apporter une réponse et il est encore prématuré d'y voir tout à fait clair. Les uns parlent de "refus du féminin", d'autres de "peur d'être annihilé par la mère primitive", d'autres encore de "peur de la castration" etc... L'extrême diversité des apports des uns et des autres rend encore inextricable l'appréciation des différentes contributions.

C'est la voie toute tracée pour une recherche, nouvelle.

Avril 2000.

REFRENCES BIBLIOGRAPHIQUES:

[1] Couchard F., *Emprise et violence maternelles*. Dunod, 1991.

[2] Dolto F., *Sexualité féminine. Scarabée & Co /A.M. Métaillé*, Dunod,1983.

[3] Freud S. (1905), *Trois essais sur la théorie sexuelle*. Paris, Gallimard, 1991.

[4] Freud S.(1907), «Les explications sexuelles données aux enfants», in *La vie sexuelle: 1907-1927*. Paris, PUF,1972.

[5] Freud S.(1908), «La morale civilisée et la maladie nerveuse», in *La vie sexuelle: 1907-1927*. Paris, PUF,1972.

[6] Freud S. (1908), «Les théories sexuelles infantiles», in *La vie sexuelle: 1907-1927*. Paris, PUF.1972.

[7] Freud S. (1912-1915), *Les premiers psychanalystes, Minutes de la Société Psychanalytique de Vienne*, Tome VI. Paris, Gallimard, 1983.

[8] Freud S. (1915), «Pulsions et destins des pulsions», in *Métapsychologie: 1912-1915*. Paris, Gallimard, 1991.

[9] Freud S. (1916), *Introduction à la psychanalyse (1916)*. Paris, Payot,1971

[10] Freud S.(1921), «Psychologie des foules et analyse du Moi», in *Essais de Psychanalyse: 1915-1922*. Paris, Payot, 1981.

[11] Freud S.(1929), *Malaise dans la civilisation (1929)*. Paris, PUF,1978.

[12] Khair Badawi M.T., *Le désir amputé; vécu sexuel de femmes libanaises*. Paris, L'Harmattan, 1986.

[13] Khair Badawi M.T., «Les jeunes et leur famille face à la sexualité», in *La génération de la relève, Tome I*. Beyrouth, Publications du Bureau Pédagogique des Saints-Cœurs, 1989.

[14] Khair Badawi M.T., «Pédagogie morale et éthique de la sexualité», in *La génération de la relève, Tome III*. Beyrouth, Publications du Bureau Pédagogique des Saints-Cœurs, 1993.

[15] Khair Badawi M.T., «Pouvoir sur le corps, pouvoir du corps», in *Bahithat*. Beyrouth, Livre annuel de L'Association de Femmes Libanaises pour la Recherche. No 1-1995.

"On ne naît pas femme, on le devient"(1)

Gisèle Abi Chahine

Si nous avons choisi de consacrer une partie(*) à la perception et la condition de la femme, c'est qu'elle nous semble nécessaire pour notre travail. Mettre la femme dans un contexte particulier nous permet d'établir une relation entre sa condition et les troubles sexuels qui peuvent en découler. Notons que si notre population échappe quelque peu à ce contexte, il n'en demeure pas moins, que tout au moins sur un plan inconscient, elle en soit affectée. Notons également qu'il ne s'agit pas d'une approche féministe, mais d'une approche qui se veut la plus objective et descriptive possible.

1- Infériorisation et soumission

Le fait qu'un individu ou un groupe d'individus soit maintenu dans une situation d'infériorité, fait qu'il est inférieur ; mais c'est sur la portée du mot être qu'il faudrait s'entendre nous dit Simone de Beauvoir. La mauvaise fois consiste à lui donner une valeur substantielle alors qu'il a le sens dynamique hégélien : « *Etre*, c'est être devenu, c'est avoir été fait tel qu'on se manifeste ; oui, les femmes dans l'ensem-

(*) Extrait de **maitrise** en Psychologie Clinique: "Les difficultés sexuelles chez les jeunes filles non vierges non mariées dans une société restrictive", sous la direction du Pr. Mounir Chamoun. USJ, Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, 2002.

(1) Beauvoir (de) S. citée par Moubachir C., (1972), *Simone de Beauvoir ou le souci de différence*, Ed. Seghers, p. 104

ble *sont* aujourd'hui inférieures aux hommes, c'est à dire que leur situation leur ouvre moins de possibilités. L'émancipation de la femme dans les milieux traditionnels est perçue comme un danger qui menace la morale et les intérêts»(2). Nombreuses sont les femmes au Liban qui demeurent la propriété de l'homme.

2- La passivité ou l'art de la séduction

Dès le plus jeune âge, la femme apprend que pour être heureuse il faut être aimée; et que pour être aimée, il faut plaire.

Un conflit éclate entre la revendication originelle de la femme qui est d'être sujet, activité, liberté, et les sollicitations sociales qui l'invitent à répondre à la norme, à s'assumer comme objet passif. Généralement, à travers certaines résistances, la jeune fille «assume» sa féminité : déjà, au stade de la coquetterie infantile, face à son père, dans ses rêveries érotiques, elle a connu les charmes de la passivité ; elle en découvre le pouvoir ; à la honte que lui inspire sa chair se mêle bientôt de la vanité.

La femme-cliché, c'est la Belle au Bois Dormant, Peau d'Ane, Cendrillon, Blanche Neige : celle qui reçoit et subit. D'une manière plus ou moins déguisée, surtout dans nos sociétés orientales, la jeunesse de la femme se consume dans l'attente du prince charmant.

Si d'un coté la fille est éduquée à considérer son corps comme «quelque chose d'impur et d'obscène qu'il convient de dissimuler»(3), on lui apprend également à prendre soin de lui, de ses sourcils, de ses cheveux, de sa tenue vestimentaire, de son maquillage..... En valorisant son corps par les soins et la parure, la femme ne fait que se conformer à un idéal masculin, lequel vise en réalité à le couper de sa transcendance puisque saisi par l'homme comme un objet à posséder. Il s'ensuit que la femme se connaît et se choisit non en tant qu'elle existe pour elle-même mais telle que l'homme la définit.

(2) Beauvoir (de) S., (1949), *Le deuxième sexe*, Paris, Ed. Gallimard, p.27

(3) Naoual Saadaoui, (1982), *La face cachée d'Eve*, Edition Des Femmes, p.113

Question 82	**Désir de séduction**	
	Nombre	Fréquence
Je cherche souvent à attirer les regards sur moi et séduire les hommes	11	55%
Je ne cherche pas particulièrement à séduire les hommes	9	45%
TOTAL	***20***	***100%***

Il est clair que le fait d'attirer et/ou être apprécié gonfle le narcissisme de l'individu qui se sent exister dans les yeux de l'autre. Notons tout de même que 55% de notre population recherche intensément ce regard alors que les autres ne le cherchent pas particulièrement. Cette recherche presque compulsive, mobilisant beaucoup de temps généralement chez ces femmes pourrait bien provenir de que nous avons énoncé précédemment quant au rôle de séductrice, de tentatrice qui est attribué à la femme. S'il en est ainsi, et sans chercher à nier les nombreux autres facteurs et raisons qui peuvent s'ajouter à ces résultats, nous pensons que dans le cadre de notre étude une autre explication serait à mettre en valeur. En effet, nous pouvons nous demander si ce désir de recherche d'attraction ne vient pas «masquer» ou du moins «compenser» les difficultés sexuelles que ces jeunes femmes rencontrent.

3- Le mariage, une libération

Le mariage est la forme dans laquelle les processus sociaux ont enserré les besoins sexuels. Les besoins sexuels et économiques, surtout chez la femme, se sont fondus dans le désir de mariage, sans compter l'idéologie acquise dans la petite enfance et la pression morale de la société. Il est significatif que la célibataire, affichant en matière sexuelle une liberté égale à celle des hommes, ne jouisse pas de la même considération, ni du même statut social. Elle sera en effet marginalisée surtout si elle devient mère. De ce fait, nous pouvons conclure que ce n'est pas la mère en tant que telle qui est exaltée et respectée mais ce sur quoi repose l'institution qu'est la famille.

Les parents, surtout dans nos sociétés orientales, éduquent leur fille en vue du mariage -considéré comme une finalité- plutôt qu'ils ne favorisent son développement personnel. Cette éducation, le privilège économique détenu par les hommes, leur valeur sociale, le prestige du mariage, l'utilité d'un appui masculin, engagent la femme à vouloir séduire ces derniers. Sa situation est sans équilibre, et c'est pour cette raison qu'il lui est difficile de s'y adapter. S'il est vrai que de plus en plus on ouvre aux femmes libanaises les usines, les bureaux, les facultés, on continue à considérer le mariage pour elles comme une carrière des plus honorables qui les dispense de toute autre participation à la vie collective. Tout encourage encore la jeune fille, dans la situation de vassalité, à attendre du «prince charmant» fortune et bonheur.

Si dans nos sociétés conservatrices le mariage tient une place si importante, la virginité de la femme en est souvent une condition. Nous comprenons alors que non seulement la défloration en dehors de l'union mais également les relations sexuelles et le changement de partenaires peuvent être sources d'incertitude, de peur et de remises en question. Ainsi, comme nous pouvons le voir dans le tableau ci-dessous, 30% des jeunes filles ont répondu avoir peur que leurs relations sexuelles passées et présentes nuisent à leur futur, mais 5% d'entre elles disent ne pas vouloir se marier, évitant peut-être ainsi une « condamnation » presque sûre. De la position de victime, elles passent au banc des accusées. 15 autres pourcent pensent que la défloration représente une entrave au mariage mais disent être convaincues de leur choix, et 5% en sont indifférentes parce qu'elles ont perdu leur virginité avec leur futur époux.

Nous voyons donc que 50% de notre population vit le passage à l'acte sexuel comme un «risque» à prendre.

Question 66	**Perte de la virginité et entrave au mariage**	
	Nombre	Fréquence
Oui, et j'en ai peur	5	25%
Oui, mais je suis convaincue du choix que j'ai fait	3	15%
Non, car j'ai des relations avec mon futur mari	1	5%
Non, ceci ne représente pas particulièrement un handicap	10	50%
Autre: oui, mais je ne vais pas me marier	1	5%
TOTAL	***20***	***100%***

4- Le manque d'initiative, un frein aux pulsions

Comme nous venons de le voir, les femmes apprennent que pour plaire, il faut abdiquer : ne pas prendre les initiatives, ne pas être un «garçon manqué», ne pas être femme de tête, ne pas avoir trop d'audace: trop de caractère effraie les hommes. Etre féminine, c'est donc se montrer docile et passive. Toute affirmation d'elles-mêmes diminue leur féminité et donc leurs chances de séduction.

Les murs rendent l'indépendance de la femme difficile. Très souvent on exige qu'elle reste à la maison, on surveille ses sorties, on ne l'encourage aucunement à prendre elle-même en main ses amusements, ses plaisirs. Dans la rue, on la regarde, on l'accoste, sans cesse importunée, elle est sans cesse sur le qui-vive. Imaginons par exemple un groupe de jeunes filles, qui dévalent la rue en bande joyeuse. Fort probablement ces dernières donneraient l'impression de se donner en spectacle et seraient au mieux critiquées. Marcher à grands pas, chanter, intervenir dans des discussions en défendant avec force leurs opinions, rire haut, toutes ces manifestations seraient considérées comme une provocation. L'insouciance ou l'affirmation devient tout de suite un manque de tenue. Ce contrôle de soi qui devient une seconde nature chez la «jeune fille bien élevée» tue la spontanéité.

Si le manque d'initiative concerne le comportement social de la femme, il est d'autant plus important lorsqu'il touche à son intimité, sa sexualité, surtout en la présence d'autrui. On lui a appris explicitement ou implicitement, qu'il est nécessaire de dissimuler et d'inhiber ses désirs.

Question 115	**Expression de votre envie d'un rapprochement**	
	Nombre	Fréquence
Je lui en fais toujours part	13	65%
Je lui en fais parfois part	5	25%
Je ne lui en fais jamais part	2	10%
TOTAL	***20***	***100%***

Si 10% de notre population ne font jamais part de leur envie de rapprochement à leur partenaire, et que 25% lui disent parfois, la majorité (65%) le manifeste toujours. Nous pouvons nous demander si ce nombre relativement important ne s'expliquerait justement pas par les difficultés sexuelles. En d'autres termes, vu que les femmes connaissent des difficultés, nous supposons qu'elles sont rarement «demandeuses». Leur demande, lorsqu'elle est présente viendrait alors «compenser» quelque peu les blocages passés ou ceux qui suivront. Gardons en mémoire que ce que l'on tente de voir ici est l'initiative des femmes et l'expression de leur ressentis. Si en général ces femmes expriment leur envie d'un rapprochement, voyons si elles parlent également de leurs fantasmes.

Question 110	**Les fantasmes**	
	Nombre	Fréquence
Généralement je parle de mes fantasmes avec mon partenaire	7	35%
Je ne parle jamais de mes fantasmes avec mon partenaire	13	65%
TOTAL	***20***	***100%***

Nous voyons que 65% des jeunes filles ne parlent jamais de leurs fantasmes à leurs partenaires. Si l'envie du rapprochement est exprimée,

le mutisme concernant les fantasmes exprime bien leur « réserve ». Or, nous savons combien la communication au sein du couple est nécessaire à sa maturité sexuelle, et affective.

Masters et Johnson(4) pensent qu'il est important pour le développement d'un modèle sexuel mutuellement stimulant que la réactivité sexuelle de la femme soit accompagnée chez elle par une verbalisation de ses préférences sexuelles spécifiques, quant aux zones de stimulations érogènes, au choix de la position coïtale, et du moment où elle est proche de l'orgasme.

Essayons de voir à présent comment les jeunes filles réagissent lorsqu'elles ne sont pas satisfaites d'un rapprochement.

Question 116	Attitude face à l'insatisfaction sexuelle	
	Nombre	Fréquence
J'essaie de le guider	10	50%
Je ne lui dis rien	4	20%
Mon plaisir n'est pas si important	3	15%
Je me masturbe en sa présence	1	5%
Je me masturbe seule	2	10%
TOTAL	***20***	***100%***

Si 15% de notre population n'accordent pas d'importance à leur plaisir sexuel et que 30% n'expriment pas leur insatisfaction à leur partenaire («Je ne lui dis rien» et «Je me masturbe seule»), 5 se masturbent en sa présence et 50% essaient de le guider afin qu'il puisse leur procurer du plaisir. En d'autres termes, plus de la moitié (55%) font savoir au partenaire les difficultés qu'elles ont.

Cependant, on remarque que dans le tableau ci-dessous une majorité également, soit 60%, ont recours à la simulation pour faire croire au partenaire qu'elles éprouvent du plaisir (cf. tableau ci-dessous). Comment expliquer ces résultats ? Nous avons pensé à deux hypothèses possibles.

(4) Masters W. & Johnson V.E., (1971), *Les mésententes sexuelles et leur traitement*, Paris, Ed. Robert Laffont, 413 pages.

La première serait la peur de perdre le partenaire. Si la jeune fille fait part à son partenaire de ses difficultés, elle dévoile une sorte d'«handicap» et risquera de le perdre, le mettant dans une situation d'échec. Dans ce même cas de figure, le partenaire aura deux choix : soit il lui consacrera plus de temps et d'attention et la simulation viendrait «récompenser», rassurer ou encourager le partenaire à continuer (55% font savoir à leur partenaire qu'elles ont des difficultés sexuelles et 60% de notre population simulent, c'est à dire qu'au moins 15% tiennent leur partenaire au courant et simulent en même temps). La deuxième réaction du partenaire serait de ne pas changer son comportement sexuel signifiant à la femme que son propre plaisir est plus important. On retrouve ici l'idée suivant laquelle la femme se trouve dans l'«obligation» de reconnaître les capacités de son partenaire, le valoriser, pour ne pas le perdre.

La deuxième idée viendrait presque s'opposer à la précédente et concernerait plutôt les femmes trop fières pour se mettre dans une situation de donneuse et signifieraient à leurs partenaires qu'elles ont, elles aussi, droit au plaisir. La simulation, les cris viendraient dans ce cas compenser une faille narcissique.

Question 117	**Simulation du plaisir**	
	Nombre	Fréquence
Souvent	2	10%
Parfois	10	50%
Jamais	8	40%
TOTAL	***20***	***100%***

Si comme nous l'avons vu, et d'après Masters et Johnson, la communication est importante pour l'épanouissement ou du moins pour l'harmonie sexuelle du couple, il serait intéressant de voir si notre population est encline à aborder les sujets concernant leur propre sexualité.

Question 106	**Discussion concernant votre sexualité (plusieurs réponses possibles)**	
	Nombre	Fréquence
Je parle de tout avec mon partenaire	5	16%
Je parle avec mon partenaire mais pas de tous les sujets	13	41%
Je parle de tout avec mes ami(e)s	7	22%
Je parle avec mes ami(e)s mais pas de tout	3	9%
Je ne parle jamais de ma sexualité	1	3%
Autre: je parle avec ma sœur, mais pas de tous les sujets	3	9%
TOTAL	***30***	***100%***

Nous constatons que les jeunes filles trouvent apparemment plus de facilité à discuter de tous les sujets avec leurs ami(e)s (22%) qu'avec leur partenaire sexuel (16%). Nous constatons également que la réponse la plus citée (41%) concerne la discussion de la sexualité «avec le partenaire mais pas de tous les sujets», ceci appuyant ce que nous avons dit précédemment à propos de la simulation. De ce manque de communication au sein du couple pourrait résulter de la tension.

Parce que beaucoup de femmes n'osent pas exprimer leurs désirs et leurs préférences, elles se persuadent vite qu'elles sont un simple objet de plaisir pour l'homme. Ceci est le cas de 65% de notre population.

Question 80	**Peur ou sentiment d'être l'objet de plaisir de votre partenaire**	
	Nombre	Fréquence
Souvent	1	5%
Parfois	12	60%
Jamais	7	35%
TOTAL	***20***	***100%***

Voyons à présent comment réagissent ces jeunes filles lorsque leur partenaire a envie d'un rapprochement et qu'elles n'en ont pas envie.

Question 114	**Réaction lorsque vous n'avez pas envie d'un rapprochement**	
	Nombre	Fréquence
Je le satisfais en attendant que "ça" passe	8	40%
Je le satisfais et mon désir s'enflamme	6	30%
Je refuse catégoriquement	4	20%
Autre: on en discute	2	10%
TOTAL	***20***	***100%***

70% des jeunes filles satisfont leur partenaire et 40% d'elles attendent que «ça» passe, sans qu'elles éprouvent elles-mêmes du plaisir. Les rapports sexuels deviennent pour ces dernières un «devoir» consistant uniquement à contenter, à «calmer» le partenaire. Or, le fait que la femme domine sa sensualité pour satisfaire cette exigence, qu'elle cherche à s'adapter à l'homme, et, sous l'influence psychosociale, l'idée qu'elle est utilisée, génèrent un état de tension bien plus fort que ses tensions sexuelles biophysiques : ses chances d'avoir du plaisir et la possibilité d'orgasme se trouvent diminuées et à long terme s'évanouissent.

Il est nécessaire pour l'épanouissement sexuel de la femme, qu'elle soit l'égale de l'homme pendant le coït et qu'elle ait la possibilité déjà accordée à l'homme de penser et sentir sexuellement. En droite file de ce côté social, rejaillit sur la psyché un sentiment quasi permanent et inconscient de culpabilité que nous allons tenter d'analyser.

Conclusion

Si, durant ce siècle, les recherches contribuent à modifier les attitudes et les comportements sexuels, et à développer une plus grande tolérance vis-à-vis de la sexualité des autres et de soi -surtout la découverte de la pilule contraceptive permettant de dissocier la sexualité de la procréation, et d'émousser l'image traditionnelle du stéréotype

féminin- il n'en va pas moins que la femme, conditionnée par des siècles de restriction, n'est toujours pas capable d'affronter sans culpabilité cette nouvelle liberté qu'elle réclame parfois à cor et à cri.

Coincée entre ses «pulsions biologiques» de procréation et sa volonté d'accéder aux valeurs masculines, entre ses tentations de soumission et son désir de révolte, entre le passé traditionnel et l'avenir, elle vit en conflit ouvert avec elle-même. Ecartelée entre deux mondes, elle aspire à se réaliser selon des canons érigés par l'homme, «mais au fond d'elle reste tapie la nostalgie d'être obligée d'abandonner sa nature la plus profonde»(5). Cette problématique nous semble bien transparaître à travers les dysfonctionnements sexuels que notre population connaît.

Le problème pour la femme, sur le plan sexuel est double : saura-t-elle, au nom de son épanouissement personnel, renverser le carcan des idéologies contraignantes, des moeurs traditionnelles, des instances autoritaires qui l'obligent encore à réprimer son potentiel érotique, sans pour autant renier la part sacrée de sa nature profonde? Saura-t-elle trouver un équilibre au sein du «syndrome de la madone et de la prostituée» ?

NB : Cette étude est une recherche effectuée dans le cadre d'un mémoire de maîtrise portant sur les difficultés sexuelles liées à la culpabilité du passage à l'acte hors mariage, et au besoin d'autopunition qui en découle. Il est donc important de garder à l'esprit cette problématique.

Références liées à l'extrait

1- BEAUVOIR (DE) Simone, (1949), *Le deuxième sexe*, Paris, Ed. Gallimard.

2- MASTERS William Howell & JOHNSON Virginia Eshelman, (1971), *Les mésententes sexuelles et leur traitement*, Paris, Ed. Robert Laffont.

3- MOUBACHIR Chantal, (1972), *Simone de Beauvoir ou le souci de différence*, Ed. Seghers, .

4- SAADAOUI Naoual, (1982), *La face cachée d'Eve*, Edition Des Femmes.

(5) Tordjman G., (1986), *La femme et son plaisir*, Paris, Ed. Londreys, p.34